سلسلة
فتح الفتاح
(٢١)

دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة

الجزء الثاني

تأليف
الأستاذ الدكتور
حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل
أستاذ اللغويّات في كلية اللغة العربيّة بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ/٢٠١٠م

إهـــــــداء ٢٠١٠
دار الكتب و الوثائق القومية
جمهورية مصر العربية

سلسلة
فتح الفتاح
(٢١)

دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة

الجزء الثاني

تأليف

الأستاذ الدكتور
حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل
أستاذ اللغويّات في كلية اللغة العربيّة بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ/٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ذي الفضل والإحسان ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير ولد عدنان سيّدنا **مُحمّد** بن عبد الله عظيم الشان ، وعلى آله ، وأصحابه ، وأزواجه ، وذرّيّته ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الحشر ووضع الميزان ..

وبعد ؛

فإن من أفضل الأوقات وقتًا يعيشه المؤمن قارئًا متدبّرًا لكتاب الله – تعالى – (القرآن الكريم) ، أو مستمعًا منصتًا لآياته البيّنات ، أو دارسًا باحثًا في أسلوبه المعجز ، وبلاغته العالية ، أو مدافعًا عنه ، رادًّا أباطيل خصومه ، وشبهات حاقديه ، أو موضّحًا ما خفي عن بعض دارسيه .

وقد قضيت – ولله الحمد – وقتًا من أطيب الأوقات في رحاب القرآن الكريم ، دارسًا باحثًا في القراءات المتواترة التي ردّها بعض النحاة ، حين خفي عليهم وجهها ، أو اصطدمت مع بعض القواعد التي قعّدوها . وكان ذلك من خلال (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للعلاّمة السّمين الحلبي ، المتوفى سنة (٧٥٦هـ) اللغوي ، النحوي ، المفسّر ، المقرئ ، الآخذ من كُلّ فن بطرف .

وكانت تلك القراءات مقصورة على ما ورد منها في النصف الأوّل

من القرآن الكريم ، وذلك في الجزء الأول الذي نشرته سنة ٢٠٠٣م ، ثم أعدت نشره سنة ٢٠٠٨م .

ثم وفّقني الله ﷻ وأعانني بحوله وقوّته ، فاستخرجت بقيّة هذه القراءات المتواترة التي اعترض عليها بعض النحاة ، ودافع عنها السمين الحلبي في (الدر المصون) ، وذلك في النصف الثاني من القرآن الكريم ، الذي يقع في الأجزاء : الثامن ، والتاسع ، والعاشر ، والحادي عشر ، في الطبعة التي نشرتها دار القلم بدمشق سنة ١٩٨٦م بتحقيق أ.د/ أحمد الخراط .

وكان منهجي في عرض القراءة المعترض عليها ، والردّ على المعترضين هو المنهج السابق نفسه ، الذي سرت عليه في الجزء الأول(١) . ولم يختلف عنه إلاّ اختلافًا يسيرًا تمثّل في : الترتيب الجديد الذي رتّبت عليه القراءات في هذا الجزء ، من حيث : المستوى الصوتي ، ثم الصرفي ، ثم النحوي .. وفي المصادر الجديدة التي رجعت إليها في هذا الجزء ، لعدم تمكّني من الاطلاع عليها في الجزء الأول ، مثل : (الدفاع عن القرآن ضد النحويّين والمستشرقين) أ.د/ أحمد مكي الأنصاري ، و(القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) أ.د/ عبد الصبور شاهين ، و(القراءات واللهجات) أ/ عبد الوهاب حمودة ، و(اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية) أ.د/ أحمد

(١) راجع : مقدمة الجزء الأول ص٩ – نشر مكتبة الآداب – القاهرة – ط/ ثانية – سنة ٢٠٠٨م .

علم الدين الجندي ، و(لغة تميم) د/ ضاحي عبد الباقي ، و(لغة هـذيل) د/ عبد الجواد الطيب ... إلى غيرها من المصادر الموجودة في (ثبـت المصادر والمراجع) .

آملاً أن أدلي بدلو في الدفاع عن القرآن الكريم ، لأنال شرف خدمة هذا الكتاب المجيد .

راجيًا المولى ﷻ أن يجعله في موازين حسناتي يوم القيامة ، وأن ينفع به من يطّلع عليه مـن الباحثين والدّارسين ، إنّه على مـا يـشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وصلى الله على سيدنا مُحمّد ، وعلى آله ، وصحبه ، وسلّم .

القاهرة الجديدة
في ١٢ من ربيع الأول ١٤٣١هـ
٢٦ من فبراير ٢٠١٠م

وكتبه

أ.د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل
أستاذ اللغويّات في كُلّيّة اللغة العربيّة بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف



الفَصْلُ الأَوَّلُ

القراءات المعترض عليها من جهة المستوى الصوتي

وفيه ستة مباحث

الأوّل : الهمز

الثاني : الإظهار والإدغام

الثالث : التعاقب

الرابع : الإمالة

الخامس : الوقف

السادس : الحذف

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

الهمز

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٦ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ (سورة البينة الآية ٦ ، ٧)

تحقيق الهمزة لهجة تميم :

القراءة : قرأ نافع وابن عامر ، من رواية ابن ذكوان : ﴿ شَرُّ ٱلْبَرِيٓـَٔةِ ﴾ ، ﴿ خَيْرُ ٱلْبَرِيٓـَٔةِ ﴾ – بالهمز في الحرفين – ، وقرأ الباقون ، وابن عامر ، من رواية هشام بن عمار ﴿ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ ، ﴿ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ – بلا همز مع تشديد الياءين –[1] .

المعترض : أشار السمين[2] ﷺ إلى أن بعض النحاة والقرّاء ضعّفوا قراءة الهمز ، حيث يقول : " ولا يُلتفت إلى من ضعّف الهمز من النحاة والقرّاء ؛ لثبوته متواترًا " .

تعقيب : لم يحدّد السمين ﷺ هؤلاء العلماء من النحاة والقرّاء ، وكأنّه لا يعنيه ذلك ؛ لثبوت هذه القراءة متواترة ، وأوّل مَن فتح باب الطعن على هذه القراءة تلميحًا لا تصريحًا هو شيخ النحاة سيبويه[3] ، استمع

(١) انظر : السبعة ص٦٩٣ ، ومعاني القراءات ص٥٥٥ ، والحجة للفارسي ٤٢٨/٦ ، وحجة أبي زرعة ص٧٦٩ ، والكشف ٣٨٥/٢ ، ٣٨٦ ، وإبراز المعاني ص٧٢٧ ، ٧٢٨ ، والدر المصون ٧١/١١ ، والنشر ٤٠٧/١ ، والإتحاف ٦٢٢/٢ ، وغيث النفع ص٣٩١ ، والوافي ص٢٦٩ .
(٢) انظر : الدر المصون ٧١/١١ .
(٣) انظر : الكتاب ٥٥٥/٣ ، وسيبويه والقراءات ص٧١ .

إليه يقول : " وقالوا : نبيٌّ ، وبَرِيَّةٌ ، فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كُلّ شيء نحوهما يُفعل به ذا ، إنّما يُؤخذ بالسمع . وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز ، من أهل التحقيق يحقّقون : ﴿نَبِيٓءٌ﴾ ، و﴿بَرِيٓئَةٍ﴾ ، وذلك قليل رديء " .

فكما رأيت يحكم سيبويه على تحقيق : ﴿نَبِيٓءٌ﴾ ، و﴿بَرِيٓئَةٍ﴾ بأنّه قليل رديء[1] !!

ثم يأتي الفارسي[2] بعده ، فيوافقه فيما رأى ، ويبيّن سبب حكمه عليهما بالرداءة ، حيث يقول : " وإنّما استرداه ، لأن الغالب في استعماله التخفيف ، على وجه البدل من الهمز ، وذلك الأصل كالمرفوض ، فرَدُؤَ عنده ذلك لاستعمالهم لهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم ، لا لأن (النبي) الهمز فيه غير الأصل ، ولا لأنّه يحتمل وجهين ، كما احتمل (عضة) ، و(سنة) " . وعند الآية التي معنا يصرّح الفارسي[3] بأن ترك الهمز فيها أجود ؛ لأن همزه كردّه إلى الأصول المرفوضة !!

وتبعهما على ذلك مرددين هذه العلة : الزمخشري[4] ، وابن

---

(١) راجع : اللهجات العربيّة في التراث ١/٣٤١ ، أ.د/ أحمد علم الدين ، حيث قال : " ولهذا كله كانت التهمة محيطة بسيبويه ؛ حيث استردأ قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ منقولة عنه طبقة بعد طبقة ، حتى وصلت نافعًا ، وهو في الضبط والتحرّي بالمكان الذي لا يُجارى " .
(٢) انظر : الحجة للفارسي ٢/٩١ .
(٣) المصدر السابق ٦/٤٢٨ .
(٤) راجع : الكشاف ٣/٢٢٧ .

عطية[١] ، والفخر الرازي[٢] .

دفاع السمين : دافع السمين[٣] ﷺ عن قراءة الهمز بتوجيهها حيث قال : " فقيل : هو الأصلُ ، مِنْ (بَرَأ اللَّهُ الخَلْقَ) ابتدأه واخترعَه[٤] ، فهي (فعيلةٌ) بمعنى (مَفْعولةٌ) ، والتُزِمَ تحفيفُها عند عامَّةِ العربِ " . ثم بعد ذلك التوجيه لهذه القراءة وقراءة الجمهور : ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ ، التي ذكر أنّها مشتقة من (البري) ، وهو التراب ، والقراءتان مختلفتا الأصل ، متفقتا المعنى[٥] ، قال : " ولا يُلْتَفَتُ إلى مَنْ ضَعَّفَ الهمزَ من النحاةِ والقُرَّاءِ لثبوتِه متواتِرًا " .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجزاء ، فقد دحض شبهة المنكرين والمضعفين لهذه القراءة من جهة اللغة . يؤكّد ذلك أن الإمام الفراء[٦] ذكر أن همز ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ يُنسب إلى بعض أهل الحجاز ، وهذا هو الإمام الزجاج[٧] يذكر القراءتين : ﴿ٱلْبَرِيئَةِ﴾ ، و﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ ، ناسبًا قراءة الهمز إلى الإمام نافع ، دون أن يضعفها ، مبيّنًا أن قراءة ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ أصلها ﴿ٱلْبَرِيئَةِ﴾ ؛ ثم خففت الهمزة لكثرة الاستعمال ،

---

(١) راجع : المحرر ٥/٥٠٨ .
(٢) راجع : مفاتيح الغيب ١٦/٥٦٧ .
(٣) انظر : الدر المصون ١١/٧١ .
(٤) راجع : لسان العرب (ب ر أ) .
(٥) راجع : البحر المحيط ١٠/٥٢٠ .
(٦) راجع : معاني القرآن للفراء ٣/٢٨٢ .
(٧) راجع : معاني القرآن للزجاج ٥/٣٥٠ .

وكذا الإمام أبو زرعة[1] ذكر القراءتين ، ووجههما دون تضعيف لقراءة نافع ، ذاكرًا أن قراءة ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ أصلها ﴿ٱلْبَرِيئَةِ﴾ ، ثم خففت ، وبمثل ذلك قال الإمام مكي بن أبي طالب القيسي[2] ، دون تضعيف لقراءة نافع .

وأمّا تضعيف سيبويه ، والفارسي ، ومن تبعهما لهذه القراءة فبنوه على كثرة الاستعمال ، وقلته ، حيث رأوا أن الكثير فيها – وفي كلمات أُخَر[3] – عدم الهمز ، مع اعترافهم أن الهمز فيه هو الأصل .

ويُرد عليهم بما تقرر من أن : " كلام الله مما يقاس عليه ، لا مما يقاس على غيره ، فالقراءات المتواترة ، لا تدفع ببعض المذاهب النحوية "[4] ، وبما ثبت : " أن أَئمَّة الْقُرَّاءِ لاَ تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الأَفْشَى فِي اللُّغَةِ ، وَالأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، بَلْ عَلَى الأَثْبَتِ فِي الأَثَرِ وَالأَصَحِّ فِي النَّقْلِ . وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلاَ فُشُوُّ لُغَةٍ ؛ لأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا "[5] . يؤكّد ذلك ما ذكره الإمام أبو شامة الدمشقي[6] : " أن مذهب الإمام نافع همز (النبي) و(البرية) معًا ، ووافقه ابن ذكوان على همز (البرية) فقط ،

---

(١) راجع : حجة القراءات لأبي زرعة ص٧٦٩ .
(٢) راجع : الكشف المكي ٢/٣٨٥ ، ٣٨٦ .
(٣) هي : النبي ، والخابية ، والذرية . راجع : الدر المصون ١/٤٠٠ ، ولغة تميم ص٣٠٢ .
(٤) انظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١/٢٧٣ ، والقراءات واللهجات ص٢٧٥ .
(٥) انظر : النشر لابن الجزري ١/١٠ ، والقراءات واللهجات ص١٦٣ ، واللهجات العربيّة في التراث ١/٣٤١ .
(٦) انظر إبراز المعاني ص٧٢٨ .

فقد صار همز (البرية) له أهل أكثر من أهل الهمز في (النبي) " .

ومعلوم أن التحقيق لغة تميم وقيس ، والتخفيف لغة الحجاز[1] ، ومع ذلك لم يتأثر الإمام نافع ببيئته الحجازيّة في التخفيف ، واتّبع الأثر المروي في القراءة بالتحقيق ، فرحمه الله رحمة واسعة .

يضاف إلى ذلك أن الإمام نافعًا قد قرأ على سبعين من التّابعين ، وهم من الفصاحة ، والضبط ، والإتقان ، والحفظ ، والثّقة ، بالمحل الذي لا يجهل[2] ، ويقول عنه ابن الجزري[3] : " ثقة صالح ... وأقرأ الناس دهراً طويلاً نيفًا عن سبعين سنة ، وانتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة ، وبها تمسكوا إلى اليوم " ونقل عن سَعِيد بْن مَنْصُورٍ أنّه سمع مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ : " قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ سُنَّةٌ " . قِيلَ لَهُ : قِرَاءَةُ نَافِعٍ ؟ قَالَ : " نَعَمْ "[4] .

وأما قول الفارسي – سابقا – : " ترك الهمز أجود "[5] فيرد عليه بما ذكره الإمام السيوطي في (الإتقان)[6] – نقلاً عن أبي جعفر النحاس – حيث يقول : " السلامة عند أهل الدين ، إذا صحت القراءتان ، ألاّ يقال : إحداهما أجود ، لأنهما جميعًا عن النّبيّ ﷺ ، فيأثم من قال ذلك ، وكان رؤساء الصحابة ﷺ ينكرون مثل هذا " .

---

(١) راجع : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ ، ولغة تميم ص٣٠٠ .
(٢) انظر : البحر المحيط ١٥/٥ .
(٣) انظر : غاية النهاية لابن الجزري ٣٣٠/٢ – ٣٣٤ ، ترجمة رقم (٣٧١٨) .
(٤) المصدر السابق ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ .
(٥) راجع ص٩ .
(٦) انظر : الإتقان ٢٢٩/١ .

﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍۚ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ (سُورَةُ الرَّحْمَٰنِ الآيَةُ ٥٤)

نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها تخفيفًا :

القراءة : قرأ الجمهور : ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ – بسكون النون وقطع الهمزة – وقرأ الإمام يعقوب الحضرمي ، ورويس ، راويه ، موافقة لورش ، وورش ، راوي الإمام نافع ، وابن محيصن – من غير العشرة – : ﴿مِنِ ٱسْتَبْرَقٍ﴾ – بكسر النون مع حذف الهمزة وجعلها وصلاً –[1] .

المعترض : ذكر السمين[2] أن أبا البقاء العكبري اعترض على القراءة المنسوبة ليعقوب ومن وافقه ، وهاك نصه : " وقال أبو البقاء[3] : أصلُ الكلمةِ فِعْلٌ على (اسْتَفْعَلَ) ، فلمَّا سُمِّي به قُطِعَتْ همزتُه . وقيل : هو أعجميٌّ . وقرِئ بحَذْفِ الهمزةِ وكسرِ النونِ ، وهو سَهْوٌ ؛ لأنَّ ذلك لا يكون في الأسماءِ بل في المصادرِ والأفعال " .

فالعكبري رحمه الله يرى أن هذه القراءة سهو من القارئ ! لأن حذف الهمزة ، وجعلها وصلاً في الدّرج لا يكون في الأسماء ، بل في

(١) انظر : معاني القراءات ص٤٧٤ ونسبها ليعقوب الحضرمي ، والمحتسب ٣٠٤/٢ ونسبها لابن محيصن ، والمحرر ٢٣٣/٥ ونسبها لابن محيصن ، والتبيان للعكبري ١٢٠٠/٢ ، ١٢٠١ غير منسوبة ، وإعراب الشواذ للعكبري ٥٤٦/٢ غير منسوبة ، والدر المصون ١٨٠/١٠ غير منسوبة ، والنشر ٤٠٨/١ لورش ، والإتحاف ٥١٢/٢ لرويس موافقة لورش .

(٢) انظر : الدر المصون ١٧٩/١٠ ، ١٨٠ .

(٣) انظر التبيان للعكبري ١٢٠٠/٢ ، ١٢٠١ .

المصادر والأفعال .

دفاع السمين : دافع شيخنا السمين[1] ﷺ عن هذه القــراءة ، وردّ على العكبري ردًّا قويًّا ، حيث قال : " أمّا قولُه : (وهو سهوٌ ، لأن ذلك لا يكون ... إلى آخرِه) ، يَعْني أنَّ حَذْفَ الهمزةِ في الدَّرْجِ لا يكونُ إلاَّ في الأفْعال والمصادرِ ، وأمَّا الأسماءُ فلا تُحْذَفُ هَمَزاتُها لأنَّها هَمَزات قَطْعٍ . وهذا الكلامُ أحقُّ بأن يكونَ سَهْوًا ؛ لأنَّا أولاً : لا نُسَلِّمُ أنَّ هــذه القراءةَ مِنْ حَذْفِ همزةِ القطعِ إجراءً لها مُجْرى همزةِ الوَصْلِ . وإنَّمـــا ذلك مِنْ بابِ نَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكن قبلَها ، وحركةُ الهمزةِ كانَتْ كسرةً فحركةُ النونِ حركةُ نَقْلٍ لا حركةُ التقاءِ ساكنين " . ثم يختــتم ردّه بقوله : " ثم قولُه : (إلاَّ في الأفعال والمصادرِ) ، ليس هــذا الحــصرُ بصحيح اتفاقاً ، لوجودِ ذلك في أسماءٍ عشرةٍ ليسَتْ بمصادرَ ، ذكرتُهــا في أولِ هذا الموضوع "[2] .

تعقيب : حكم العكبري على هذه القراءة بالسهو ، من جهة حملــه لها على وجه : حذف همزة القطع ، إجراء لها مُجرى همزة الوصل ، وهذا غير مُسلّم له ، وإنّما ذلك من باب : نقل حركــة الهمــزة علــى الساكن قبلها . يؤكّد ذلك ما ذكره العلاّمة ابن الجزري[3] تحت عنوان :

---

(١) انظر الدر المصون ١٠/١٨٠ .
(٢) راجع : الدر المصون ١/٢١ ، حيث ذكرها وهي : اسم واست وابن وابــنُم وابنــة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وايمنُ في القسم .
(٣) انظر : النشر ١/٤٠٨ .

(بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا) فقال : " وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ تَخْفِيفِ الْهَمْزِ الْمُفْرَدِ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ ، اخْتَصَّ بِرِوَايَتِهِ وَرْشٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ كَلِمَةٍ ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ حَرْفِ مَدٍّ ، وَأَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ الأُخْرَى ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ السَّاكِنُ تَنْوِينًا ، أَوْ لاَمَ تَعْرِيفٍ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيَتَحَرَّكُ ذَلِكَ السَّاكِنُ بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ ، وَتَسْقُطُ هِيَ مِنَ اللَّفْظِ ؛ لِسُكُونِهَا وَتَقْدِيرِ سُكُونِهَا " ، ثم شرع في ذكر الشواهد على ذلك من القرآن الكريم ، وذكر منها الآية موضوع القراءة : ﴿مِنِ ٱسْتَبْرَقٍ﴾ .

فابن الجزري ﷺ يبيّن أن ذلك نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد ، وهو لغة لبعض العرب ، اختصّ بروايته ورش ، راوي الإمام نافع .

هذا ، ويرى ابن جنّي[1] أنّه : علم منقول عن جملة فعليّة مكونة من فعل وضمير الفاعل ، وذلك مثل الأعلام المنقولة عن جملة فعليّة : تأبط شرًّا ، وذرّى حبًّا ، وشاب قرناها ، وعلى ذلك تكون القراءة هكذا : ﴿مِنِ ٱسْتَبْرَقَ﴾ – بفتح القاف – بمنزلة : استخرج بوزن (استفعل) .

وقد تبعه العكبري في (إعراب الشواذ)[2] على ذلك ، مع اختلاف يسير ، حيث قال : " قوله تعالى : ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[3] ، يقرأ بكسر النون ، وإسقاط الهمزة ، وفتح القاف ، من غير تنوين ، جعله فعلاً ، وسمّي به ، ولا ضمير فيه ، وألقى حركة الهمزة على النون ، فعلى هذا يكسر

---

(١) راجع : المحتسب ٢/٣٠٤ .
(٢) انظر : إعراب الشواذ ٢/٥٤٦ .
(٣) سورة الرحمن – جزء من الآية ٢٤ .

القاف وينونها ، لأنّه جنس " .

وأما قول العكبري : إن ذلك سهو من القارئ ، أو الراوي ، فيـرد عليه بما ذكره ابن الجزري[1] حيث قال : " فَإِنَّ مَـنْ يَـزْعُمُ أَنَّ أَئِمَّـةَ الْقِرَاءَةِ يَنْقُلُونَ حُرُوفَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْـرِ تَحْقِيـقٍ ، وَلاَ بَـصِيرَةٍ ، وَلاَ تَوْقِيفٍ ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِمْ مَا هُمْ مِنْهُ مُبَرَّأُونَ ، وَعَنْـهُ مُنَزَّهُـونَ " ، وبمـا سطره الشيخ أحمد البنا الدمياطي[2] ، حيث قال : " وقد أطبـق أهـل الأداء أن القرّاء إنّما يتبعون ما ثبت في النقل والروايـة ، فنـسأل الله حسن الظن بأئمة الهدى خصوصًا ، وبغيرهم عمومًا " .

****

(١) انظر : النشر ٢/٢١٤ .
(٢) انظر : الإتحاف ٢/٣١٩ .

﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ (سُورَة سَبَأ الآيَة ١٤)

حذف حركة غير الإعراب في الهمزة تخفيفًا :

القراءة : قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر : ﴿ مِنسَاتَهُۥ ﴾ – بألف خالصة بعد السين من غير همز – ، وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر ، وروى الداجوني عن هشام : ﴿ مِنسَأْتَهُۥ ﴾ – بهمزة ساكنة – ، وقرأ الباقون وروى الحلواني عن هشام : ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ – بهمزة مفتوحة –[١] .

المعترض : ذكر السمين[٢] رحمه الله قومًا – ولم يحدّدهم – طعنوا على قراءة ابن ذكوان – بإسكان الهمزة – وعلى قراءة نافع ومن معه – بإبدالها ألفًا خالصة – حيث قال عن قراءة ابن ذكوان : " وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءةِ ، ونَسَبُوا راوِيَها إلى الغلط . قالوا : لأنَّ قياسَ تخفيفِها إنما هو تسهيلُها بينَ بينَ ، وبه قرأ ابنُ عامرٍ وصاحباه ، فظَنَّ الراوي

(١) انظر : السبعة ص٥٢٧ ، ومعاني القراءات ص٣٩١ ، والحُجّة للفارسي ٦/١١ ، ١٢ . وحُجّة أبي زرعة ص٥٨٤ ، ٥٨٥ ، والكشف ٢/٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والإقناع ٢/٧٣٩ . وإبراز المعاني ص٦٥١ ، ٦٥٢ ، والبحر ٨/٥٣١ ، والدر المصون ٩/١٦٣ ، ١٦٤ ، والنشر ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وغيث النفع ص٣٢٧ ، والإتحاف ٢/٣٨٤ ، والوافي ص٢٤٣ ، وطلائع البشر ص٢٢٠ .. وأكثر المصادر على نسبة قراءة تسكين الهمزة إلى ابن ذكوان ، راوي ابن عامر ، وبعضها كمعاني القراءات وحُجّة أبي زرعة نسبتها إلى ابن عامر مباشرة .

(٢) انظر : الدر المصون ٢/١٦٥ .

أنهم سكّنوا . وضَعّفها أيضًا بعضُهم : بأنه يَلْزَمُ سكونُ ما قبل تاء التأنيثِ ، وما قبلها واجبُ الفتحِ إلاّ الألفَ " ، ثم حكى تضعيفهم لقراءة الإبدال فقال : " وأمَّا قراءةُ الإبدالِ فقيل : هي غيرُ قياسيةٍ ، يَعْنُون أنها ليسَتْ على قياسِ تَخْفيفِها " .

تعقيب : لم يبال السمين بأشخاص من طعنوا على القراءتين ، إنّما اعتنى بذكر حُجّتهم والردّ عليها – كما سيأتي – وقد ضعفوا قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر بأن قياس تخفيفها هو تسهيلها بين بين ، وأن الراوي وهم في النقل ، فقال : إنهم سكنوا ، وضعفوا قراءة نافع ومن معه بأنّها غير قياسيّة . وبالرجوع إلى ما بين يديّ من مصادر وجدت أن ممّن نصّ على ضعفها أبو منصور الأزهري[1] حيث يقول : " وأمّا قراءة ابن عامر ﴿مِنسَأْتَهُۥ﴾ – بهمزة ساكنة – فليست بجيّدة " ، ومكي بن أبي طالب[2] حيث يقول : " فأمّا من أسكن الهمزة فهو بعيد في الجواز ، إنّما يجوز الإسكان للاستثقال لطول الكلمة ، وهذا غير مشهور في اللغات ، إنّما يوجد في الشعر " ، والمهدوي في (شرح الهداية)[3] حيث قال : " ومن قرأ بهمزة ساكنة فهي قراءة بعيدة ، لأن هاء التأنيث لا يكون قبلها حرف صحيح ساكن ، وإنّما يكون قبلها ألف

---

(١) انظر : معاني القراءات ص٣٩١ .

(٢) انظر : الكشف لمكي ٢/٢٠٤ ، وراجع : المشكل لمكي ٢/٥٨٤ ، ٥٨٥ .

(٣) انظر : شرح الهداية في توجيه القراءات لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي ٢/٤٧٩ ، تح/ د/ حازم سعيد – مكتبة الرشد بالرياض – ط/ أولى – سنة ١٩٩٥م ، والجامع ١٤/٢٨٠ ، ودفع المطاعن عن قراءات ابن عامر ص١٧٥ .

أو حرف مفتوح " ، فقد تفاوت حكمهم عليها بأنّها غير جيّدة ، أو بعيدة في الجواز ، أو بعيدة .

وأمّا قولهم عن قراءة الإبدال – التي قرأ بها نافع ومن معه – بأنّها غير قياسيّة ، فأرى – والله أعلم – أن أول مَن قال بذلك شيخ النحاة سيبويه[1] ، استمع إليه يقول : " واعلم أن الهمزة التي يحقِّق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموما " ، ثم يبيّن رأيه في هذا القياس قائلاً : " وليس ذا بقياس متلئبّ[2] ، نحو ما ذكرنا . وإنَّما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التّاء من واوه ، نحو : أتلجت ، فلا يجعل قياسًا في كلّ شيءٍ من هذا الباب ، وإنَّما هي بدل من واو (أولجت) . فمن ذلك قولهم : " منساة " ، وإنَّما أصلها (منسأة) ، وقد يجوز في ذا كلّه البدل حتّى يكون قياسًا متلئبًّا إذا اضطر الشاعر ... " ، وتبعه الفارسي والزمخشري[3] وصرّحا بأن الإبدال في ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ ليس بقياس .

دفاع السمين : دافع السمين[4] ﷺ عن قراءة ابن ذكوان عن ابن

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٥٥٣ ، ٥٥٤ ، واللهجات في (الكتاب) لسيبويه ص٣٢٨ .
(٢) المتلئب : المستقيم المستوي ، والمراد : المطرد .. هامش الكتاب ٣/٥٥٤ حاشية (1) .
(٣) انظر : الحُجّة للفارسي ٦/١٢ ، والكشاف ٣/٢٥٤ .
(٤) انظر : الدر ٩/١٦٣ – ١٦٥ .

عامر بتوجيهها ، وذكر شواهد لها من لغة العرب حيث قال[1] : " وأمَّا سكونُها ففيه وجهان :

أحدهما : أنه أبدلَ الهمزةَ ألفًا ، كما أبدلها نافعٌ وأبو عمرو – وسيأتي – ثم أبدل هذه الألفَ همزةً على لغةِ مَنْ يقولُ : العَأْلَم والخَأْتَم . وقوله :

وخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ[2]

... " ، ولم يرتح السمين لهذا التوجيه[3] .

" **الثاني** : أنّه سكَّن الفتحةَ تخفيفًا ، والفتحةُ قد سكَنَتْ في مواضعَ تقدَّم التنبيهُ عليها وشواهدُها . ويُحَسِّنُه هنا : أنَّ الهمزةَ تُشْبه حروفَ العلةِ ، وحرفُ العلةِ تُسْتَثْقَلُ عليه الحركةُ مِنْ حيثُ الجملةُ ، وإنْ كان لا تُستثقل الفتحةُ لخفَّتِها . وأَنْشدوا على تسكينِ همزتها :

صريعُ خَمْرٍ قامَ مِنْ وُكَأَتِهْ ∴ كقَوْمَةِ الشيخِ إلى مِنْسَأْتِهْ[4]

وقال[5] عن قراءة نافع ومن معه بالإبدال ، وعن قراءة الباقين بالهمزة المفتوحة : " والمِنْسَأَةُ : العَصا ، اسمُ آلةٍ مِنْ نَسَأه أي :

---

(١) انظر : الدر ٩/١٦٤ ، ١٦٥ .

(٢) سيأتي التعليق عليه ص٣٤ .

(٣) وقال بهذا التوجيه : ابن مالك ، وابن هشام ، وناظر الجيش .. راجع : شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٣ ، ٩٧ .. والمغني ص٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٩/٤٣٦١ ، ٤٤٣٧ ، والقراءات في المغني ص١٠٠ .

(٤) من الرجز ، ولم أهتد لقائله .

ورد في : إبراز المعاني ص٦٥٢ ، والجامع ١٤/٢٧٩ ، والبحر ٨/٥٣١ ، والدر المصون ٩/١٦٥ .

(٥) انظر : الدر المصون ٩/١٦٣ ، ١٦٤ .

أخَّرَه[1] كالمِكْسَحَةِ والمِكْنَسَة . وفيها الهمزةُ وهو لغةُ تميم ، وأُنشِد :

لِمنْ أَخْلِ حَبْلٍ لا أَباك ضَرَبْتَه ∴ بِمِنْسَأَةٍ قد جَرَّ حَبْلُك أَحْبُلا[2]

والألف وهي لغةُ الحجازِ . وأنشد :

إذا دَبَبْتَ على المِنْسَاة مِنْ كِبَرٍ ∴ فقد تباعَدَ عنك اللهوُ والغَزَلُ[3]

فأمَّا بالهمزةِ المفتوحةِ فهي الأصلُ ؛ لأنَّ الاشتقاقَ يدلُّ ويشهد له ، والفتحُ لأَجْلِ بناء مِفْعَلة كمِكْنَسَة " .

فالسمين وجه قراءة ابن ذكوان بأنّها سكنت للتخفيف ، وقراءة نافع ومن معه بأنّها لغة الحجاز[4] ، وقراءة الباقين بأنّها لغة تميم[5] ، ثم زاد في الرد على من طعن في قراءة نافع ومن معه بأنّها غير قياسية بقوله[6] : " إلاَّ أنَّ هذا مردودٌ : بأنها لغةُ الحجازِ ، ثابتةٌ ، فلا يُلْتَفَتُ لمَنْ طَعَن . وقد قال أبو عمرو – وكَفَى به – : أنا لا أَهْمِزُها ، لأنِّي لا

(١) انظر : مفردات الراغب (ن س أ) .

(٢) من الطويل لأبي طالب بن عبد المطلب – عم سيدنا رسول الله ﷺ – وليس بديوانه . ورد في : المنصف ٥٩/٢ ، وحُجّة القراءات لأبي زرعة ص٥٨٥ ، والجامع ٢٧٩/١٤ ، واللسان (ح ب ل) ، (ن س أ) ، والدر المصون ١٦٣/٩ ، وفتح القدير ٤٤٧/٤ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة ، د/ إميل بديع ٨٢/٦ .

(٣) من البسيط ، ولم أهتد لقائله .
ورد في : المنصف ٥٩/٢ ، والمحتسب ١٨٧/٢ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥٨٥ ، والمحرر ٤١١/٤ ، واللسان (ن س أ) ، والدر المصون ١٦٣/٩ ، وغيث النفع ص٣٢٧ ، وفتح القدير ٤٤٧/٤ ، ومعجم شواهد العربيّة ص٢٩٣ .

(٤) انظر : الإتحاف ٣٨٤/٢ ، والقراءات واللهجات ص١٢٢ ، والقراءات وأثرها في علوم العربيّة ٢٤١/١ .

(٥) انظر : غيث النفع ص٣٢٧ .

(٦) انظر : الدر ١٦٥/٩ .

أَعْرِفُ لها اشتقاقًا ، فإنْ كانَتْ مما لا يُهْمَزُ ، فقد [احتطت][1] . وإن كانَتْ تُهْمَزُ فقد يجوزُ لي تَرْكُ الهمزِ فيما يُهْمَزُ .. وهذا الذي ذكره أبو عمروٍ أحسنُ ما يقالُ في هذا ونظائرِه " .

تعقيب : رحم الله شيخنا السمين ، وأسكنه فسيح جنّاته جزاء وفاقًا لما قام به من الدفاع عن هذه القراءات المتواترة ، وبيان أوجهها في لغة العرب الواسعة ، واستدلاله على ذلك بهذه الشواهد الشعريّة ، ولم يكن بدعًا في ذلك ، حيث سبقه إلى توجيه هذه القراءات كثير من علماء القراءات[2] ، والمفسرين[3] الذين ذكروا هذه القراءات ، ومن الشواهد أيضًا لقراءة ابن ذكوان قول الشاعر :

إنَّ الشُّيُوخَ إِذَا تَقَارَبَ خَطْوُهُمْ ∴ دَبُّوا عَلَى الْمِنْسَاةِ فِي الأَسْوَاقِ[4]

وقرأ بها مع ابن ذكوان جماعة منهم : بكار ، والوليد بن عتبة ، وابن مسلم[5] .

ومما يؤكّد قراءة نافع ومن معه أن أبا عمرو بن العلاء نسبها إلى

---

(١) في الأصل (أُخْطِئُ) والتصويب عن حاشية (٢) للمحقق وبعض المصادر التي ورد فيها القول ، مثل : المحرر ٤١١/٤ ، والبحر ٥٣١/٨ .

(٢) كأبي زرعة في الحُجّة ص٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ومكي في الكشف ٢٠٣/٢ ، ٢٠٤ ، وأبي شامة في إبراز المعاني ص٦٥١ ، ٦٥٢ ، ومن المتأخرين عن السمين : ابن الجزري في النشر ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ ، وأحمد البنا في الإتحاف ٣٨٤/٢ .

(٣) كالفراء في معاني القرآن ٣٥٦/٢ ، وابن عطية في المحرر ٤١١/٤ ، ٤١٢ ، والقرطبي في الجامع ٢٧٩/١٤ ، ٢٨٠ ، وأبي حيان في البحر ٥٣١/٨ .

(٤) من الكامل ، ولم أهتد لقائله .
ورد في : النشر ٣٥٠/٢ ، وغيث النفع ص٣٢٧ .

(٥) انظر : البحر ٥٣١/٨ ، وروح المعاني ١٢١/٢٢ .

لغة قريش[1] .

وأمّا نسبة بعضهم راوي قراءة ابن ذكوان إلى الوهم فيرد عليهم بما قاله أبو حيان[2] : " وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظنّ بالقرّاء ولا يجوز لهم " ، وبما سطره ابن الجزري[3] حيث يقول : " فَإِنَّ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ أَئِمَّةَ الْقِرَاءَةِ يَنْقُلُونَ حُرُوفَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَلاَ بَصِيرَةٍ ، وَلاَ تَوْقِيفٍ ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِمْ مَا هُمْ مِنْهُ مُبَرَّأُونَ ، وَعَنْهُ مُنَزَّهُونَ " .

وأمّا قولهم عن قراءة نافع ومن معه : إنّها غير قياس ، فقد رُدّ عليهم بشواهد لها من لغة العرب ، ويزاد على ذلك قول العلامة الشهاب[4] : " كلام الله مما يقاس عليه ، لا مما يقاس على غيره ، فالقراءات المتواترة ، لا تدفع ببعض المذاهب النحوية " .

ورحم الله العلاّمة الشيخ علي النوري الصفاقسي حيث دافع عن قراءة ابن ذكوان ضد من طعن فيها بقوله[5] : " وهو مردود ؛ لثبوتها وشهرتها ، ونحن نقيس على ما سمع عن العرب ، لا أن نرد العرب إلى أقيستنا " ، كما دافع عن قراءة نافع ومن معه بقوله[6] : " ولا وجه لطعنه ؛ لثبوته قراءة ولغة " ؛ لأن القراءة إذا ثبتت وتواترت ،

---

(1) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٥٦/٢ ، والنشر ٣٥٠/٢ ، وغيث النفع ص٣٢٧ .
(2) انظر : البحر ١٥/٥ .
(3) انظر : النشر ٢١٤/٢ .
(4) انظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٧٣/١ ، والقراءات واللهجات ص٢٧٥ .
(5) انظر : غيث النفع ص٣٢٧ .
(6) المصدر السابق .

فلا التفات إلى منكرها ؛ لأنّه خفي عنه ما وضح لغيره[1] ، ولا يردّها قياس عربيّة ، ولا فشوَ لغة ؛ لأن الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا[2] .

****

(١) راجع : الدر المصون ٤/٣٢٩ .
(٢) راجع : النشر ١/١٠ ، ١١ .

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ﴿١٩﴾ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌۢ ﴾

(سُورَةُ البَلَدِ الآيتان ١٩ ، ٢٠)

إبدال الهمزة (واوًا) تخفيفًا :

القراءة : قرأ أبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم ويعقوب وخلف : ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ – بالهمز – هنا وفي سُورَةِ الهُمَزَةِ [١] . وقرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر شعبة ، والكسائي : ﴿مُّوصَدَةٌ﴾ – من غير همز – وكذا في سُورَةِ الهُمَزَةِ [٢] .

المعترض : ذكر السمين[٣] ، وبعض العلماء السابقين عليه[٤] أن أبا بكر شعبة بن عياش ، راوي الإمام عاصم كان يكره الهمز في هذا الحرف ، وقال : " لنا إمامٌ يَهْمِز ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ فأشتهي أن أَسُدَّ أُذُني إذا سمعتُه " . فأبو بكر رحمه الله وصل كرهه لهمز هذا الحرف إلى هذه الدرجة التي يتمنّى فيها أن يسد أذنه إذا سمع شيخه يقرأ : ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ !!

---

(١) الآية ٨ : ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾ .

(٢) انظر : السبعة ص٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ومعاني القراءات ص٥٤٧ ، والحُجّة للفارسي ٤١٦/٦ ، ٤١٧ ، وحُجّة أبي زرعة ص٧٦٦ ، والكشف ٣٧٧/٢ ، والتجريد ص٦٤٥ ، والإقناع ٨١٢/٢ ، وإبراز المعاني ص٧٢٤ ، وسراج القارئ ص٣٩٠ ، والدر المصون ١٢/١١ ، والنشر ٣٩٣/١ ، والإتحاف ٦١١/٢ ، وغيث النفع ص٣٧٦ ، والوافي ص٢٦٩ ، وطلائع البشر ص٢٨٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ١٢/١١ .

(٤) منهم الزمخشري في الكشاف ٢١٤/٣ ، والقرطبي في الجامع ٧٢/٢٠ .

ولا ندري سرّ ذلك عند أبي بكر !!

دفاع السمين : دافع السمين[1] ﷺ عن قراءة الهمز ضد أبي بكر من جهتين :

أولاهما : ردّه على أبي بكر شعبة بقوله[2] : " وكأنه لم يَحْفَظْ عن شيخِه إلاَّ تَرْكَ الهمزِ مع حِفْظ حفصٍ[3] إياه عنه ، وهو أَضْبَطُ لحرفه من أبي بكر على ما نقله القُراء[4] ، وإن كان أبو بكرٍ أكبرَ وأتقنَ وأوثقَ عند أهل الحديث[5] " .

والثانية : بتوجهه للقراءتين توجيهًا واضحًا ، مُدعَمًا بالدليل والشاهد حيث قال[6] : " فالقراءةُ الأولى [يعني : ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾] من آصَدْتُ البابَ ، أي : أغْلَقْتُه ، أُوْصِدُه فهو مُؤْصَدٌ . قيل : ويُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ (أَوْصَدْتُ) ، ولكنه هَمَزَ الواوَ الساكنةَ لضمةِ ما قبلَها كما هَمَزَ ﴿بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾[7] – كما تقدَّم – .

---

(١) انظر : الدر المصون ١١/١١ ، ١٢ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) راجع : ترجمة حفص في : الإقناع ١/١١٧ ، والنشر ١/١٥٦ ، وغاية النهاية ١/٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ترجمة رقم (١١٥٨) .
(٤) راجع أقوالهم في النشر ١/١٥٦ .
(٥) راجع ترجمة أبي بكر شعبة في الإقناع ١/١١٦ ، والنشر ١/١٥٦ ، وغاية النهاية ١/٣٢٥ – ٣٢٧ ترجمة رقم (١٣٢١) .
(٦) انظر : الدر المصون ١١/١١ .
(٧) سورة ص – جزء من الآية ٣٣ .. وهي قراءة قنبل عن ابن كثير .. انظر : السبعة ص٤٨٣ ، والدر المصون ٨/٦١٩ ، ٦٢٠ ، والنشر ٢/٣٣٨ ، والإتحاف ٢/٣٢٩ ، ٣٣٠ ، وراجع تعليقي على الآية ٤٤ من سورة النمل ﴿عَن سَاقَيْهَا﴾ ص٣٢ .

والقراءةُ الثانيةُ [يعني : ﴿ مُؤْصَدَةٌ ﴾] أيضًا تحتمل المادتَيْن ، ويكون قد خُفِّفَتِ الهمزةُ لسكونها بعد ضمة ... " ، ثم يذكر ما اختاره قائلاً : " والظاهر أنَّ القراءتَين من مادتين : **الأولى** : مِنْ (آصَدَ يُؤْصِد) كأَكْرَم يُكْرِم ، **والثانية** : مِنْ (أَوْصَدَ يُوصِدُ) ، مثل : أَوْصَلَ يُوْصِلُ . قال الشاعر :

تَحِنُّ إلى أجْبالِ مَكَّةَ ناقتي ∴ ومِنْ دونِها أبوابُ صنعاءَ مُؤْصَدَهْ[١]

أي : مُغْلَقة ، وقال آخر :

قومًا يُعالِجُ قُمَّلاً أبناؤُهمْ ∴ وسلاسِلاً حِلَقًا وباباً مُؤْصَدًا[٢]

تعقيب : رحم الله شيخنا السمين رحمة واسعة ، فقد ردّ فأبلغ ، ووجّه فأحسن ، ومما يؤكّد ما ذكره عن الإمام أبي بكر شعبة ، وأن حفصًا كان أضبط منه ما ذكره ابن الجزري[٣] عن حفص حيث يقول : " وَكَانَ أَعْلَمَ أَصْحَابِ عَاصِمٍ بِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ " ، وينقل عن ابن المنادي ما قاله عن حفص : " كَانَ الأَوَّلُونَ يَعُدُّونَهُ فِي الْحِفْظِ فَوْقَ ابْنِ عَيَّاشٍ [يقصد أبا بكر شعبة بن عياش] وَيَصِفُونَهُ بِضَبْطِ الْحُرُوفِ الَّتِي قَرَأَ عَلَى عَاصِمٍ ، وَأَقْرَأَ النَّاسَ دَهْرًا "[٤] .

---

(١) من الطويل ، ولم أهتد لقائله .
ورد في : الجامع ٧٢/٢ .
(٢) من الكامل للأعشى الكبير في ديوانه ص٢٣١ ، برواية (أُجُدًا) في موضع (حِلَقًا) .
ورد في : المحرر ٤٨٦/٥ ، ولسان العرب (ق م ل) ، والبحر ٤٨٣/١٠ .
(٣) انظر : النشر ١٥٦/١ .
(٤) المصدر السابق .

ويؤكّد ما ذكره في توجيه القراءتين : أن كثيرًا من العلماء الذين ذكروا هاتين القراءتين وجّهوهما بهذا التوجيه[1] ، وبعضم نص على (أنهما لغتان)[2] بمعنى : أن كُلّ قراءة من مادة ، **فالأولى** : من (آصد يؤصد إيصادًا) ، **والثّانية** : من (أوصد يوصِدُ وصادًا) ، وهو ما اختاره السمين – كما سبق – . وقيل[3] : يكون معنى المهموز : المطبقة ، ومعنى غير المهموز : المغلقة . والله أعلى وأعلم .

****

(١) راجع : الحُجّة للفارسي ٤١٦/٦ ، ٤١٧ ، ومفاتيح الغيب ٤٣٠/١٦ ، ٤٣١ ، والمحرر ٤٨٦/٥ ، والبحر ٤٨٣/١٠ .
(٢) راجع : معاني القراءات ص٥٤٧ ، والحُجّة للفارسي ٤١٦/٦ – نقلاً عن أبي عبيدة : معمر بن المثنى – ، وحُجّة أبي زرعة ص٧٦٦ ، والكشف لمكي ٣٧٧/٢ ، والكشاف ٢١٤/٣ ، وإبراز المعاني ص٧٢٤ ، والجامع ٧٢/٢٠ ، وحاشية الجمل ٥٤٠/٤ .
(٣) انظر : حاشية الجمل ٥٤٠/٤ – نقلاً عن الخطيب – .

﴿ قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (سورة النمل الآية ٤٤)

قلب الألف والواو همزة :

القراءة : قرأ قنبل عن ابن كثير : ﴿سَأْقَيْهَا﴾ – بالهمز – ، وكذلك في سورة ص : ﴿بِٱلسُّؤْقِ﴾ ، وفي سورة الفتح : ﴿عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ﴾ ، والباقون : ﴿سَاقَيْهَا﴾ – بألف صريحة – ، و: ﴿بِٱلسُّوقِ﴾[1] ، و: ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾[2] – بالواو الصريحة[3] – ، ورُوي عن قنبل وجه آخر : ﴿بِٱلسُّؤُوقِ﴾ ، ﴿عَلَىٰ سُؤُوقِهِۦ﴾ – بزيادة واو بعد الهمزة – ، وروي عنه أنّه كان يهمزه مفردًا في قوله : ﴿يُكْشَفُ عَن سَأْقٍ﴾[4] .

المعترض : ذكر السمين[5] رحمه الله أن رواية قنبل عن ابن كثير :

---

(١) سورة ص – جزء من الآية ٣٣ : ﴿ رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ .
(٢) سورة الفتح – جزء من الآية ٢٩ : ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾ .
(٣) انظر : السبعة ص٤٨٣ ، ومعاني القراءات ص٣٥٨ ، والحُجّة للفارسي ٣٩١/٥ – ٣٩٣ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥٣٠ ، والكشف لمكي ١٦٠/٢ ، ١٦١ ، والإقناع ٤١٣/١ ، وإبراز المعاني ص٦٢٩ ، ٦٣٠ ، والبحر ٢٤٤/٨ ، والدر المصون ٦١٩/٨ ، ٦٢٠ ، والنشر ٤١١/١ ، ٣٣٨/٢ ، غيث النفع ص٣١٢ ، والإتحاف ٣٢٩/٢ ، ٣٣٠ ، والوافي ص٢٣٥ ، وطلائع البشر ص٢٠١ .
(٤) سورة القلم – جزء من الآية ٤٢ .. وانظر : الدر المصون ٦١٩/٨ .
(٥) انظر : الدر المصون ٦١٩/٨ .

﴿ سَأْقَيْهَا ﴾ – بالهمز – ضعفها أبو علي الفارسي[1] .

تعقيب : بالرجوع إلى (الحُجّة) للفارسي وجدته يقول[2] : " أمّا الهمز في : ﴿ سَأْقَيْهَا ﴾ و﴿ سَأْقٍ ﴾ فلا وجه له . وأمّا ﴿ عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ ﴾ و﴿ بِٱلسُّؤْقِ ﴾ فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمّة قد جاء في كلامهم ، وإن لم يكن بالفاشي " ، فالفارسي يرى أن قراءة : ﴿ سَأْقَيْهَا ﴾ لا وجه لها في لغة العرب ! وقراءة ﴿ عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ ﴾ و﴿ بِٱلسُّؤْقِ ﴾ لها وجه ، ولكنّه غير فاشٍ !!

وتبعه في ذلك مكي بن أبي طالب[3] حيث قال : " همز هذه الثلاث الكلمات بعيد في العربيّة ؛ إذ لا أصل لهن في الهمز ... " ، ثم شرع في ذكر بعض الأوجه لهذه القراءة ، وطفق في الرد عليها وتضعيفها بكل قوّة ، ثم قال : " إن من لم يهمزه فهو على الأصل ؛ لأن كُلّ ما لا أصل له في الهمز لا يجوز همزه إلاّ لعلة ، نحو : أن تكون فيه واو مضمومة ، فيجوز همزها ، وليس في هذا واو مضمومة ، وهو الاختيار ، لأن الهمز بعيد شاذ ، ولأن الجميع على ترك الهمز " . فمكي ابن أبي طالب يرد قراءة قنبل عن ابن كثير بالهمز في ﴿ سَأْقَيْهَا ﴾ ،

---

(١) انظر : الحُجّة للفارسي ٥/٣٩١ – ٣٩٣ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر : الكشف لمكي ٢/١٦١ .

و﴿بِٱلسُّؤْقِ﴾ ، و﴿عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ﴾ ، بكل ما أوتي من قوّة ، ثم يختار قراءة الباقين بعدم الهمز ، لأن الهمز بعيد شاذ في رأيه !

دفاع السمين : دافع السمين[1] رحمه الله عن قراءة قنبل عن ابن كثير بالهمز في الثلاث الكلمات : ﴿سَأْقَيْهَا﴾ ، و﴿بِٱلسُّؤْقِ﴾ ، و﴿عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ﴾ ، بذكر الأوجه العربيّة لهذه الكلمات حيث قال[2] : " وأمّا ﴿سَأْقَيْهَا﴾ فوجهُ الهمزِ أحدُ أوجهٍ :

- إمَّا لغةُ مَنْ يَقْلِبُ الألفَ همزةً ، وعليه لغةُ العَجَّاج في (العَأْلَمِ) و(الخَأْتَمِ) . وأنشد :

وخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ[3]

- وإمَّا على التشبيهِ برأْس وكأْس ، كما قالوا : " حَلأْت السَّويق " ، حَمْلاً على (حَلأته عن الماء) أي : طَرَدْتُه[4] .
- وإمَّا حَمْلاً للمفرد والمثنى على جَمْعِهما . وقد تَقَرَّر في جمعِهما الهمزُ " .

---

(١) انظر : الدر المصون ٨/٦١٩ ، ٦٢٠ .
(٢) المصدر السابق ٨/٦٢٠ .
(٣) من الرجز للعجاج في ديوانه ص٢٩٩ برواية الأصمعي وشرحه ، تح/ د/ عزة حسن ، وقبل البيت :

مُبَارَكٍ للأنبياءِ خَأْتَمِ

والبيت في : شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٣ ، والممتع لابن عصفور ١/٣٢٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٠٥ ، والدر المصون ١/٧٥ ، ٨/٦٢٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ص٤٢٨ .
(٤) انظر : حُجّة القراءات لأبي زرعة ص٥٣٠ ، واللسان (ح ل أ) .

وقال[١] في توجيه ﴿بِٱلسُّؤْقِ﴾ ، و﴿عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ﴾ : " فأمَّا هَمْــزُ الواوِ ففيها أوجهٌ :

أحدُها : أنَّ الواوَ الساكنةَ المضمومَ ما قبلَها يَقْلِبُها بعــضُ العــربِ همزةً ... وأنشَدْتُ عليه :

أَحَــبُّ المُؤْقِــدِينَ إِلَــيَّ مُؤْسَــى ⁘ ....[٢]

وكان أبو حَيَّةَ النميري[٣] يَهْمِزُ كلَّ واوٍ في القرآن ، هذا وَصْفُها[٤] .

الثاني : أنَّ (ساقًا) على (فَعَلَ) كأَسَدٍ ، فجُمِعَ على (فُعُــل) بــضمِّ العين كأُسُدٍ . والواوُ المضمومةُ تُقْلَب همزةً نحو : وُجوه ، ووُقِّتَتْ ، ثم بعد الهمزِ سَكَنَتْ[٥] .

---

(١) انظر : الدر المصون ٨/٦١٩ .

(٢) صدر بيت من الوافر لجرير في ديوانه ص١١٦ تح/ كرم البستاني ، وعجزه :

.... ⁘ وَجَعْــدَةُ إذ أَضَــاءَهُما الوُقــودُ

ورواية الديوان :

لَحَــبَّ الوافِــدانِ إِلَــيَّ موســى ⁘ وَجَعْــدَةُ لَــو أَضَــاءَهُما الوُقــودُ

والبيت في : المحتسب ١/٤٧ ، والخصائص ٢/١٧٧ ، ٣/١٤٨ ، ١٥١ ، ٢٢٢ ، وشــرح الشافية للرضي ٣/٢٠٦ ، واللسان (س و ق) ، والبحر ٨/٢٤٤ ، والدر المــصون ١/١٠١ ، ٦١٩ ، والمغني ص٨٩٧ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٢٩ .

(٣) أبو حية النميري : الهيثم بن الربيع ، ينتهي نسبه إلى نمير بن عامر بن صعصعة ، وهو شاعر مجيد ، من شعراء الدولتين : الأمويّة والعبّاسيّة ، توفي في بضع وثمانين ومائة من الهجرة الشريفة .. انظر : الشعر والشعراء لابن قتيبــة ٢/٧٧٤ ، ٧٧٥ ، تح/ أ/ أحمد شاكر ، والخزانة ١٠/٢١٧ .

(٤) أي : واو ساكنة ، ضم ما قبلها ، فتصير الضمّة كأنها فيها ، والواو المــضمومة إذا انضمت ضمًّا لازمًا فهمزها جائز ، نحو : (أجوه) في (وجوه) ، و(أقتت) في (وقتت) .. انظر : المحتسب ١/٤٧ ، ٤٨ ، والدر المصون ١/١٠١ ، والمغني ص٨٩٧ .

(٥) انظر : الممتع لابن عصفور ١/٣٣٢ ، ٣٣٣ ، وإعراب الشواذ للعكبري ١/١١٢ .

الثالث : أنَّ المفردَ سُمِعَ هَمْزُه – كما سيأتي تقريرُه – فجاء جَمْعُه عليه " .

ثم وجه قراءته في ﴿سُؤوقِهِ﴾ – بالواو بعد الهمزة – قائلاً[1] :

" وأمّا ﴿سُؤوقٍ﴾ – بالواوِ بعد الهمزةِ – فإنَّ (ساقًا) جُمِع على (سُوُوق) – بواوٍ – ، فهُمِزَتْ الأولى لانضمامِها . وهذه الروايةُ غريبةٌ عن قنبلٍ ، وقد قَرَأْنا بها ولله الحمدُ " .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجزاء ، حيث ذكر هذه الأوجه المتعدّدة لتخريج قراءة قنبل عن ابن كثير ، وهي أوجه مقبولة ، واردة عن بعض القبائل الفصيحة المعتد بفصاحتها كتميم[2] ، وهذه اللهجة تبدل الصوائت الطويلة (الألف والواو والياء) همزة[3] .

يؤكّد هذا أن قنبلاً قرأ عن ابن كثير : ﴿ضِئَآءً﴾[4] – بهمزتين – في كُلّ القرآن الكريم ، وقرأ ابن كثير أيضًا : ﴿ضِئْزَىٰٓ﴾[5] – بالهمز – وقنبل لم يقرأها من عند نفسه ، بل قرأها بالأثر والسند المتواتر عن

---

(١) انظر : الدر المصون ٨/٦٢٠ .
(٢) انظر : لغة تميم ص٣٢٤ .
(٣) انظر : اللهجات العربيّة – د/ عبده الراجحي ص١٠٠ .
(٤) سورة يونس – جزء من الآية ٥ : ﴿هُوَ الَّذِى جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَآءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ .. وراجع تعليقي عليها في القسم الأول ص١٨٢ – ١٨٥ .
(٥) سورة النجم – جزء من الآية ٢٢ : ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ .. وراجع : السبعة ص٦١٥ ، ومعاني القراءات ص٤٦٧ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦٨٥ ، ٦٨٦ .

سيّدنا **مُحمّد** بن عبد الله ﷺ ، وقنبل مـن الثّقـة والعلـم ، والفـضل والصلاح بمكان كبير[1] ، وهذه اللهجة في ﴿ضِئْزَىٰ﴾ نسبت إلى (بني غنى) من قيس[2] .

ومن جهة ثانية فقد ورد نظيرها – أي قراءة قنبل عن ابن كثير – قراءة شاذّة نسبت إلى أبي حية النميـري ، وهـي : ﴿يُؤْقِنُونَ﴾[3] ، وقيل : إنها لغة له[4] ، وقراءة أخرى : ﴿أُمِّ مُؤْسَىٰ﴾[5] .

ومن جهة ثالثة : أن قلب الألف همزة لغة لبعض العـرب ، وقـد ورد بها لغة العجاج في (العألم) و(الخأتم) ، وهو تميمي[6] . فهل بعـد هذه الأوجه أيكون لقول الفارسي عن قراءة قنبل عن ابن كثير بالهمز : " لا وجه له "[7] وجه وحُجّة ؟! وكذا لا يكون لما ذكره مكي من طعنه على قراءة الهمز ، أو حكمه عليه بالبعد ، أو الشذوذ أثر ما حول قراءة قنبل عن ابن كثير ، ويكون قد اجتمع لهذه القراءة المتـواترة شـروط الصحة الثلاثة : موافقة العربيّة ولو بوجه ما ، وموافقة أحد المصاحف

(١) انظر : غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢/١٦٥ ، ١٦٦ – ترجمة رقم (٣١١٥) .
(٢) انظر : اللهجات العربيّة في القراءات – د/ الراجحي ص١٠٦ .
(٣) سورة البقرة – جزء من الآية ٤ : ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ .. وانظر : مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص١٠ ، وإعراب الشواذ للعكبري ١/١١١ ، ١١٢ ، والدر المصون ١/١٠١ ، والقراءات القرآنيّة وتوجيهها في مغني اللبيب – د/ إبراهيم بدوي ص٢٥٣ .
(٤) انظر : البحر ٨/٢٤٤ ، والنشر ٢/٣٣٨ ، واللهجات العربيّة في التراث ١/٨٦ .
(٥) سورة القصص – جزء من الآية ٧ .. وانظر : المحتسب ٢/١٤٨ ، ١٤٩ .
(٦) انظر : اللهجات العربيّة في التراث ١/٨٥ ، ٨٦ .
(٧) انظر : الحُجّة للفارسي ٥/٣٩١ ، ٣٩٢ .

العثمانيّة ولو احتمالاً ، وصحة السند ، ورحم الله العلاّمة أحمد البنا الدمياطي[١] ، حيث ذكر أن قراءة قنبل بهمزة ساكنة بدل الألف والواو في : ﴿ سَأْقَيْهَا ﴾ ، و﴿ بِٱلسُّؤْقِ ﴾ ، و﴿ عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ ﴾ : " لغة فيها ، وهي أصليّة – على الصحيح – وقيل : فرعية كهمز ﴿ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾[٢] " ، وهمز ﴿ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾ لغة نسبت إلى بني أسد[٣] .

****

(١) انظر : الإتحاف ٣٢٩/٢ .
(٢) سورة الكهف – جزء من الآية ٩٤ : ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، وسورة الأنبياء – جزء من الآية ٩٦ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴾ .
(٣) انظر : البحر ٢٢٦/٧ ، واللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة – د/ عبده الراجحي ص١٠٥ .

المَبْحَثُ الثَّانِي

الإظهار والإدغام

﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ﴾ (سُورَةُ المجَادلة الآية ١)

إظهار الدال عند السين :

القراءة : قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام وخلف ﴿ قَد سَّمِعَ ﴾ – بإدغام الدال في السين – وقرأ الباقون : ﴿ قَدْ سَمِعَ ﴾ – بإظهار الدال وعدم الإدغام –(١) .

المعترض : نُسب إلى الإمام الكسائي رحمه الله فيما ذكره السمين(٢) وغيره(٣) أنّه اعترض على قراءة الإظهار وقال : " مَنْ بَيَّنَ الدالَ عند السين فلسانُه أعجميٌّ وليس بعربي " .

فالإمام الكسائي يتّهم من يقرأ الآية بالإظهار بعجمة لسانه ، وعدم عربيّته ، ومعلوم أن الإمام الكسائي أحد أئمة القرّاء السبعة ، وأحد رؤساء المدرسة الكوفيّة في النحو(٤) .

دفاع السمين : دافع السمين(٥) رحمه الله عن قراءة الإظهار والرد على

---

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٣٣/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/٤ ، والكشف ١٤٤/١ – ١٤٦ ، والإقناع ٢٣٩/١ ، والمحرر ٢٧٢/٥ ، وإبراز المعاني ص١٨٧ ، ١٨٨ ، والجامع ٢٧٢/١٧ ، والبحر ١٢٠/١٠ ، والدر ٢٦١/١٠ ، وسراج القارئ ص٩٤ ، ٩٥ ، والإتحاف ٥٢٥/٢ ، وفتح القدير ٢٥٨/٥ ، والوافي ص٩١ .
(٢) انظر : الدر المصون ٢٦١/١٠ .
(٣) انظر : البحر ١٢٠/١٠ ، وفتح القدير ٢٥٨/٥ .
(٤) انظر : النشر ٥٣٥/١ ، وبغية الوعاة ١٦٢/٢ – ١٦٤ .
(٥) انظر : الدر المصون ٢٦١/١٠ .

الكسائي بقوله : " وهذا غيرُ مُعَرَّجٍ عليه " .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجزاء ، حيث أوجز فأبلغ ؛ لأن هذا الكلام المنسوب إلى الإمام الكسائي ، لا يعرج عليه ، ولا يلتفت إليه – كما قال أبو حيان[1] – ، لأن الإظهار والإدغام من لغات العرب المنسوبة إلى قبائلهم الفصيحة ، فالإدغام ينسب إلى البيئة الكوفيّة والشّاميّة التي يمثّلها من القرّاء : أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وابن عامر .. والإظهار ينسب إلى البيئة الحجازيّة ، التي يمثّلها من القرّاء : نافع ، وابن كثير ، وأبو جعفر ، فيكون الإظهار لهجة أهل الحجاز ، والإدغام لهجة تميم[2] . فكيف يقول الإمام الكسائي بعد ذلك : إن من يظهر الدال عند السين لسانة أعجمي ؟!

ولذا كان الزجاج[3] ﷺ مُوفّقًا حين عرض الإدغام والإظهار في الآية ، وأجاز كلاًّ منهما ، استمع إليه يقول : " إدغام الدال في السين حسن ؛ لقرب المخرجين ، يقرأ : ﴿قَدْ سَّمِعَ ٱللَّهُ﴾[4] – بإدغام الدال في السين حتى لا يلفظ المتكلّم بدال – ، وإنما حسن ذلك ؛ لأن السين والدال من حروف طرف اللسان ، فإدغام الدال في السين تقوية للحرف " ، ثم يبيّن رأيه في الإظهار فيقول : " وإظهار الدال جائز ؛ لأن موضع الدال

---

(١) انظر : البحر المحيط ١٢٠/١٠ .
(٢) راجع : المحتسب ١٤٨/١ ، واللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة – د/ عبده الراجحي ص١٣١ .
(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٣/٥ .
(٤) سورة المجادلة – جزء من الآية ١ .

– وإن قرب من موضع السين ، فموضع الدال حَيِّزٌ على حدة – ومن موضع الدال : الطاء والتاء[١] ، هذه الأحرف الثلاثة موضعها واحد ، والسين والزاي والصاد من موضع واحد[٢] ، وهي تسمى : حروف الصفير ، فلذلك جاز إظهار الدال " .

وحين تدغم الدال في السين لابد من همسها ، والسماح للهواء معها بالمرور ؛ لتصبح رخوة ، وبذلك تماثل السين في الهمس والرخاوة[٣] .

ومن هنا رجح مكي بن أبي طالب[٤] الإظهار على الإدغام ، وقال عن الإدغام[٥] : " وفيه بعض البعد ؛ لأنك تبدل من الدال – وهي مجهورة – حرفًا ضعيفًا بالهمس الذي فيه والرخاوة ... " ، وقال عن الإظهار[٦] : " فالإظهار عندهما أحسن لما ذكرنا ، ولأنه الأصل ، ولأنهن منفصلات بعضهن من بعض ، ولأنهن قد اختلفن في القوة ، ولأن الإدغام يحدث في الأوّل ضعفًا بعد قوّة إذا أدغمت في الشين ، وعلى الإظهار عندهما : الحرميان وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حُجّة " .

فمكي – كما ترى – رجح بكل ما استطاع الإظهار على الإدغام ، ولكن المقبول هو الرضا بكلتا القراءتين : الإظهار والإدغام ؛ لثبوت

---

(١) راجع : التجويد والأصوات – أ.د/ إبراهيم نجا ص٥٢ – ٥٥ .
(٢) المصدر السابق ص٦١ – ٦٣ .
(٣) راجع : الأصوات اللغوية – د/ أنيس ص١٨٢ ، والإدغام – د/ عبد المعطي سالم ص١١٩ .
(٤) انظر : الكشف لمكي ١/١٤٥ ، ١٤٦ .
(٥) المصدر السابق ١/١٤٥ .
(٦) المصدر السابق ١/١٤٦ .

كلٌّ منهما قراءة ولغة ، ورحم الله أبا حيان[1] حيث قال : " وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكلٍّ منها وجه ظاهر حسن في العربيّة " .

****

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢/٥٨٨ .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَاۖ فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾ (سُورَةُ الأَحْزَابِ الآيَةُ ٤٩)

إدغام التاء في الدال :

القراءة : قرأ ابن كثير في رواية ابن أبي بزّة وأهل مكّة المكرّمة : ﴿ تَعۡتَدُونَهَا ﴾ – بالتخفيف – ، وقرأ الباقون وابن كثير في رواية ثانية : ﴿ تَعۡتَدُّونَهَا ﴾ – بالتشديد –[1] .

المعترض : ذكر السمين[2] ﷺ أن ابن عطية أنكر هذه القراءة عن ابن كثير – أي : قراءة التخفيف – يقول : " وقد أنكر ابنُ عطية القراءةَ عن ابن كثير وقال[3] : غَلِطَ ابنُ أبي بَزَّة عنه ، وليس كما قال " .

تعقيب : وصف ابن عطية رواية ابن أبي بزّة عن ابن كثير بأنّها غلط ، وليس أوّل من قال ذلك ، بل سبقه إلى توهيم الراوي ، وتضعيف القراءة : ابن مجاهد ، وأبو منصور الأزهري ، وابن خالويه ، والفارسي ، وهاك بعض أقوالهم : يقول ابن مجاهد[4] : " وقال لي

---

(١) انظر : السبعة ص٥٢٢ ، ٥٢٣ ، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢٠٣/٢ ، ومعاني القراءات ص٣٨٧ ، والحُجّة للفارسي ٤٧٧/٥ ، ٤٧٨ ، والبحر المحيط ٤٩٠/٨ ، والدر المصون ١٣١/٩ ، ١٣٢ ، وتفسير الشوكاني ٤٠٨/٤ .
(٢) انظر : الدر المصون ١٣٢/٩ .
(٣) القائل هو ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٩٠/٤ .
(٤) انظر : السبعة ص٤٢٢ ، ٤٢٣ .

قنبل : كان ابن أبي بزة قد وهم في ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾ ، فكان يخفّفها " ، ثم ذكر قصة ذهابه مع ابن القواس إلى أبي الحسن[١] وسؤاله عن هذه القراءة ... " ، ويقول أبو منصور الأزهري[٢] : " القراءة بالتشديد لا غير ، من (اعتدت المرأة فهي معتدّة) ، والتخفيف وهم " ، وتبعهما ابن خالويه[٣] ، ونقل كلام ابن مجاهد بأن قراءة التخفيف غلط ، ثم قال : " وقرأ الباقون بالتشديد ، وهو الصواب ... " ، وبمثل قولهم قال الفارسي[٤] وذكر أنّه لا وجه للتخفيف .

دفاع السمين : دافع السمين[٥] ﷺ عن رواية ابن أبي بزة عن ابن كثير في ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ بالتخفيف ببيان وجهين لها في لغة العرب رادًّا على من اعترض على أحد الوجهين ، وهو أبو الفضل الرازي ، معقّبًا على إنكار ابن عطية بقوله[٦] : " وليس كما قال " ، وهاك نصّه في ذلك ؛ لوضوحه وقوّته ، حيث يقول : " وفيها وجهان :

أحدهما : أنها من (الاعتدادِ) ، وإنما كَرِهوا تضعيفَه فَخَفَّفوه . قاله الرازي ، قال : ولو كانَ من الاعتداء الذي هو الظلمُ لَضَعُفَ؛ لأنَّ

(١) يقصد أبا الحسن البزي المتوفى سنة (٢٥٠هـ) .. انظر : غاية النهاية ١١٩/١ .
(٢) انظر : معاني القراءات ص٣٨٧ .
(٣) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢٠٣/٢ – تح/ د/ عبد الرحمن العثيمين – نشر الخانجي بالقاهرة – ط/ أولى – سنة ١٩٩٢م .
(٤) انظر : الحُجّة ٤٧٧/٥ ، ٤٧٨ .
(٥) انظر : الدر المصون ١٣٢/٩ ، ١٣٣ .
(٦) المصدر السابق ١٣٢/٩ .

الاعتداءَ يتعدَّى بعلى . قيل : ويجوز أَنْ يكونَ من (الاعتداء) وحَذفَ حرفَ الجرِّ ، أي : تَعتَدُون عليها ، أي : على العِدَّة مجازاً ، ثم تَعْتَدُوْنها كقوله :

تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بِها من صَبابةٍ ∴ وأُخْفِي الذي لولا الأَسَى لَقَضاني[1]

أي : لقضى عليَّ " . ثم ينقل عن الزمخشري[2] توجيهه لها لكن بتقدير حرف جر آخر هو (في) ، أي : تعتدون فيها . كقوله :

ويومًا شَهِدْناه سُلَيْمًا وعامِرًا ∴ قَليلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ[3]

أي : شهدنا فيه .

ويكون المرادُ بالاعتداءِ ما في قوله : ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ ، ثم يذكر السمين الوجه الثّاني قائلاً :

والثاني : أنها من (العُدْوان والاعتداء) – وقد تقدَّم شَرْحُه – ، واعتراضُ أبي الفضل عليه بأنه كان ينبغي أَنْ يتعَدَّى بـ (على) ،

---

(١) من الطويل لعروة بن حزام ، وليس في ديوانه ، ونسبه ابن منظور في (اللسان) (غ ر ض) للكلابي .
والبيت في : اللسان (غ ر ض) ، والبحر ٤٩٠/٨ ، والدر المصون ٤٨٨/٤ ، ١٣٢/٩ ، والمغني ص١٩٠ ، ٧٥١ ، والهمع ١٨٧/٤ ، والخزانة ١٣٠/٨ ، والدرر اللوامع ٥٥/٢ ، ومعجم شواهد العربيّة ص٣٩٧ .

(٢) انظر : الكشاف ٢٤١/٣ ، والدر المصون ١٣٢/٩ .

(٣) من الطويل لرجل من بني عامر .
وقد ورد في : الكتاب ١٧٨/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، والتبصرة للصيمري ٣٠٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٧/١ ، ٢٨٧ ، ٢٢٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦ ، واللسان (ج ز ى) ، والبحر ، ٤٩٠/٨ ، والدر المصون ٣٣٦/١ ، ١٣٢/٩ ، والمغني ص٦٥٤ ، وتفسير الشوكاني ٤٠٨/٤ ، ومعجم شواهد العربيّة ص٢٨٧ .

وتقدَّم جوابُه " .

تعقيب : ذكر السمين ﷺ لهذه القراءة المعترض عليها بالتخفيف هذين الوجهين الواضحين القويّين :

وأولهما ، وهو أنّه من (الاعتداد) وهو نفسه الوجه الذي وُجّهت به قراءة الباقين بالتشديد[1] ، يقول الزمخشري في (الكشاف)[2] : " ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾ تستوفون عددها ، من قولك : عددت الدراهم فاعتدها [أي : فاستوفى عددها] ، كقولك : كلته فاكتاله ، ووزنته فاتزنه " ، ويكون ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾ بوزن (تفتعلونها) ثم أدغمت التاء في الدال ، فالتضعيف من أجل ذلك[3] .

والوجه الثاني يكون من (الاعتداء والعدوان) ، ويكون معنى الآية – والله أعلم – : فما لكم عليهن من عدة تعتدون عليهن فيها بالمضارة[4] ، ولا اعتداد باعتراض أبي الفضل الرازي على هذا التوجيه ، أو بإنكار ابن عطيّة لها ، أو بتغليط ابن مجاهد لراويها ، أو بتوهيم الأزهري لها ، ورحم الله العلاّمة أبا حيان حيث قال[5] : " وليس بوهم ، إذ قد نقلها عن ابن كثير ابن خالويه[6] ، وأبو الفضل الرازي في كتاب (اللوامح في

---

(١) انظر : تفسير الشوكاني ٤/٤٠٨ .
(٢) انظر : الكشاف ٣/٢٤١ .
(٣) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/٢٠٣ ، والدر المصون ٩/١٣١ .
(٤) انظر : تفسير الشوكاني ٤/٤٠٨ .
(٥) انظر : البحر المحيط ٨/٤٩٠ .
(٦) ذكر ذلك في كتابه (إعراب القراءات السبع وعللها) ٢/٢٠٣ .

شواذ القراءات)[1] ، ونقلها الرازي المذكور عن أهل مكة ، وقال : هو من (الاعتداد) لا محالة ، لكنهم كرهوا التضعيف فخففوه ، فإن جعلت من (الاعتداء) الذي هو (الظلم) ضعف ، لأن (الاعتداء) يتعدى بعلى " .

يضاف إلى ما سبق أن البزي لم يقرأها من عند نفسه ، بل قرأها بالأثر والسند المتّصل إلى سيّدنا **مُحمّد** ﷺ ، وقال ابن الجزري[2] عن ابن أبي بزة : " الإمام أبو الحسن البزي المكي ، مقري مكة ، ومؤذن المسجد الحرام ، ولد سنة سبعين ومائة ، أستاذ ، محقق ، ضابط ، متقن ... " ، وكفى بذلك شهادة من ابن الجزري في الرّدّ على من غلطه ، أو وهمه في روايته .

****

(١) انظر : كشف الظنون ٢/١٥٦٧ .
(٢) انظر : غاية النهاية في طبقات القرّاء ١/١١٩ ، ١٢٠ – ترجمة رقم (٥٥٣) .

﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (سُورَةِ المَعَارِج الآيتان ٣ ، ٤)

إدغام الجيم في التاء :

القراءة : قرأ الجمهور : ﴿ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ﴾ – بإظهار الجيم وعدم إدغامها في التاء – ، وقرأ أبو عمرو بن العلاء ﴿ٱلْمَعَارِج تَّعْرُجُ﴾ – بإدغام الجيم في التاء –[1] .

المعترض : ذكر السمين[2] ﷺ أن بعض الناس استضعف قراءة أبي عمرو ، حيث قال : " واستَضْعَفَها بعضهُم : من حيث إنَّ مَخْرَجَ الجيمَ بعيدٌ مِنْ مَخْرَجِ التاءِ " .

تعقيب : وجدت في النشر[3] لابن الجزري أن الذي استضعف قراءة الإدغام هو الإمام الدَّانِيُّ ، حيث قال : " وَإِدْغَامُ الْجِيمِ فِي التَّاءِ قَبِيحٌ ، لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا فِي الْمَخْرَجِ " ، وحجتهم في استضعافها أن مخرج الجيم بعيد من مخرج التاء ، فالجيم صوت مجهور ، شديد ، مستفل ، منفتح ، مصمت ، مقلقل[4] ، والتاء حرف مهموس ، شديد ،

---

(١) انظر : الإقناع ٢٠٨/١ ، وإبراز المعاني ص٩١ ، ٩٢ ، والدر المصون ٤٥٠/١٠ ، وسراج القارئ ص٤١ ، والنشر ٢٩٠/١ ، والإتحاف ١١٧/١ ، والوافي ص٤٥ .
(٢) انظر : الدر المصون ٤٥٠/١٠ .
(٣) انظر : النشر ٢٩٠/١ .
(٤) انظر : التجويد والأصوات – د/ إبراهيم نجا ص٦٤ .

مستفل ، منفتح ، مصمت[١] .

دفاع السمين : دافع السمين[٢] ﷺ عن قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وردّ على الذين استضعفوها بقوله : " وأُجيب عن ذلك : بأنَّها قريبةٌ من الشينِ ؛ لأنَّ النَّفَس الذي في الشينِ يُقَرِّبُها مِنْ مَخْرَجِ التـاء ، والجـيمُ تُدْغَمُ في الشين لِما بينهما من التقاربِ في المَخْرَجِ والـصفةِ[٣] – كمـا تقدَّم في ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[٤] – فَحُمِلَ الإدغامُ في التاءِ على الإدغامِ في الشينِ ؛ لِما بينَ الشينِ والتاءِ من التقاربِ "[٥] ، ثم يذكر جوابًـا آخـر قريبًا من السابق فيقول : " وأُجيب أيضًا : بأنَّ الإدغامَ يكـونُ لمجـرَّدِ الصفاتِ ، وإنْ لم يتقاربَا فـي المَخْرَجِ ، والجيمُ تُـشارِكُ التـاءَ فـي الاستفالِ ، والانفتاحِ ، والشِّدَّةِ "[٦] .

تعقيب : جزء الله شيخنا السمين خير الجزاء ، فقد أجـاب عـن استضعاف الداني لهذه القراءة ، وإن كان الرّدّ نفسه قـد قالـه الـداني

---

(١) انظر : التجويد والأصوات – د/ إبراهيم نجا ص٥٣ .
(٢) انظر : الدر المصون ١٠/٤٥٠ .
(٣) راجع : التجويد والأصوات – د/ إبراهيم نجا ص٦٣ ، ٦٤ ، والأصوات اللغوية – د/ إبراهيم أنيس ص٧٥ – ٨١ .
(٤) سورة الفتح – جزء من الآية ٢٩ .. وراجع : الدر المصون ٩/٧٢٣ – ولكنـه لـم يذكر عندها قراءة أبي عمرو بالإدغام – .. والقراءة في : الإقناع ١/٢٠٩ – بخلاف عن أبي عمرو – ، وإبراز المعاني ص٩٢ ، وسراج القارئ ص٤١ .
(٥) راجع : التجويد والأصوات – د/ إبراهيم نجا ص٥٣ ، ٦٣ ، والأصوات اللغويّة – د/ إبراهيم أنيس ص٦١ ، ٧٥ .
(٦) راجع : النشر ١/٢٠٢ ، ٢٠٣ ، والتجويد والأصوات – د/ إبراهيم نجا ص٧٥ ، ٧٦ .

مستدركًا ، استمع إليه يقول[1] : " وَإِدْغَامُ الْجِيمِ فِي التَّاءِ قَبِيحٌ ، لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا فِي الْمَخْرَجِ ، إلاَّ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِكَوْنِهِمَا مِنْ مَخْرَجِ الشِّينِ ، وَالشِّينُ لِتَفَشِّيهَا تَتَّصِلُ بِمَخْرَجِ التَّاءِ ، فَأُجْرِيَ لَهَا حُكْمُهَا ، وَأُدْغِمَتْ فِي التَّاءِ لِذَلِكَ " . قَالَ : " وَجَاءَ بِذَلِكَ نَصًّا عَنِ الْيَزِيدِيِّ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ ، فَقَالُوا عَنْهُ : كَانَ يُدْغِمُ الْجِيمَ فِي التَّاءِ ، وَالتَّاءَ فِي الْجِيمِ " . يؤكّد جواز ذلك صوتيًا ما ذكره أحد العلماء المحدثين[2] من جواز إدغام الجيم إدغامًا كبيرًا في صورتين :

إحداهما : إدغامها في الشين ، وذلك في قوله تعالى : ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[3] ، ويتم الإدغام في هذا الموضع بأن تفقد الجيم جهرها ، ثم تزداد رخاوتها ، وبذلك تماثل الشين في المخرج ، والهمس ، والرخاوة .

والثانية : إدغامها في التاء ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ﴾[4] ، وهنا يجب همس الجيم أولاً – لأن التاء صوت مهموس – ثم ينتقل مخرجها نحو الثنايا ، مع انحباس النفس انحباسًا كاملاً ، لتصبح في شدة التاء ، وهكذا يتم الإدغام .

ومن جهة ثانية فإن هذه القراءة ثابتة متواترة عن هذا الإمام الجليل

---

(١) انظر : النشر ١/٢٩٠ .
(٢) انظر : الأصوات اللغويّة – د/ إبراهيم أنيس ص١٨١ " بتصرّف يسير " ، والإدغام بين النحويّين والقرّاء ص١٤٩ .
(٣) سورة الفتح – جزء من الآية ٢٩ .. وهي قراءة أبي عمرو أيضًا ، وراجع تخريجي لها في الصفحة قبل السابقة .
(٤) سورة المعارج – جزء من الآيتين ٣ ، ٤ .

أبي عمرو بن العلاء البصري ، أعلم الناس بالقرآن ، والعربيّة ، وأيّام العرب ، والشعر ، وأيّام الناس ، ولذا قدّمه العلماء ، وأقروا بفضله ، واتخذه أهل البصرة إمامًا لهم في القراءة(١) .

ومن هنا فلا يلتفت إلى تخريج ابن عصفور(٢) لهذه القراءة ، من أنّها جاءت على إخفاء الحركة ، لا على إدغام الجيم في التاء ، محتجًّا بأن سيبويه(٣) لم يذكر إدغامها إلاّ في الشين ؛ لأنّه قد تقرّر : إذا اختلف النحويّون والقرّاء ، كان المصير إلى القرّاء أولى ؛ لأنهم نقلوا ذلك عمّن ثبتت عصمته ﷺ فتكون القراءة ثابتة بالتواتر ، وما نقله النحويّون فآحاد ، كما أن القرّاء أعدل ، وأضبط ، والرجوع إليهم أولى ، وقد شاركوا النحويّين في نقل اللغة ، وكثير منهم من النحويّين ، بل من رؤسائهم كأبي عمرو بن العلاء البصري ، وعليّ بن حمزة الكسائي(٤) .

****

---

(١) راجع : غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري ٢٨٨/١ – ٢٩٢ ترجمة رقم (١٢٨٣) ، وبغية الوعاة ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ ، ووثاقة نقل النص القرآني الكريم – أ.د/ مُحمّد حسن جبل ص١٣١ ، ١٣٢ – نشر مكتبة الآداب بالقاهرة – ط/ أولى – سنة ٢٠١٠م .

(٢) انظر : الممتع لابن عصفور ٧٢٢/٢ .

(٣) راجع : الكتاب ٤٤٨/٤ ، ٤٤٩ – تح/ هارون .

(٤) راجع : الإتحاف ١٢٧/١ ، وغيث النفع ص١٥٢ .

﴿ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة النور الآية ٦٢)

إدغام الضاد في الشين :

القراءة : قرأ العامة : ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ – بإظهار الضاد عند الشين – ، وقرأها أبو عمرو فيما رواه أبو شعيب السوسي بإدغام الضاد في الشين(١) ؛ لما بينهما من التقارب ؛ لأن الضاد من أقصى حافة اللسان ، والشين من وسطه(٢) .

المعترض : بعد أن نسب السمين قراءة إدغام الضاد في الشين قال(٣) : " وقد استَضْعَفَ جماعةٌ من النَّحَويّين هذه الروايةَ ، واستَبْعدوها عن أبي عمرٍو ، رأسِ الصناعةِ ؛ من حيث إن الضادَ أقوى من الشين ، ولا يُدْغم الأقوى في الأضعف . وأساء الزمخشري(٤) على راويها السوسي " .

تعقيب : نسب السمين إلى جماعة من النحويّين لم يسمهم أنّهم استضعفوا رواية السوسي عن أبي عمرو بإدغام الضاد في الشين ؛ لأن الضاد صوت مجهور شديد ، مستفل ، مطبق ، مصمت ، والشين

---

(١) انظر : التجريد في القراءات السبع لابن الفحام ص١٢٥ ، والإقناع لابن الباذش ٢١٦/١ ، والدر المصون ٤٤٥/٨ ، والنشر لابن الجزري ٢٩٣/١ ، وغيث النفع ص٣٠٥ ، وحاشية الجمل ٢٤٢/٣ .
(٢) انظر : اللسان – حرفي : الشين والضاد ، والنشر ٢٠٠/١ ، والتجويد والأصوات – د/ إبراهيم نجا ص٥٦ ، ٦٣ .
(٣) انظر : الدر المصون ٤٤٥/٨ .
(٤) انظر : المفصل للزمخشري ص٣٩٦ .

صوت مهموس ، رخو ، مستفل ، مصمت ، متفش[1] ، فالضاد إذن أقوى من الشين ، ولا يدغم الأقوى في الأضعف ، وطعن الزمخشري في راويها السوسي حيث قال[2] : " وأما ما رواه أبو شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى : ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾[3] فما برئت من عيب رواية أبي شعيب " ، ولم يحدّد الزمخشري – سامحه الله – وجه عيبها !

وربما كان سبب استضعافهم هذه الرواية بالإدغام : أن شيوع هذه الأصوات في اللغة قليل ، وقلّة شيوع الصوت تجعله أقل تعرّضًا لظاهرة الفناء في غيره بالإدغام ، فضلاً عن أن أصوات الإطباق تحتاج إلى جهد عضلي كبير في النطق بها ، مما يستلزم لفنائها في الكلام بالإدغام أن يمر الصوت في أكثر من مرحلة قبل الفناء في غيره ، كالانتقال من الاستعلاء إلى الاستفال ، أو من الشدة إلى الرخاوة ، أو من الجهر إلى الهمس ، أو نحو ذلك[4] .

دفاع السمين : دافع السمين ﷺ عن رواية السوسي عن أبي عمرو بما دافع به ابن مجاهد عن وجه الإدغام حيث قال[5] : " وجهُ

(١) انظر : النشر ٢٠٠/١ ، والتجويد والأصوات – أ.د/ إبراهيم نجا ص٥٦ ، ٦٣ .
(٢) انظر : المفصل ص٣٩٩ .
(٣) سورة النور – جزء من الآية ٦٢ .
(٤) انظر : الأصوات اللغويّة – د/ إبراهيم أنيس ص١٧٦ – نشر الأنجلو – سنة ٢٠٠٧م ، والإدغام بين النحويّين والقرّاء – د/ عبد المعطي جاب الله سالم ص١٦٣ .
(٥) انظر : الدر المصون ٤٤٥/٨ .. والذي نسب هذا التوجيه إلى ابن مجاهد هو ابن =

الإِدغامِ : أن الشينَ أشدُّ استطالةً من الضادِ ، وفيها نَفَسٌ ليس في الضادِ ، فقد صارَتِ الضادُ أنقصَ منها ، وإدغامُ الأنقصِ في الأَزْيد جائزٌ " . ثم يعضد كلامه بما روي عن سيبويه حيث يقول[1] : " ويؤيِّد هذا أن سيبويه حكى عن بعضِ العرب (اطَّجَعَ) في (اضطجع) ، وإذا جاز إدغامُها في الطاءِ فإدغامُها في الشين أوْلى " .

تعقيب : فيما ذكره ابن مجاهد من توجيه لقراءة السوسي عن أبي عمرو ردٌّ على حُجّة الطاعنين ، ورواية سيبويه عن بعض العرب بإدغامها في الطاء تُقوِّي ذلك ، يضاف إلى هذا : أن بعض القرّاء قرأوا أداء في هذا الموضع بالإدغام[2] ، ومنهم الدَّانِيُّ حيث قال : " وَبالإِدْغَامِ قَرَأْتُ "[3] ، وزاد : " وَبَلَغَنِي عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ لاَ يُمَكِّنُ مِنْ إِدْغَامِهَا إِلاَّ حَاذِقًا " ، ويكفي في الرّدّ عليهم أن القراءة سُنّة متّبعة ، ليست بالقياس[4] . وبمثل ذلك يرد على ابن يعيش[5] الذي ذهب إلى أن ما روي عن أبي عمرو في هذه الآية ليس من الإدغام ، بل هو من قبيل الإخفاء واختلاس الحركة ، فظنّها الراوي إدغامًا . كما أنّه لا يوجد له دليل على دعواه . ورحم الله ابن الجزري[6] حيث يقول – نقلاً

= يعيش في شرح المفصل ١٠/١٤٠ .
(١) انظر : الكتاب لسيبويه ٤/٤٧٠ – تح/ هارون ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٤٠ .
(٢) انظر : النشر ١/٢٩٣ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق .
(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٤٠ .
(٦) انظر : النشر ١/١٠ ، ١١ .

عن الداني – : " وأئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربيّة ، بل على الأثبت في الأثـــر ، والأصح في النقل ، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربيّة ، ولا فشو لغة ؛ لأن الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا " .

****

﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾ (سُورَةِ سَبَإٍ الآيَة ٩)

إدغام الفاء في الباء :

القراءة : قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر : ﴿نَّشَأْ نَخْسِفْ﴾ ، ﴿أَوْ نُسْقِطْ﴾ – بالنون – ، وقرأ حمزة والكسائي : ﴿نَشَأْ يَخْسِفْ﴾ ، ﴿أَوْ يُسْقِطْ﴾ – بالياء – ، وقرأ الكسائي وحده : ﴿يَخْسِفْ بِهِمُ﴾ – بإدغام الفاء في الباء – وأظهرها الباقون(١) .

المعترض : ذكر السمين(٢) رحمه الله بعض المعترضين على قراءة الكسائي حيث قال : " وأدغم الكسائيُّ الفاءَ في الباء ، واستضعفها الناسُ ، من حيث أدغم الأَقْوى في الأضعفِ . قال الفارسي(٣) : وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ الباءَ أضعفُ في الصوت من الفاءِ ، فلا تُدْغم فيها ، وإنْ كانت الباءُ تُدْغم فيها نحو : (اضربْ فلانًا) ، كما تُدْغَمُ الباءُ في

---

(١) انظر : السبعة ص٥٢٧ ، ومعاني القراءات للأزهري ص٣٨٩ ، ٣٩٠ – ولم يذكر قراءة الكسائي بالإدغام – ، والحُجّة للفارسي ٨/٦ ، ٩ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥٨٣ – كالأزهري – ، والكشف لمكي ١٥٦/١ ، والإقناع ١٧٧/١ ، ٢٦٧ ، وإبراز المعاني ص١٩٧ ، والبحر ٥٢٣/٨ ، والدر المصون ١٥٨/٩ ، والنشر ١٢/٢ ، ٣٤٩ ، والإتحاف ٣٨٢/٢ ، والوافي ص٢٤٣ – كالأزهري – .
(٢) انظر : الدر المصون ١٥٨/٩ .
(٣) انظر : الحُجّة للفارسي ٨/٦ ، ٩ – باختصار من السمين – .

الميم كقولك : اضربْ مالكًا ، وإن كانت الميمُ لا تُدْغَمُ في الباءَ نحو : (اضمُمْ بكرًا) ؛ لأنَّ الباءَ انحطَّتْ عن الميم بفَقْد الغُنَّة . وقال الزمخشري[1] : وليست بالقويةِ " .

تعقيب : لم يتوقّف تضعيف قراءة الكسائي هذه على الفارسي والزمخشري ، بل تبعهما في ذلك : مكي بن أبي طالب[2] ، حيث بيّن أولاً سبب هذا الإدغام فقال : " وعلّة إدغامه ، أن الفاء والباء اشتركا في المخرج من الشفة ، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما ، والباء حرف قوي للشدة التي فيها والجهر ، والفاء أضعف من الباء للهمس الذي فيها والرخاوة[3] ، فإذا أدغمت نقلت الحرف إلى ما هو أقوى منه " ، ثم يوضّح سبب رفض بعض العلماء من نحاة البصرة لهذا الإدغام فيقول : " وقد كره الإدغام البصريّون ؛ لزوال التفشي الذي في الفاء ، وأجازه الكوفيّون " ، ثم يختار الإظهار قائلاً : " والإظهار في ذلك أحسن ؛ لأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان ، ولأن التفشي الذي في الفاء يذهب مع الإدغام ، ولأن لام المعرفة لا تدغم في واحد منهما ، ولأن الفاء تخرج من الشفتين إلى الضم ؛ لأن للفاء في الثنايا العليا نصيبًا ، فقد خالفت الباء في المخرج بعض المخالفة ، وأيضًا فإن القرّاء – غير الكسائي – أجمعوا على الإظهار ، وإجماعهم حُجّة " .

---

(١) انظر : الكشاف ٣/٢٥٣ .
(٢) انظر : الكشف لمكي ١/١٥٦ .
(٣) راجع : التجويد والأصوات – أ.د/ إبراهيم نجا ص٥٠ ، ٥١ .

فمكي ومن سبقه بنوا تضعيفهم لقراءة الكسائي على أنّه أدغم الأقوى في الأضعف ، والقياس العكس ، وعلى ذهاب بعض صفات الفاء الصوتيّة حين الإدغام ، وعلى وجود بعض المخالفة بين مخرجي الفاء والباء ، وعلى أن بقيّة القرّاء – غير الكسائي – تُظهر ولا تدغم .

وأرى – والله أعلم – أن أول من منع هذا الإدغام تلميحًا لا تصريحًا شيخ النحاة سيبويه[1] ، وتبعه بعد ذلك من بعده ، استمع إليه يقول[2] : " والفاء لا تدغم في الباء ؛ لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء ؛ وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان ؛ لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما أن الثاء لا تدغم فيه " ، وتبعه في ذلك – دون ذكر الكسائي وقراءته – : ابن السراج[3] ، وابن يعيش[4] ، وابن عصفور[5] ، وتبعه – مع ذكر الكسائي وقراءته – : الصيمري[6] حيث يقول : " والفاء تدغم في مثلها ، ولا تدغم في غيرها ؛ لأن فيها تفشّيًا يزيله الإدغام ، فأما ما حكي عن الكسائي من إدغامه الفاء في الباء في قوله ﷻ :

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٤٤٨ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر : الأصول ٣/٤٢٨ .
(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٣٣ ، ١٣٤ .
(٥) انظر : المقرب ٢/١٦ .
(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ٢/٩٥٦ .

﴿تَخْسِفْ بِهِمُ﴾[(١)] فهو شاذ عندهم ، وقد تفرد به الكسائي " ، وكذا ابن عقيل[(٢)] ، وناظر الجيش[(٣)] ، وذكرا القراءة ، وضعفاها .

دفاع السمين : دافع السمين[(٤)] ﷺ عن قراءة الكسائي بقوله عقب ذكر كلام المعترضين : " وهذا لا ينبغي لأنها تواتَرَتْ " .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجزاء ، فردّه – مع إيجازه – أبلغ ردّ على المنكرين والمانعين ؛ لأن القراءة المتواترة لا يمكن ردّها ، أو الطعن فيها بأي وجه كان ؛ لأن القراءة سُنّة متّبعة ، ولا تحتاج إلى شاهد ؛ لأنها هي أقوى شاهد[(٥)] . ورحم الله ابن الجزري[(٦)] حيث قال : " كم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو – أو كثير منهم – ولم يُعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها " ، ولله درّ العلاّمة أبي حيان[(٧)] حيث قال عقب ذكره تضعيف الفارسي والزمخشري : " والقراءة سُنّة متّبعة ، ويوجد فيها الفصيح والأفصح ، وكل ذلك من تيسيره – تعالى – القرآن للذكر ، فلا التفات لقول أبي علي ولا الزمخشري " . يزيد على هذا أن الكسائي ،

(١) سورة سبأ – جزء من الآية ٩ .
(٢) انظر : المساعد لابن عقيل ٢٦٨/٤ .
(٣) انظر : تمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٢٧٦/١٠ .
(٤) انظر : الدر المصون ١٥٨/٩ .
(٥) راجع : غيث النفع ص٧٩ .
(٦) انظر : النشر ١٠/١ .
(٧) انظر : البحر ٥٢٣/٨ .

إمام الكوفيّين في النحو واللغة ، وأحد القرّاء السبعة المشهورين ، الذين تلقت الأُمّة قراءتهم بالقبول(١) . " ويمكن أن يقال : إن الفاء جُهر بها أولاً ، فأصبحت ذلك الصوت الشائع في اللغات الأوروبيّة ، والذي يرمز إليه بالرمز (V) ، ومثل هذا الصوت إذا ذهبت رخاوته بانحباس الهواء معه ليصبح انفجاريًّا أشبه الباء كُلّ الشبه ، وبهذا يمكن الإدغام "(٢) ، يؤكّد ذلك قول العلاّمة العكبري(٣) عن هذه القراءة : " الإظهار هو الأصل ، والإدغام جائز ؛ لأن الفاء والباء متقاربان " .

****

(١) انظر : النشر لابن الجزري ١/٥٣٥ – ٥٤٠ ترجمة رقم (٢٢١٢) ، وبغية الوعاة ٢/١٦٢ – ١٦٤ .
(٢) انظر : الأصوات اللغويّة – د/ إبراهيم أنيس ص١٨٥ ، والإدغام بين النحويّين والقرّاء ص١٦٧ .
(٣) انظر : التبيان ٢/١٠٦٣ .

﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ (سُورَةُ النَّجْمِ الآية ٥٠)

إدغام التنوين في اللام :

القراءة : خلاصة القراءات في هذه الآية الكريمة ، كما حرّرها العلاّمة السمين[1] ﷺ ونص على أن : " **فيها أربعَ رُتَب** :

إحداها : قرأ ابن كثير وابن عامر والكوفيون ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ – بالتنوين مكسورًا وسكونِ اللام وتحقيقِ الهمزةِ بعدها – هذا كلُّه في الوصلِ ، فإذا وقفوا على ﴿عَادًا﴾ وابتدأوا بـ ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ فقياسُهم أنْ يقولوا : ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ – بهمزةِ الوصلِ وسكونِ اللامِ وتحقيقِ الهمزة – .

الثانيةُ : قرأ قالون : ﴿عَادًا لُّؤْلَىٰ﴾ – بإدغامِ التنوين في اللامِ ، ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى لام التعريفِ ، وهمزِ الواوِ – هذا في الوصل . وأمّا في الابتداء بـ ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ فله **ثلاثةُ أوجهٍ** :

الوجه الأولُ : ﴿ٱلُؤْلَىٰ﴾ – بهمزةِ وصل ، ثم بلامٍ مضمومة ، ثم بهمزةٍ ساكنة – .

---

(١) انظر : الدر المصون ١٠/١٠٧ ، ١٠٨ .. وانظر أيضًا القراءات في : السبعة ص٦١٥ ، ومعاني القراءات ص٤٦٩ ، والحُجّة للفارسي ٦/٢٣٧ – ٢٤٠ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦٨٧ ، والكشف لمكي ١/٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٢/٢٩٦ ، والتجريد ص٥٩٣ ، ٥٩٤ ، والإقناع ١/٣٩٣ – ٣٩٥ ، ٢/٧٧٥ ، وإبراز المعاني ص١٦٢ ، ١٦٣ ، والبحر المحيط ١٠/٢٨ ، والنشر ١/٤١٠ – ٤١٣ ، والإتحاف ٢/٥٠٢ ، ٥٠٣ ، وغيث النفع ص٣٦٠ ، والوافي ص٧٦ ، ٧٧ .

الوجه الثاني : ﴿ لُؤْلَىٰ ﴾ – بلامٍ مضمومةٍ ثم بهمزةٍ ساكنةٍ .

الوجه الثالث : كابتداءِ ابنِ كثيرٍ ومَنْ معه : ﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾ .

الثالثة : قرأ ورش : ﴿ عَادًا لُّولَىٰ ﴾ – بإدغامِ التنوين في اللام ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إليها كقالون – ، إلاَّ أنه أبقى الواوَ على حالِها غيرَ مبدلةٍ همزةً هذا في الوصل . وأمَّا في الابتداء بها فله وجهان : ﴿ أَلُولَىٰ ﴾ – بالهمزةِ والنقلِ – ، و﴿ لُولَىٰ ﴾ – بالنقلِ دونَ همزِ وصلٍ – ، والواوُ ساكنةٌ على حالِها في هذَيْن الوجهَيْن .

الرابعة : قرأ أبو عمروٍ كوَرْشٍ وَصْلاً وابتداءً سواءً بسواءٍ ، إلاَّ أنه يزيدُ عليه في الابتداءِ بوجهٍ ثالثٍ ، وهو وجهُ ابنِ كثيرٍ ومَنْ ذُكِرَ معه ، فقد تحصَّل أنَّ لكلٍّ مِنْ قالون وأبي عمرو في الابتداء ثلاثةَ أوجهٍ ، وأنَّ لورشٍ وجهين " .

المعترض : ذكر السمين[1] رحمه الله أن بعض العلماء ، وهما المازني والمبرد ، قد عابا قراءة الإدغام حيث قال : " وقد عاب هذه القراءةَ – أعني قراءةَ الإدغامِ – أبو عثمانَ ، وأبو العباس ، ذهابًا منهما إلى أنَّ اللغةَ الفَصيحة عدمُ الاعتدادِ بالعارِضِ " .

تعقيب : بالرجوع إلى ما اطلعت عليه من مصادر وجدت أن

---

(١) انظر : الدر ١٠/١١٣ .

المازني في (المنصف)[1] قد خطأ قراءة قالون عن نافع ﴿عَادًا لُّؤْلَىٰ﴾ – بالإدغام مع نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وهمز الواو – حيث قال : " وكذلك قراءة من قرأ ﴿عَادًا لُّؤْلَىٰ﴾ فهمز ، وهو خطأ منـــه ، وهو بمنزلة قول الشاعر :

أَحَـــبُّ المُؤْقِـــدِين إلـــيَّ مُؤسَـــى .'. ....[2]

فهمز الواو الساكنة ؛ لأنه توهم الضمّة قبلها فيها " .

وقريبًا من ذلك ما قاله أبو منصور الأزهري[3] عن قراءة نـــافع ، استمع إليه يقول : " وأمّا همـــز نافع ﴿لُّؤْلَىٰ﴾ فإني أظنه نقـــل همزة ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ من أولها إلى الواو ، وليست بجيدة ، ولا أرى أن يقرأ بها ؛ لأنّها شاذّة " .

وتبعهما – دون إشارة إليهما – الفخر الرازي[4] حيث قال : " و﴿عَادًا لُّؤْلَىٰ﴾ بهمز الواو ، وقرأ هـــذا القـــارئ ﴿عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ﴾[5] ، ودليلـــه ضعيف ، وهو يحتمل هذا في موضع ﴿ٱلْمُؤْقَدَةُ﴾[6] ، والـــ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾[7] ،

---

(١) انظر : المنصف ٣١١/١ .
(٢) سبق التعليق عليه ص٣٥ عند آية ٤٤ من سورة النمل .
(٣) انظر : معاني القراءات ص٤٦٩ .
(٤) انظر : مفاتيح الغيب ٤٧/١٥ .
(٥) سورة الفتح – جزء من الآية ٢٦ .
(٦) سورة الهمزة – جزء من الآية ٦ : ﴿ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ﴾ .
(٧) سورة الهمزة – جزء من الآية ٨ : ﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ﴾ .

للضمّة والواو ، فهي في هذا الموضع تجري على الهمزة ، وكذلك في ﴿سُؤْقِهِۦ﴾ ، لوجود الهمزة في الأصل ، وفي (مؤسى) وقوله : لا يحسن " .

ونُسب إلى المازني[1] والمبرد[2] أنهما ضعفا قراءة أبي عمرو : ﴿عَادًا لُّوْلَىٰ﴾ – بالإدغام مع نقل الحركة دون همز الواو – ، يقول النحاس[3] : " وقراءة أبي عمرو ، وأهل المدينة : ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا لُّوْلَىٰ﴾[4] – بإدغام التنوين في اللام – ، وتكلم النحويون في هذا ، فقال مُحمّد بن يزيد [المبرد] : هو لحن ، وقال غيره : لا يخلو من إحدى جهتين : أن يصرف ﴿عَادًا﴾ فيقول : ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ ، أو يمنعه الصرف ، يجعله اسمًا للقبيلة ، فيقول : ﴿عَادَ ٱلْأُولَىٰ﴾ " ، ثم ينقل الاحتجاج لهذه القراءة عن الزجاج[5] ، ثم يقول : " سمعت مُحمّد بن الوليد يقول : لا يجوز إدغام التنوين في هذه اللام ؛ لأن هذه اللام أصلها السكون ، والتنوين ساكن ، فكأنّه جمع بين ساكنين . قال : وسمعته يقول : سمعت مُحمّد بن يزيد يقول : ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربيّة في شيء من القرآن إلاّ في : ﴿يُؤَدِّهِۦٓ

(١) لم أهتد إليه في المنصف .
(٢) لم أهتد إليها في الكامل ، وفي المقتضب ١/٣٨٩ ذكرها ولم يضعفها .
(٣) انظر : إعراب القرآن ٤/١٨٨ .
(٤) سورة النجم – الآية ٥٠ .
(٥) انظر : معاني القرآن للزجاج ٥/٧٧ .

إِلَيْكَ ﴾[١] ، وفي : ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾[٢] " .

ويقول الفارسي[٣] : " قال أبو عثمان[٤] : أساء عندي أبو عمرو في قراءته : ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا لُّولَىٰ ﴾[٥] ؛ لأنّه أدغم النون في لام المعرفة ، واللام إنما تحرّكت بحركة الهمزة ، وليست بحركة لازمة ، والدليل على ذلك أنك تقول : (اَلَحْمَرُ) ، فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام لم تحذف ألف الوصل ؛ لأنّها ليست بحركة لازمة " .

وممّن نسب إليهما هذا التضعيف لقراءة أبي عمرو : أبو زرعة ، ومكي بن أبي طالب ، وابن عطية ، وأبو حيان الأندلسي[٦] .

وقد تفاوتت أحكامهما – ومن تبعهما – على قراءة قالون عن نافع بأنّها : خطأ ، أو ليست بجيّدة ، أو شاذّة ، فلا يقرأ بها ، أو أن دليلها ضعيف ، وكان حكمهم على قراءة أبي عمرو بأنها : لحن !

دفاع السمين : دافع السمين[٧] ﷺ عن هاتين القراءتين ببيان وجوههما في لغة العرب ، ثم قال : " ولكن لا التفاتَ إلى رَدِّهما[٨] ،

---

(١) سورة آل عمران – جزء من الآية ٧٥ .. وراجع تعليقي عليها في الجزء الأول ص٢٣٤ – ٢٣٨ من هذا الكتاب .
(٢) سورة النجم – الآية ٥٠ ، وهي موضع القضية .
(٣) انظر : الحُجّة ٢٣٧/٦ ، ٢٣٨ .
(٤) يقصد المازني .
(٥) سورة النجم – الآية ٥٠ .
(٦) انظر : حُجّة القراءات لأبي زرعة ص٦٨٧ ، والكشف لمكي ٩٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٩٥/٢ ، ٦٩٦ ، والمحرر ٢٠٨/٥ ، والبحر المحيط ٢٧/١٠ .
(٧) انظر : الدر المصون ١١٣/١٠ .
(٨) يقصد : المازني والمبرد .

لثبوتِ ذلك لغةً وقراءةً ، وإن كان غيرُها أَفْصَحَ منها . وقد ثَبَتَ عن العرب أنَّهم يقولون : (الَحْمَر) و(لَحْمَر) بهمزةِ الوصلِ وعَدَمِها مع النقل ، واللَّهُ أعلمُ " .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجزاء في دفاعه عن هاتين القراءتين المتواترتين ببيان وجوههما في اللغة العربيّة ، حيث ذكر – تبعًا لكثير من العلماء قبله[1] – أن قراءة قالون عن نافع : ﴿عَادًا لُّؤْلَىٰ﴾ لما نقل الحركة إلى اللام صارت الضمّة قبل الواو كأنّها عليها ، لقربها من الواو ، وأنه لم يحجز بينهما شيء ، فأبدل الواو همزة ، كما حدث في قراءة : ﴿يُؤْقِنُونَ﴾[2] ، و﴿عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ﴾[3] ، و﴿بِٱلسُّؤْقِ﴾[4] ، وقول الشاعر :

أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى ∴ ....[5]

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٧٧ ، والحُجّة للفارسي ٦/٢٣٧ – ٢٤٠ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦٨٧ ، والكشف لمكي ١/٥١ ، ٥٢ ، ٢/٢٩٦ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٦٩٥ ، ٦٩٦ ، وإبراز المعاني ص١٦٢ ، ١٦٣ ، والمحرر ٥/٢٠٨ ، والجامع ١٧/١٢٠ ، والبحر ١٠/٢٨ .

(٢) سورة البقرة – جزء من الآية ٤ .. ونسبت إلى أبي حية النميري .. وراجع : المختصر لابن خالويه ص١٠ ، وإعراب الشواذ للعكبري ١/١١١ ، ١١٢، والدر المصون ١/١٠١ .

(٣) سورة الفتح – جزء من الآية ٢٩ .. وهي قراءة قنبل عن ابن كثير .. انظر : السبعة ص٤٨٣ ، ومعاني القراءات ص٣٥٨ ، والحُجّة للفارسي ٥/٣٩١ – ٣٩٣ ، والبحر ٨/٢٤٤ ، والدر ٨/٦١٩ ، ٦٢٠ .

(٤) سورة ص – جزء من الآية ٣٣ .. وراجع المصادر نفسها التي في الحاشية السابقة .

(٥) مرّ التعليق عليه عند الآية ٤٤ من سورة النمل ص٣٥ .

وهذه لغة قد حُكيت ورُويت ، وإن كانت أقل من المشهورة[١] .

وأمّا قراءة أبي عمرو ومن وافقه بالإدغام : ﴿عَادًا لُّوْلَىٰ﴾ ، فوجه ذلك : الاعتداد بحركة النقل ، وذلك لأن من العرب مَن إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها كـ (لام) التعريف عاملها معاملتها ساكنة ، ولا يعتد بحركة النقل ، فيكسر الساكن الواقع قبلها ، ولا يدغم فيها التنوين ، ويأتي قبلها بهمزة الوصل فيقول : لم يذهب لَحْمَرُ ، ورأيت زيادًا لَعْجَم – من غير إدغام التنوين – ، و(الَحْمَرُ) و(الَعْجَم) – بهمزة الوصل ؛ لأن اللام في حكم السكون – وهذه هي اللغة المشهورة ، ومنهم من يعتد بها ، فلا يكسر الساكن الأوّل ، ولا يأتي بهمزة الوصل ، ويدغم التنوين في لام التعريف فيقول : لم يذهبْ لَحْمَر – بسكون الباء – ، و(لَحْمَر) و(لَعْجَم) – من غير همز – ، و(زيادُ لَّعْجَم) – بتشديد اللام – ، وعلى هذه اللغة جاءت هذه القراءة[٢] . وحينئذ يكون أبو عمرو قد خرج من الإساءة التي نسبها إليه أبو عثمان المازني[٣] . لأنّها جاءت على لغة – وإن كانت قليلة – ويكون قياسها أن تنطق ﴿عَادَنْ لُوْلَىٰ﴾ ؛ لأن اللام في حكم المتحرّك فيبقى التنوين ساكنًا على حاله ، ويدغم في اللام على القياس ، ويكون قياس اللغة الكثيرة أن تنطق : ﴿عَادَنِ لُوْلَىٰ﴾ ؛ لأن التنوين ساكن ، ولام التعريف ساكنة في الحكم ، فيجب كسر التنوين

---

(١) " بتصرّف " من الحُجّة للفارسي ٦/٢٤٠ ، والدر المصون ١/١١١ .
(٢) انظر : الدر المصون ١٠/١١٠ .
(٣) راجع : الحُجّة للفارسي ٦/٢٣٩ .

لالتقاء الساكنين[1] . وحينئذ تكون القراءتان ثابتتين من جهة التواتر وصحة السند ، وموافقة أحد وجوه اللغة العربيّة ، فضلاً عن موافقتهما لأحد المصاحف العثمانيّة ، ولا يلتفت – بعد ذلك – إلى قول من لحنها ، أو خطأها ، أو حكم عليها بالشذوذ ، أو ضعف دليلها ، أو عابها ؛ لأنّها أقوال واهية ، ومزاعم واهنة طاحت بالأدلة الواضحة ، والحُجج الدامغة ، والله تعالى أعلى وأعلم .

****

(١) انظر : تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٠/٥٠٥٥ ، ٥٠٥٦ .. وراجع أيضًا : الخصائص ٩٣/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٣/٢ ، ٢٦٤ ، وشرح الشافية للرضي ٥١/٣ ، ٥٢ ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٥٨/١ ، والقراءات القرآنيّة عند أبي العلاء المعري ص١٥٩ ، ١٦٠ ، والهمزة – دراسة صوتيّة تاريخيّة – د/ صلاح الدين صالح ص٢٨٤ .

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

التعاقب

﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ (سورة النور من الآية ٣١)

التعاقب بين السكون والفتح في جمع المؤنث السالم الذي عينه واو أو ياء في لهجة هذيل :

القراءة : قرأ عامة القرّاء : ﴿عَوْرَٰتِ﴾ – بسكون الواو – ، وقرأ ابن عامر في رواية : ﴿عَوَرَاتِ﴾ – بفتح الواو –[1] .

المعترض : ذكر السمين أن ابن مجاهد جعلها لحنًا وخطأ ، يعني :

---

(١) نسب السمين هذه القراءة إلى ابن عامر في الدر المصون ٣٩٨/٨ ، ثم نقل عن ابن خالويه أنها قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش ، ولم أجد أحدًا من أصحاب كتب القراءات السبعة أو العشرة التي رجعت إليها قد نسبها إلى ابن عامر ، مثل : السبعة لابن مجاهد ، ومعاني القراءات للأزهري ، والحُجّة للفارسي ، وحُجّة القراءات لأبي زرعة ، والكشف لمكي ، وإبراز المعاني لأبي شامة ، والنشر لابن الجزري ، وغيث النفع للصفاقسي ، والإتحاف للبنا . إنما وجدتها في بعض كتب إعراب القرآن والتفسير كما يلي : في إعراب القرآن للنحاس ٩٣/٣ – لغة قيس – ، والكشاف ٧٢/٣ – غير منسوبة – والمحرر الوجيز ١٧٩/٤ – لابن عامر – ، والجامع للقرطبي ٢٣٧/١٢ – لابن عباس رضي الله عنهما – ، والبحر المحيط ٣٦/٨ – لابن عباس رضي الله عنهما ، وابن أبي إسحاق ، والأعمش – ، وحاشية الجمل ٢٢٠/٣ – لابن عامر ، وابن أبي إسحاق – ، وتفسير الشوكاني ٣٦/٤ – لابن عباس رضي الله عنهما ، وابن عامر في رواية ، وابن أبي إسحاق ، والأعمش – .

من طريق الرواية ، وإلاّ فهي لغة ثابتة[1] .

تعقيب : اعترض ابن مجاهد – فيما نسب إليه – على قراءة ابن عامر ، وجعلها لحنًا وخطأ من طريق الرواية ، لا من طريق لغة العرب ؛ لأن هذه لغة ثابتة نسبت إلى قبيلة (هذيل بن مدركة)[2] يثقلون ما كان من هذا النوع من ذوات الواو والياء ، وبقيّة العرب على تخفيف ذلك[3] .

وتكون قراءة ابن عامر جاءت على لهجة (هذيل) ، وذلك لأن (فَعْلَة) – بفتح الفاء وسكون العين – إذا أريد جمعها بالألف والتاء فتسكن العين في الصفة ، نحو : ضَخْمَة وضَخْمات ، وصَعْبَة وصَعْبَات .. وتفتح في الاسم ، نحو سَجْدَة وسَجَدَات ، ورَكْعَة ورَكَعَات ، بشرط أن تكون العين سالمة ، فإن كانت العين معتلة بالواو أو بالياء ،

---

(١) انظر : الدر المصون ٣٩٩/٨ ، ولم أجد هذا النص ولا قراءة ابن عامر في السبعة لابن مجاهد ، إنما وجدت أبا حيان يقول في البحر ٣٦/٨ : " ونقل ابن خالويه في كتاب (شواذ القراءات) أن ابن أبي إسحاق والأعمش قرآ ﴿ عَوَرَاتٍ ﴾ – بالفتح – . قال : وسمعنا ابن مجاهد يقول : هو لحن ، وإنما جعله لحنًا وخطأ من قِبَل الرواية ، وإلاّ فله مذهب في العربية " ، وفعلاً وجدت كلام ابن خالويه في مختصر شواذ القراءات ص١٠٤ ، ويبدو – والله أعلم – أن السمين تبع أبا حيّان فيما نقله عن ابن خالويه .

(٢) أكثر المصادر التي ذكرت هذه القراءة نسبتها إلى لهجة هذيل ، إلاّ أن بعضهم ذكروا أن الفراء عزاها إلى (قيس) كالنحاس في إعراب القرآن ٩٣/٣ ، والقرطبي في الجامع ٢٣٧/١٢ .. وبعضهم نسبها إلى (تميم) كابن خالويه في المختصر ص١٠٤ .. وبعضهم إلى (هذيل وتميم) كأبي حيان في البحر ٣٦/٨ ، والسمين في الدر ٤٤٠/٨ ، والشوكاني في تفسيره ٧٤/٤ ، والقراءات واللهجات ص١٢٦ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٦/٨ ، والدر المصون ٤٤٠/٨ ، واللهجات في الكتاب لسيبويه لصالحة راشد ص١٤٤ ، ١٤٥ .

نحو : عَوْرة ، وبَيْضة ، فتسكن أيضًا ، فتقول : عَوْرات ، وبَيْضات ، ولم تحرك لثقل الحركة على حرف العلّة ، ولأن تحريكه وانفتاح ما قبله سبب لقلبه ألفًا ، إلاّ أن قبيلة (هذيل) تحرّك العين بالفتح فيقولون : عَوَرات ، وبَيَضات ، وذلك على قياس الباب ، ولا يعل ؛ لأن الجمع عارض – والأصل ألاّ يعتد بالعارض – وإن كانت اللام معتلة فتفتح أيضًا ، نحو : شَهْوة وشَهَوات ، وبعض العرب يسكن للتخفيف(١) .

ومما ورد على لهجة (هذيل) في نحو : ﴿عَوَرَاتِ﴾ في قراءة ابن عامر قول شاعرهم :

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ ∴ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ(٢)

ففتح الياء في (بَيَضَاتٍ) .

****

(١) انظر : المصباح المنير للفيومي (خاتمته) ص٦٩٧ ، وحاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ١/١٣٣ ، ١٣٤ ، وتصريف الأسماء للشيخ مُحمّد الطنطاوي ص٢٠٠ ، ٢٠١ ، ولغة هذيل – د/ عبد الجواد الطيب ص١٨٧ – ١٩١ ، والتوجيهات النّحويّة والصرفيّة لقراءة ابن أبي إسحاق – د/ حمدي عبد الفتاح ص١٠٩ ، ١١٠ .

(٢) من الطويل لبعض الهذليّين ، وليس بديوانهم أو بشروحه .
والبيت في : المحتسب ١/٥٨ ، والخصائص ٣/١٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٠ ، والجامع للقرطبي ١٢/٣٠٥ ، والبحر المحيط ٨/٣٦ ، والدر المصون ٨/٣٩٩ ، والخزانة ٨/١٠٢ .

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (سُورَةِ الأَحْقَافِ الآيَة ١٥)

التعاقب بين الفتح والضم في المصدر (كُره) :

القراءة : قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي : ﴿كُرْهًا﴾ – بضم الكاف – في الكلمتين ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وأبو جعفر : ﴿كَرْهًا﴾ – بفتح الكاف – في الكلمتين[1] .

المعترض : نسب السمين[2] رحمه الله إلى أبي حاتم السجستاني أنّه ضعف قراءة الفتح قائلاً : " (الكَرْهُ) – بالفتح – لا يَحْسُنُ ؛ لأنّه بالفتح (الغَصْبُ والغَلَبَةُ) " .

تعقيب : كعادة أبي حاتم يقف وحده معارضًا قراءة متواترة ، دون سند يُذكر ، أو دليل يُقال ، إلاّ ما يوهم أنّه قد أحاط علمًا بلغة العرب الواسعة ، وفي ذلك ينقل عنه أبو جعفر النحاس[3] ما نصه : " وعارض أبو حاتم السجستاني هذه القراءة بما لو صح لوجب اجتنابها ؛ لأنه زعم

---

(١) انظر : السبعة ص٥٩٦ ، والحُجّة للفارسي ١٨٤/٦ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦٦٤ ، والتجريد لابن الفحام ص٥٧٩ ، ٥٨٠ ، والإقناع لابن الباذش ٧٦٥/٢ ، والكشف لمكي ٣٨٢/١ ، ٣٨٣ ، ٢٧٢/٢ ، وإبراز المعاني ص٤١٤ ، والدر ٦٦٨/٩ ، والنشر ٢٤٨/٢ ، والإتحاف ٤٧٠/٢ ، وغيث النفع ص٣٥١ ، والوافي ص١٦٨ .

(٢) انظر : الدر المصون ٦٦٨/٩ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٤ .

أن (الكَرْه) : الغصب والقهر ، وأن (الكُرْه) : المكروه ، واحتج بأن الجميع قرأوا : ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾[1] ، وذكر أن بعض العلماء سمع رجلاً يقرأ : ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا وَوَضَعَتْهُ كَرْهًا﴾[2] ، فقال : لو حملته (كَرْهًا) لرمت به ، يذهب إلى أن (الكَرْه) : القهر والغصب " . ونسب ابن عطية[3] تضعيف قراءة الفتح إلى قوم لم يعينهم ، حيث قال : " وضعفوا على هذا قراءة الفتح ، قال بعضهم : لو كان (كَرْهًا) لرمت به عن نفسها ؛ إذ (الكَرْه) : القهر والغلبة " .

وكذا ذكر القرطبي[4] فقال : " ولهذا قال بعض أهل العربية : إن (كَرْهًا) – بفتح الكاف – لحن " ، ونسب أبو حيان[5] إلى بعضهم مثلما قاله ابن عطية ، ونسب إلى أبي حاتم ما نسبه إليه السمين .

دفاع السمين : دافع السمين[6] ﷺ عن قراءة الفتح ضد أبي حاتم بقوله : " ولا يُلْتَفَتُ لِما قاله ؛ لتواتُرِ هذه القراءةِ " .

تعقيب : في ردّ شيخنا السمين – جزاه الله خيرًا – على أبي حاتم غَناءٌ واكتفاء ، ولِمَ لا ، وهي قراءة سبعيّة متواترة ، لا سبيل إلى ردّها ، أو إنكارها ، أو الطعن في قرّائها ؟!

---

(1) سورة النساء – جزء من الآية ١٩ .
(2) سورة الأحقاف – جزء من الآية ١٥ .
(3) انظر : المحرر ٩٧/٥ .
(4) انظر : الجامع ١٩٣/١٦ .
(5) انظر : البحر ٤٣٦/٩ .
(6) انظر : الدر المصون ٦٦٨/٩ .

كما يُردّ على أبي حاتم بأنّه حجّر واسعًا في لغة العرب الواسعة حين قصر معنى (الكَرْه) – بالفتح – على القهر والغلبة ؛ لأن كثيرًا من العلماء[1] ذكروا في الفرق بين (الكُرْه) – بالضم – ، و(الكَرْه) – بالفتح – معاني كثيرة ، منها : أن (الكُرْه) – بالضم – : المشقّة ، و(الكَرْه) – بالفتح – : الإجبار ، وقيل : (الكُرْهُ) – بالضم – : ما كرهته بقلبك ، و(الكَرْه) – بالفتح – : الإجبار ، وقيل : (الكُرْهُ) – بالضم – : كُلّ شيء يُكره فعله ، و(الكَرْه) – بالفتح – : ما استُكره عليه ، وقيل : (الكُرْه) – بالضم – : الاسم ، و(الكَرْه) – بالفتح – : المصدر ، وقيل : لغتان بمعنى واحد[2] هو : المشقة والإجبار ، أي المضموم والمفتوح مصدران كـ (الضُعف والضَعف) ، و(الضُعف) – بالضم – لغة قريش ، و(الضَعف) – بالفتح – لغة تميم[3] ، يؤكّد هذا ما رَواه ابن منظور[4] عن أحمد بن يحيى ثعلب قال : " ولا أعلم بين الأَحْرُف التي ضمَّها هؤلاء وبين التي فتحوها فَرْقًا في العربيّة ، ولا في سُنَّةٍ تُتَّبع ، ولا أرى

(١) راجع : الحُجّة للفارسي ٦/١٨٤ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦٦٤ ، والكشف لمكي ١/٣٨٢ ، ٣٨٣ ، والدر المصون ٢/٣٨٦ .
(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٦٥ ، والحُجّة للفارسي ٦/١٨٤ ، والكشف ٢/٢٧٢ ، والكشاف للزمخشري ٣/٤٤٥ ، ومفاتيح الغيب ١٤/٢٠٨ ، والجامع ١٦/١٩٣ ، والبحر ٩/٤٣٩ ، والدر ٢/٣٨٦ ، والنشر ٢/٢٤٨ ، والإتحاف ٢/٤٧٠ – كلهم ذكروا أنهما لغتان بمعنى واحد – .
(٣) انظر : المصباح المنير (ض ع ف) ، واللهجات العربيّة في التراث ١/٢٦٠ ، ٢٦٢ ، وقراءة أبي عبد الرحمن السلمي – د/ عبد التواب الأكرت ص٤٤ .
(٤) انظر : لسان العرب (ك ر هـ) .

الناس اتفقوا على الحرف الذي في سُورَةِ البَقَرَةِ خاصة إلا أنّه اسم ، وبقية القرآن مصادرُ ، وقد أجمع كثير من أهل اللغة أن (الكَرْهَ) و(الكُرْهَ) لُغتانِ ، فبأيٍّ لغة وقع فجائزٌ " .

ورحم الله أبا جعفر النحاس حيث ردّ ردًّا بليغًا قويًّا على أبي حاتم أنقله بنصه ، يقول[1] : " في هذا طعن على من تثبت الحُجّة بقراءته ، وحكايته عن بعض العلماء لا حُجّة فيها ، لأنه لم يسمه ، ولا يُعرف ، ولو عُرف لما كان قوله حُجّة إلاّ بدليل وبرهان . والحُجّة في هذا قول من يُعرف ، ويُقتدى به : إن (الكَرْهَ) و(الكُرْهَ) لغتان بمعنى واحد ، بل قد روي عن مُحمّد بن يزيد [المبرد] أنه قال : (الكَرْهَ) أولى ؛ لأنه المصدر بعينه " . ثم ينقل عن الخليل وسيبويه ما يعضد كلامه فيقول : " وقد حكى الخليل وسيبويه رَحِمَهُمَا اللَّهُ أن كل فعل ثلاثي فمصدره (فَعْل) ، واستدلاً على ذلك أنك إذا رددته إلى المرة الواحدة جاء مفتوحًا نحو : قام قَوْمة ، وذهب ذَهْبة ، فإذا قلت : ذهب ذهابًا ، فإنّما هو عندهما اسم للمصدر ، لا مصدر ، وكذلك (الكُرْه) اسم للمصدر ، و(الكَرْه) المصدر " .

ولذا لم يكن أبو حاتم رحمه الله محقًّا في طعنه على قراءة (الكَرْهَ) – بالفتح – ، وكفى أنّه قرأ بها من القرّاء العشرة : ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، وقرأ بها من غير العشرة :

---

(1) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤/١٠٨ ، ١٠٩ .

أبو عبد الرحمن السلمي ، وشيبة ، والأعرج ، وقرأ بهما معًا – الضمّ والفتح – : أبو رجاء ، ومجاهد ، وعيسى[1] . وقد دافع عنها أبو حيان[2] بأنّها في السبعة المتواترة ، ثم قال : " وكان أبو حاتم يطعن في بعض القرآن بما لا علم له به ، جسارة منه ، عفا الله عنه " .

****

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٤ ، والمحرر ٩٧/٥ ، والبحر المحيط ٤٣٩/٩ ، وقراءة أبي عبد الرحمن السلمي – د/ عبد التواب الأكرت ص٤٢ ، وقراءة مجاهد ابن جبر – د/ علي إبراهيم ص١٥٤ .
(٢) انظر : البحر ٤٣٩/٩ ، ٤٤٠ .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

الإمالة

﴿فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾

(سُورَةِ الشُّعَرَاءِ الآيَةُ ٦١)

الإمالة لإمالة في ﴿تَرَآءَا﴾ :

القراءة : قرأ العامة : ﴿تَرَآءَا﴾ – بتحقيق الهمزة ، بوزن (تفاعل) – ، واختلفوا في إمالته في حالة الوقف عليه وعدمه :

ففي حالة الوقف مذهب حمزة إمالة ألفه الأخيرة ؛ لأنها طرف منقلبة عن ياء – وهذا مذهبه في إمالة ما كان من الألفات من ذوات الياء طرفًا[(١)] – ، ووافقه في ذلك الكسائي[(٢)] . وتكون هكذا : ﴿تَرَآءِى﴾ – بفتح التاء ثم راء مكسورة ثم ألف مد ثم همزة مكسورة بعدها ثم ألف أخيرة بوزن (تَراعِي) – والباقون : ﴿تَرَآءَى﴾ – دون إمالة بوزن (تَرَاعَى) بفتح التاء ثم راء مفتوحة ثم ألف مد ، بعدها همزة مفتوحة ثم ألف أخيرة – .

وفي حالة الوصل يذهب سبب الإمالة ؛ لأن الألف الأخيرة تذهب لالتقاء الساكنين ، فكان ينبغي عدم الإمالة ؛ إلاّ أن الإمام حمزة راعى المحذوف وجعله في قوّة المنطوق فأمال أيضًا في حالة الوصل ،

---

(١) انظر : إبراز المعاني ص٢١٧ ، والنشر ٣٧/٢ ، واللهجات العربيّة في القراءات القرآنية – د/ عبده الراجحي ص١٣٧ .

(٢) انظر : الإقناع لابن الباذش ٢٨٨/١ ، ٣١٠ ، والدر المصون ٥٢٦/٨ ، والنشر ٣٧/٢ .

والباقون بعدم الإمالة(١) .

المعترض : ذكر السمين(٢) أن أبا حاتم اعترض على قراءة حمزة بالإمالة في حالة الوصل قائلاً(٣) : " وقراءةُ هذا الحرفِ بالإمالةِ مُحالٌ " .

وقبل أن أذكر الرّدّ على أبي حاتم أودّ أن أذكر بعض الأمور التي تتعلّق بالإمالة ، ثم أوضح قراءة حمزة ، وسبب اعتراض أبي حاتم عليها ، فأقول مستعينًا بحول الله وقوّته :

الإمالة : أن تنتحي بالفتحة نحو الكسرة انتحاء خفيفًا ، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة ، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء ، ولا تَسْتَعْلِي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة(٤) .

وأسبابها : كسرة تكون قبل الألف ، أو بعدها ، وياء ، وألف منقلبة عن الياء ، وألف مشبهة بالألف المنقلبة من الياء ، وكسرة تعرض في بعض الأحوال ، وإمالة لإمالة ، ما لم يمنع من ذلك الحروف المستعلية ، أو الراء غير مكسورة(٥) .

وفائدتها : سهولة اللفظ ، وذلك لأن اللسان يرتفع بالفتح ، وينحدر

---

(١) انظر : السبعة ص٤٧١ ، ٤٧٢ ، ومعاني القراءات ص٣٤٧ ، ٣٤٨ ، والحُجّة للفارسي ٣٦٠/٥ – ٣٦٥ ، والإقناع ٢٨٨/١ ، ٣١٠ ، وإبراز المعاني ص٢١٧ ، والبحر المحيط ١٥٩/٨ ، ١٦٠ ، والدر المصون ٥٢٥/٨ ، ٥٢٦ ، والنشر ٣٤/٢ ، والإتحاف ٣١٦/٢ ، وغيث النفع ص٣٠٨ ، ٣٠٩ ، والوافي ص١٠٢ .

(٢) انظر : الدر المصون ٥٢٦/٨ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٢٣٣/٤ ، والبحر ١٥٩/٨ ، والدر ٥٢٦/٨ .

(٤) انظر : الإقناع لابن الباذش ٢٦٨/١ .

(٥) انظر : الإقناع ٢٦٩/١ ، والنشر ٣٢/٢ – ٣٥ ، واللهجات – د/ الراجحي ص١٣٦ ، ١٣٧ .

بالإمالة ، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع ، فلهذا أمال من أمال[1] ، وهو نوع من الاقتصاد في الجهد العضلي للسان[2] .

وأشهر القبائل التي لهجتها الإمالة : عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس[3] ، ونسبت لهوازن ، وبكر بن وائل ، وسعد بن بكر ، وبعض أهل الحجاز ، وبعض أهل اليمن[4] .

وأعود إلى توضيح قراءة حمزة في ﴿تَرَآءَا﴾ ، فإنّه حين يقف عليه يميل ألفه الأخيرة ؛ لأنّها طرف منقلبة عن ياء ، ومن ضرورة إمالتها : إمالة فتحة الهمزة المسهلة ؛ لأنّه إذا وُقف على مثل هذه الهمزة سهّلها على مقتضى مذهبه ، وأمال الألف الأولى إتباعًا لإمالة فتحة الهمزة ، ومن ضرورة إمالتها : إمالة فتحة الراء قبلها ، وهذا هو السبب المعروف بالإمالة لإمالة[5] .

وإن وصل فإن ألفه الأخيرة تذهب لالتقاء الساكنين ، ولذهابها تذهب إمالة فتحة الهمزة ، وتبقى إمالة الألف الزائدة ، وإمالة فتحة الراء قبلها عنده ؛ اعتدادًا بالألف المحذوفة ، وعند ذلك يقال : حُذف السبب ، وبقي المُسبّب ؛ لأن إمالة الألف الأولى إنما كان لإمالة الألف الأخيرة – كما تقدّم – وقد ذهبت الأخيرة ، فكان ينبغي أن لا تمال

---

(١) انظر : النشر ٢/٢٣٥ ، واللهجات – د/ الراجحي ص١٤١ .
(٢) انظر : اللهجات – د/ الراجحي ص١٤١ .
(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥٤ ، والنشر ٢/٣٠ .
(٤) انظر : اللهجات – د/ الراجحي ص١٤٠ ، ولغة تميم – د/ ضاحي عبد الباقي ص٢٧٢ ، ٢٧٣ .
(٥) انظر : الإقناع ١/٣١٠ ، والنشر ٢/٣٤ .

الأولى ؛ لذهاب المقتضى لذلك ، ولكنه راعى المحذوف ، وجعله في قوّة المنطوق ، وهذا هو السبب في إنكار أبي حاتم لها ، وحكمه باستحالة الإمالة فيها[1] .

الدفاع عن القراءة : سكت السمين عن الردّ على أبي حاتم مكتفيًا بأنّها قراءة متواترة ، وكفى بذلك ردًّا وحُجّة ، يقول الشيخ علي النوري الصفاقسي[2] : " إن القراءة الصحيحة المتواترة أقوى شاهد ، فهي لا تحتاج إلى شاهد ، وإلاّ لتسلسل " ، يؤكّد ذلك أنّه لم ينكر هذه القراءة أو يطعن فيها إلاّ أبو حاتم ، كعادته في خرق الإجماع والطعن في القراءة[3] .

ثانيًا : إن أبا حاتم لم يُحِط علمًا بلغة العرب الواسعة ، ولهجاتها المتعدّدة ، وقد ذكر أبو منصور الأزهري[4] أن كسر الراء لغة لبعض العرب ، وقال أبو عليّ الفارسي في (الحُجّة)[5] : " إن إمالة فتحة الراء من ﴿تَرَآءَا﴾ جائزة في الوصل ، مع سقوط الألف من (تفاعل) لالتقاء الساكنين ، وهو عندهم في حكم الثبات ، يدلك على ذلك قولهم :

.... ∴ ولا ذاكِرَ اللّهِ إلا قليلا[6]

(١) انظر : الدر المصون ٨/٥٢٥ ، ٥٢٦ .
(٢) انظر : غيث النفع ص٧٩ ، والقراءات واللهجات ص١٧٦ .
(٣) من ذلك : إنكاره وحده قراءة نافع وابن عامر : ﴿ يُقْتِرُوا ﴾ سورة الفرقان – جزء من الآية ٦٧ .. وراجع تعليقي عليها ص١٢٩ .
(٤) انظر : معاني القراءات ص٣٤٨ .
(٥) انظر : الحُجّة ٥/٣٦١ ، ٣٦٢ .
(٦) عجز بيت من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤ بصنعة أبي سعيد =

فنصب مع سقوط التنوين لالتقاء الساكنين ، كما ينصب إذا ثبت ، وكذا يميل فتحة الراء مع سقوط الألف لالتقاء الساكنين ، كما كان يميلها إذا ثبتت ولم تسقط ، وقد حكى أبو الحسن ذلك ... " .

ثالثًا : وجود نظائر لذلك – أي : لحذف السبب وبقاء المسبّب – كقولهم في النسب إلى (الصَّعِق) : صِعِقِي[1] ، فكسروا الفاء إتباعًا للعين قبل النسب فقالوا : (الصِّعِق) ، ثم استصحبوا كسرها بعد النسب ، وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه ، لزوال سبب كسرها ، وهو إتباع كسر العين[2] . يقول سيبويه[3] : " وقد سمعنا بعضهم يقول في (الصَّعِق) : صِعِقِي ، يدعه على حاله وكسر الصاد ؛ لأنَّه يقول : صِعِق ، والوجه الجيّد فيه : صَعَقِيٌّ، وصِعِقِيٌّ جيّد " .

****

= السكري ، وصدره :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ .·. ....

والبيت في : الكتاب ١/١٦٩ ، والمقتضب ٢/٣١٣ ، والمنصف ٢/٢٣١ ، والأمالي الشجرية ٣/١٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٤ ، وتفسير القرطبي ٢٠/٢٤٤ ، والبحر ١٠/٥٧١ ، والدر المصون ١١/١٥١ .

(١) انظر : الحُجّة للفارسي ٥/٣٦٢ ، والبحر ٨/١٦٠ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/١٨٢ ، وتوضيح نهج العرب في التصغير والنسب – أ.د/ عبد العظيم فتحي ص١٠٥ – ط/ ٢٠٠٩م .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٤٣ .

المَبْحَثُ الخَامِسُ

الوقف

﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ (سُورَةِ النَّمْلِ الآيَة ٢٥)

الوقف على الهمزة المتحرّكة المتطرفة الذي قبلها ساكن صحيح :

القراءة : قرأ الجمهور : ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ – بإسكان الباء وفتح الهمزة المتطرفة بعدها – ، ووقف حمزة وهشام على ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ بحذف الهمزة ، ونقل حركتها إلى الباء هكذا : ﴿ٱلْخَبَ﴾ ، فيصير نحو : رأيت الأبَ[(١)] ، وقرأ بذلك من غير العشرة : أُبيّ ، وعيسى بن عمر . وحكى فيه الحافظ أبو العلاء وجهًا آخر هو : ﴿ٱلْخَبَا﴾ – بألف صريحة في موضع الهمزة المحذوفة مع فتح الباء قبلها[(٢)] – ووافقه من غير العشرة : عبد الله بن مسعود ﷺ ، وعكرمة ، ومالك بن دينار[(٣)] .

المعترض : ذكر السمين[(٤)] ﷺ أن أبا حاتم قد اعترض على قراءة ﴿ٱلْخَبَا﴾ – بالألف الصريحة – وطعن فيها قائلاً[(٥)] : " لا يجوز في

---

(١) انظر : الإقناع ٤١٨/١ ، والنشر ٤٤٢/١ ، والإتحاف ٣٢٦/٢ .
(٢) انظر : النشر ٤٤٢/١ ، والإتحاف ٣٢٦/٢ .
(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣ ، والكامل للهذلي ص٤٢٩ ، والجامع للقرطبي ١٨٧/١٣ ، ١٨٨ ، والبحر ٢٣١/٨ ، والدر المصون ٦٠٤/٨ ، ٦٠٥ ، والإتحاف ٣٢٦/٢ ، وتفسير الشوكاني ١٨٩/٤ ، والوافي ص٧٨ – ٨٠ ، وقراءة عبد الله بن مسعود ﷺ – د/ مُحمّد خاطر ص١٣٦ ، والقراءات القرآنيّة عند أبي العلاء المعري – د/ عبد الوهاب ربيع ص١٣٥ ، ١٣٦ .
(٤) انظر : الدر المصون ٦٠٥/٨ .
(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣ ، والجامع للقرطبي ١٨٧/١٣ ، ١٨٨ ، =

العربية ، لأنـــه إن حذف الهمزة ألقى حركتها على الباء ، وإن حولهـــا قال : (الخَبْيَ) – بسكون الباء وياء بعدها – " .

فأبو حاتم رحمه الله يقف – كعادته وحده – معارضًا القراءة ، مُحتجًّـــا بأن ذلك لا يجوز في العربيّة !

دفاع السمين : دافع السمين[1] رحمه الله عـــن هذه القراءة بمـــا قالـــه المبرد ، تلميذ أبي حاتم ، عن شيخه قائلاً : " كـــان أبـــو حـــاتم دونَ أصحابه في النحوِ ، لم يَلْحَقْ بهم ، إلاَّ أنّه إذا خَرَجَ مِنْ بلدِهم لم يَلْـــقَ أعْلَمَ منه " ووجّهها .

تعقيب : لا أوافق شيخنا السمين رحمه الله في اتهامه – وإن كان قـــد قاله غيره – لأبي حاتم بضعفه في النحو ؛ لأنه اتهام دون دليل ، ويكفي أنّه شيخ المبرد !

لكن أوافقه لو قال : إن أبا حـــاتم لم يُحـــط علمًـــا بلغـــة العـــرب الواسعة ، وإذا كان قد علم شيئًا كثيرًا ، فقد غابت عنه أشياء أكثر . وقد أعجبني ردّ تلميذه النحاس عليه حين نقل عن سيبويه أن هذه لغة لبعض العرب استمع إليه يقول[2] : " حكى سيبويه[3] عن العرب أنها تبدل من الهمزة ألفًا إذا كان قبلها ساكن وكانت مفتوحة ، وتبـــدل منهـــا واوًا إذا

= والبحر ٨/٢٣١ ، وتفسير الشوكاني ٤/١٨٩ .

(١) انظر : الدر المصون ٨/٦٠٥ ، وذكر هذه المقولة أيضًا قبله : النحاس في إعـــراب القرآن ٣/١٤٢ ، والقرطبي في الجامع ١٣/١٨٨ ، وأبو حيان في البحر ٨/٢٣١ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/١٧٧ – ١٧٩ .

كان قبلها ساكن وكانت مضمومة ، وتبدل منها ياء إذا كان قبلها ساكن وكانت مكسورة ، وأنه يقال : هذا الوَثُو ، و: عجبت من الوَثِي و: رأيت الوَثَا ، وهذا من (وثئت يده)[1] ، وكذلك : هذا الخَبُو ، و: عجبت من الخَبِي ، و: رأيت الخَبَا ، وإنّما فعل هذا ؛ لأن الهمزة خفيفة فأبدلت منها هذه الحروف " ، ثم يصرّح سيبويه[2] بأن ﴿ٱلْخَبَا﴾ – بالألف الصريحة – لهجة أهل الحجاز الذين يميلون إلى التسهيل والتخفيف[3] ، فيقول : " فأمّا الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم : هذا الخَبَا في كل حال ؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة ؛ فإنّما هي كألف (راسٍ) إذا خففت . ولا تشم ؛ لأنها ألف كألف مثنى . ولو كان ما قبلها مضمومًا لزمها الواو ، نحو : أَكْمُو . ولو كان مكسورًا لزمت الياء ، نحو : أهْنِي ، وتقديرها : أهْنِئ " .

وقد اختص حمزة ﷺ من بين القرّاء بتخفيف الهمز عند الوقف ؛ لأن قراءته اشتملت على شدّة التحقيق والترتيل ، والمد والسكت ، فناسب التسهيل في الوقف[4] .

وبهذا التخريج السابق وجهها السمين[5] ، حيث قال : " ووجْهُها :

---

(١) وثئت يده : أن يصيب العظم وَصْمٌ لا يبلغ الكسر .. انظر : لسان العرب (و ث أ) .
(٢) انظر : الكتاب ٤/١٧٩ .
(٣) انظر : اللسان (ن ب ر) ، ولغة تميم ص٣٠٠ ، واللهجات العربيّة في التراث ٢/٤٩٣ .
(٤) انظر : إتحاف الأنام في وقف حمزة وهشام للشيخ المتولي ص١٢ – ١٤ ، والوقف بين النحويّين والقرّاء – د/ عبد المعطي سالم ص٩١ .
(٥) انظر : الدر المصون ٨/٦٠٤ ، ٦٠٥ .

أنه أبدلَ الهمزةَ ألفاً فلزِمَ تحريكُ الباءِ ، وذلك على لغةِ مَنْ يَقِـفُ مـن العرب بإبدال الهمزةِ حرفاً يجانِسُ حركتَها فيقول : هذا الخَبُوْ ، ورأيتُ الخَبا ومررت بالخَبِي ، ثم أُجْرِي الوصلُ مجرى الوقفِ " . ثـم يـرى السمين فيها وجهًا آخر فيقول[1] : " وعندي أنه لَمَّا نَقَلَ حركةَ الهمـزةِ إلى الساكنِ قبلَها لم يَحْذِفْها ، بل تركها فسكنَتْ بعـد فتحـةٍ ، فـدُبِّرَتْ بحركةِ ما قبلها ، وهي لغةٌ ثابتةٌ ، يقولون : المَراة ، و: الكَماة – بألفٍ مكانَ الهمزةِ – بهذه الطريقةِ " ، وذلك في : المرأة ، والكمأة[2] .

وذكر أحمد البنا الدمياطي أن وجهها في العربيّة هو الإشباع[3] .

وأيًّا ما كان الاختلاف في التوجيه ، فالقراءة ثابتـة ، ولهـا هـذه الوجوه في لغة العرب ، وهي لغات ثابتة عنهم[4] ، وبذا يكون طعن أبي حاتم فيها ، وإنكاره عدم جواز ذلك في لغة العرب قد طاح من أساسه ، لعدم ارتكانه على حُجّة ما .

****

---

(١) انظر : الدر المصون ٦٠٥/٨ .
(٢) انظر : البحر ٢٣١/٨ ، والنشر ٤٤٢/٢ ، والقراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغـة الحديث – د/ عبد الصبور شاهين ص٩٨ .
(٣) انظر : الإتحاف ٣٢٦/٢ .
(٤) انظر : الجامع للقرطبي ١٨٨/١٣ .

﴿ إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (سُورَةُ الزُّمَرِ الآيَة ٧)

إسكان هاء ضمير الغيبة وصلاً :

القراءة : قرأ ابن كثير والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر : ﴿يَرْضَهُو﴾ – بضم الهاء مع واو الصلة – ، وقرأ نافع وعاصم وحمزة – بلا خلاف – : ﴿يَرْضَهُ﴾ – بضم الهاء من غير صلة – ، وقرأ السوسي عن أبي عمرو – من غير خلاف – : ﴿يَرْضَهْ﴾ – بإسكان الهاء وصلاً من غير خلاف – ، وقرأ بالوجهين – الإسكان والصلة – : الدوري عن أبي عمرو ، وقرأ بالوجهين – الإسكان والتحريك من غير صلة – : هشام عن ابن عامر(١) .

المعترض : ذكر السمين(٢) رحمه الله أن الذي اعترض على رواية السكون أبو حاتم ، حيث ذكر ما نصه : " ولا يُلْتَفَتُ إلى أبي حاتمٍ في تَغْليطِهِ راويَ السكونِ ، فإنها لغةٌ ثابتةٌ عن بني عُقَيْل وبني كلاب " .

وكعادة أبي حاتم رحمه الله يقف وحده معارضًا القراءة المتواترة ،

---

(١) انظر : السبعة ص٥٦٠ ، ٥٦١ ، ومعاني القراءات ص٤٢٠ ، والحُجّة للفارسي ٩٠/٦ – ٩٢ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦١٩ ، والكشف لمكي ٢٣٦/٢ ، وإبراز المعاني ص١٠٩ ، ١١٠ ، والدر ٤١٢/٩ – والقراءة منقولة عنه – ، والنشر ٣٠٧/١ – ٣٠٩ ، والإتحاف ٤٢٧/٢ ، وغيث النفع ص٣٣٨ ، والوافي ص٥٢ .

(٢) انظر : الدر المصون ٤١٢/٩ .

منكرًا ليا ، أو مغلطًا راويَها ، دون سند يذكره ، أو دليل يثبته[1] .

دفاع السمين : دافع السمين ﷺ عن قراءة السكون في ﴿ يَرْضَهْ ﴾ – بما سبق أن نقلته عند كلام المعترض – من عدم الالتفات إلى تغليط أبي حاتم لراويها ؛ لأنّها لغة مسموعة عن بني عُقيل ، وبني كلاب .

تعقيب : أوجز العلاّمة السمين ﷺ الدفاع عن هذه القراءة المتواترة ؛ لأنّه سبق أن دافع عن مثلها في سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ من قوله تعالى : ﴿ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ ﴾[2] دفاعًا قويًّا ، دحض به شبهات المعترضين ، وإنكار المنكرين ، وخلاصته : أن هذه القراءة من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، وهو باب واسع في لغة العرب ، وقد ورد منه في الشعر :

وَأَشْرَبُ الماءَ ما بي نَحْوَهُ عَطَشٌ ∴ إلاَّ لأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وادِيها[3]

فسكن هاء (عُيُونَهْ) ، وقول الآخر :

فَظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيلُهُ ∴ ومِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقانِ[4]

فسكن هاء (لَهْ) .

كما أنّها لغة ثابتة عن بعض قبائل العرب الفصيحة ، وهم بنو

(١) انظر : المحرر الوجيز ٥٢١/٤ ، والبحر المحيط ١٨٧/٩ – حيث نسبوا إلى أبي حاتم تغليطه راوي قراءة السكون دون ذكر دليل له على ذلك – .
(٢) سورة آل عمران – جزء من الآية ٧٥ .. وراجع : الدر المصون ٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ ، والجزء الأول ص٢٣٤ – ٢٣٨ ، من (دفاع السمين عن القراءات المتواترة) .
(٣) سبق التعليق عليه في جـ١ ص٢٣٥ من (دفاع السمين عن القراءات المتواترة) .
(٤) سبق التعليق عليه في جـ١ ص٢٣٧ من (دفاع السمين عن القراءات المتواترة) .

عُقَيل ، وبنو كلاب ، وأزد السراة ، حكاها عنهم أعلام ثقات كالكسائي والأخفش[1] وغيرهم ، حيث يقولون : " لَهْ مال ولَهُ مال " – بالإسكان والاختلاس –[2] .

وأخيرًا فهذه قراءة متواترة ، لا يمكن ردّها ، أو الطعن فيها بحال من الأحوال ؛ لأن هذا مزلق خطير ، ومقام محذور ، يجب الوقوف عنده ، ورحم الله أبا شامة الدمشقي[3] حيث استحسن قول ابن القشيري : إن من ردّ بعض القراءات المتواترة ، أو استقبحها ، فقد ردّ على النبيّ ﷺ واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ينبغي ألا نقلّد فيه أئمة اللغة والنحو .

****

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٧٩ ، والحُجّة للفارسي ٦/٩١ ، والمحتسب ١/٢٤٤ ، والخصائص ١/١٢٩ ، ٣٧١ ، والبحر ٩/١٨٧ ، والدر المصون ٣/٢٦٣ ، واللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة – د/ عبده الراجحي ص١٦٤ ، واللهجات العربيّة في التراث – د/ أحمد علم الدين ٢/٥١٥ ، والعروة الوثقى بين القراءات واللهجات – د/ العريان ص٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) انظر : الدر المصون ٣/٢٦٣ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ص٤١٢ " بتصرّف " .

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ ، ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾

(سُورَةُ الحَاقَّةِ الآيات ١٩ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٢٩)

إثبات هاء السكت وصلاً :

القراءة : قرأ حمزة ويعقوب : ﴿ مَالِيَ ﴾ ، ﴿ سُلْطَٰنِيَ ﴾ – بحذف هاء السكت منهما وصلاً – ، وكذا في ﴿ مَا هِيَ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴾ في سُورَةِ القَارِعَةِ [(١)] ، وأثبتوها في الوقف . وقرأ الباقون بإثبات الهاء في الوصل ، وأجمعوا على إثبات الهاء في الوقف . وقرأ حمزة كالجماعة : ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾ ، ﴿ حِسَابِيَهْ ﴾ – بإثبات هاء السكت وصلاً ووقفًا – ، وقرأ يعقوب : ﴿ كِتَٰبِيَ ﴾ ، ﴿ حِسَابِيَ ﴾ – بحذف هاء السكت وصلاً وإثباتها وقفًا –[(٢)] .

المعترض : ذكر السمين[(٣)] رحمه الله أن (الزهراوي)[(٤)] قال : إن إثبات

---

(١) سورة القارعة – جزء من الآية ١٠ .. وراجع : الجامع ١٦٧/٢٠ ، والبحر ٥٣٤/١٠ ، والدر ٩٦/١١ ، والإتحاف ٦٢٥/٢ .

(٢) انظر : حُجَة القراءات لأبي زرعة ص٧١٩ ، ٧٢٠ ، والتجريد ص٦١٨ ، وإبراز المعاني ص٧٠٥ ، والبحر ٢٦٠/١٠ ، والدر المصون ٤٣٣/١٠ ، ٤٣٤ ، وسراج القارئ ص٣٧٢ ، والنشر ١٤٢/٢ ، والإتحاف ٥٥٨/٢ ، وغيث النفع ص٣٧٢ ، والوافي ص٢٦٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٤٣٤/١٠ .

(٤) لعله : سليمان بن مُحمّد الزهراوي اللغوي الأندلسي ، رحل إلى المشرق ، ولقى أبا =

هاء السكت في الوصل لحن ، وذلك في قوله : " فلا يُلْتَفَتُ إلى قول الزهراوي : إنَّ إثباتَها في الوصلِ لَحْنٌ ، لا أعلَمُ أحداً يُجيزه " .

تعقيب : نسب السمين ﷺ تلحين إثبات هاء السكت وصلاً للزهراوي ، تبعًا لبعض العلماء السابقين عليه كابن عطية[1] ، وأبي حيان[2] .

ولم يكن الزهراوي وحده متفرّدًا بذلك التلحين ، حيث وجدت الزجاج[3] يقول : " ... وقد حذفها قوم في الوصل ، ولا أحب مخالفة المصحف ، ولا أن أقرأ بإثبات الهاء في الوصل ... " ، فالزجاج لا يحب إثباتها في الوصل ، والنحاس[4] يلحنها قائلاً : " وإثباتها في الوصل لحن لا يجوز عند أحد من أهل العربيّة علمته " ، ثم يبيّن المخرج من ذلك فيقول : " ومن اتبع السواد ، وأراد السلامة من اللحن ، وقف عليها ، فكان مصيبًا من الجهتين " .

دفاع السمين : دافع السمين[5] ﷺ عن هذه القراءة التي ثبتت فيها هاء السكت وصلاً ، ببيان وجهها في لغة العرب ، ثم قال[6] : " والحقُّ

= جعفر النحاس ، وأبا سعيد السيرافي ، وأبا القاسم الزجاجي ، وروى عنهم ، وصنّف (شرح أدب الكاتب) ، توفي في حدود (٣٥٠هـ) .. انظر : بغية الوعاة ٦٠٢/١ ، وكشف الظنون ٤٨/١ ، وهدية العارفين ٣٩٦/١ .

(١) انظر : المحرر ٣٦٠/٥ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٦٠/١٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٧/٥ .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٧/٥ .

(٥) انظر : الدر المصون ٤٣٣/١٠ ، ٤٣٤ .

(٦) المصدر السابق ٤٣٤/١٠ .

أنها قراءةٌ صحيحةٌ – أعني ثبوتَ هاءِ السكتِ وَصْلاً – لثبوتِها في خَطِّ المصحفِ الكريمِ ، فلا يُلْتَفَتُ إلى قولِ الزهــراوي : إنَّ إثباتَهــا فــي الوصلِ لَحْنٌ لا أعلَمُ أحداً يُجيزه " .

تعقيب : رحم الله شيخنا السمين ، وجزاه خير الجزاء ، حيث دافع عن هذه القراءة من جهتين :

أولاهما : أن هذه الهاء كان حقّها أن تحذف وصلاً ، وتثبت وقفًا ، ولكن أُجْرِي الوصــل مُجْرَى الوقف[1] ، أو وُصــل بنيّــة الوقــف ، فأثبت الهاء[2] .

والثانية : أنها قراءة صحيحة متواترة ، توافرت فيها شروط صحة القراءة من : موافقة أحد المصاحف العثمانيّة ، وموافقــة أحــد وجــوه العربيّة ، وصــحة السند ، وعليه فلا يمكن ردّها ، ولا ينبغي الطعــن فيها ، ولذا علّق أبو حيان[3] ﷺ على قول الزهراوي بما نصّه : " وما قاله الزهراوي من أن إثبات الهاء في الوصل لحن لا يجوز عند أحــد علمته ، ليس كما قال ، بل ذلك منقول نقل التواتر فوجب قبوله " .

وأمّا حُجّة من حذفها في الوصل ، وأثبتها في الوقف ؛ لأنها فــي الوقف يُحتاج إليها لتحصين حركة الموقوف عليــه ، وفــي الوصــل يُستغنى عنها[4] .

---

(١) انظر : التبيان للعكبري ١٣٠١/٢ .
(٢) " بتصرّف " من الدر المصون ٤٣٣/١٠ .
(٣) انظر : البحر المحيط ٢٦٠/١٠ .
(٤) " بتصرّف " من الدر المصون ٤٣٣/١٠ .

ومن هنا لم يكن أبو عبيد[١] القاسم بن سلام محقًّا حين اختار أن يتعمد الوقف على ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ ، ﴿حِسَابِيَهْ﴾ ، ﴿مَالِيَهْ﴾ ، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ ، ﴿مَا هِيَهْ﴾ ؛ ليوافق اللغة في إلحاق الهاء في السكت ، ويوافق خط المصحف ، وكذا لم يكن أبو حاتم[٢] على صواب حين اختار قراءة الإمام يعقوب ومن معه – بحذف هاء السكت وصلاً – إتباعًا للغة ، وذلك لأن " أئمّة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربيّة ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربيّة ، ولا فشو لغة ؛ لأن القِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا "[٣] . ورحم الله أبا حيان[٤] حيث قرّر ما نصه : " وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلُّها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية " .

وعلى هذا فلا يلتفت – كما قال السمين – إلى قول الزهراوي ، وكذا إلى قول الزجاج ، والنحاس ، ومن تبعهم في تلحين ، أو تضعيف قراءة من قرأ بإثبات هاء السكت وصلاً ، والله أعلى وأعلم .

---

(١) انظر : الجامع ١٨/٢٦٩ .
(٢) انظر : الجامع ١٨/٢٦٩ ، وفتح القدير ٥/٤٠٣ .
(٣) انظر : النشر لابن الجزري ١/١٠ ، ١١ .
(٤) انظر : البحر المحيط ٢/٥٨٨ .

المَبْحَثُ السَّادِسُ

الحــذف

﴿ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾

(سورة فاطر من الآية ٤٣)

حذف حركة الإعراب تخفيفًا :

القراءة : قرأ حمزة وحده : ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ﴾ – بسكون الهمزة وصلاً – ، وقرأ الباقون : ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ – بكسر الهمزة وصلاً –[١] .

المعترض : ذكر السمين[٢] أن بعض النحاة وغيرهم تجرّأوا على قراءة حمزة ، ونسبوها إلى اللحن ، يقول : " وقد تَجَرَّأَتِ النحاةُ وغيرُهم على هذه القراءةِ ونسبوها لِلَّحْنِ ، ونَزَّهوا الأعمشَ عَنْ أَنْ يكونَ قرأ بها[٣] . قالوا : وإنّما وَقَفَ مُسَكِّنًا ، فظُنَّ أنه واصَلَ فَغُلِطَ عليه " .

تعقيب : لم يحدّد السمين ﷺ هؤلاء النحاة أو غيرهم ، وبالرجوع إلى ما بين يدي من مصادر وجدت أن ممّن لحنها : أبو العباس المبرد ، وأبو إسحاق الزجاج ، وأبو منصور الأزهري ، وأبو جعفر النحاس ، ومكي بن أبي طالب ، والزمخشري ، وهاك بعض أقوالهم :

---

(١) انظر : السبعة ص٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ومعاني القراءات ص٣٩٧ ، ٣٩٨ ، والحُجّة للفارسي ٦/٣٠ – ٣٣ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥٩٤ ، والكشف لمكي ٢/٢١٢ ، ٢١٣ ، وإبراز المعاني ص٦٥٦ ، ٦٥٧ ، والبحر ٩/٤١ ، ٤٢ ، والدر المصون ٩/٢٤١ ، والنشر ٢/٣٥٢ ، والإتحاف ٢/٣٩٤ ، ٣٩٥ ، وغيث النفع ص٣٣٠ ، والوافي ص٢٤٥ ، وطلائع البشر ص٢٢٤ .

(٢) انظر : الدر المصون ٩/٢٤١ .

(٣) نسب إلى الأعمش – من الشواذ – أنّه قرأ بها أيضًا .. انظر : البحر المحيط ٩/٤١ ، والدر المصون ٩/٢٤١ ، والنشر ٢/٣٥٢ ، والإتحاف ٢/٣٩٤ ، وفتح القدير ٤/٥٠٠ ، وقراءة الأعمش ص٣٠ ، ٣١ .

- فنُسب إلى المبرد(١) أنّه قال : " إن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر ؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت للفروق بين المعاني " .

- وقال الزجاج(٢) : " وقرأ حمزة : ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئْ﴾(٣) على الوقف ، وهذا عند النحويّين الحذاق لحن ، ولا يجوز ، وإنّما يجوز مثله في الشعر للاضطرار ... " ، وشرع في ذكر بعض الشواهد وتأولها ، وضعّف قراءة أبي عمرو : ﴿بَارِئْكُمْ﴾(٤) – بالسكون – وقال : " إنّه كان يختلس ، كما روى ذلك سيبويه(٥) ، وأن من رواها بالسكون فلم يضبط ذلك " .

- وقريبًا مما سبق ذكَرَ الأزهري(٦) ، حيث قال : " تسكين الهمزة في قوله : ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ﴾ عند أهل العربيّة غير [جائز](٧) " ، ثم ذكر أن ذلك لا يجوز إلاّ للشاعر المضطر ، وقارئ القرآن الكريم غير

---

(١) لم أهتد إلى هذا القول في (المقتضب) أو (الكامل) ، وقد نسبه إليه النحاس في إعراب القرآن ٣/٢٥٦ ، وأبو شامة في إبراز المعاني ص٦٥٦ ، والقرطبي في الجامع ١٤/٣٥٨ ، وأبو حيان في البحر ٩/٤١ ، وأ.د/ مُحمّد عضيمة في (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ق١ جـ١ ص٥٥ .
هذا ، وقد سبق عند الآية ٥٤ من سورة البقرة أن المبرد نسب إليه تضعيف قراءة أبي عمرو بن العلاء : ﴿بَارِئْكُمْ﴾ – بالسكون – ، ورُدّ عليه هناك ، فراجعه في الجزء الأول من (دفاع السمين) ص٣٧ – ٤١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والمحرر ٤/٤٣ .

(٣) سورة فاطر – جزء من الآية ٤٣ .

(٤) سورة البقرة – جزء من الآية ٥٤ .. وراجع التعليق عليها في جـ١ ص٣٧ – ٤١ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/٢٠٢ ، والدر المصون ١/٢٦٢ .

(٦) انظر : معاني القراءات ص٣٩٨ .

(٧) في الكتاب (جائزة) والسياق يقتضي ما أثبته .

مضطر إلى تسكين متحرّك ، أو تحريك ساكن .

وتبع النحاسُ[1] المبردَ والزجاجَ في تضعيف القراءة وتلحينها وتأويل الشواهد الشعريّة التي يمكن الاستشهاد بها على قراءة حمزة ، وزاد[2] : " وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش – على جلالته ومحله – يقرأ بهذا ، وقال : إنما كان يقف عليه فغلط من ادعى عنه قال ، والدليل على هذا أنه تمام الكلام ، وإن الثّاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه ، والحركة في الثّاني أثقل منها في الأوّل ؛ لأنها ضمة بين كسرتين " .

- وضعفها مكي[3] حيث ذكر في توجيهها أنّه أسكن الهمزة تخفيفًا ، وقال : " وهو على ذلك ضعيف ؛ لأنه حذف علامة الإعراب " ، أو أنّه نوى الوقف على الهمزة – أي : أجرى الوصل مجرى الوقف – وقال : " وهو ضعيف ؛ لأنه لو نوى الوقف لخفّف الهمزة في الوصل ... " ، ثم قال : " وقرأ الباقون بهمزة مكسورة على الأصل ، وهو المختار ؛ لأنه الأصل " .

- وضعفها الزمخشري[4] حيث قال : " ولعله اختلس ، فظُنّ سكونًا ، أو وقف وقفة خفيفة ، ثم ابتدأ ﴿وَلَا يَحِيقُ﴾ . وتبعه في ذلك – دون

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٥٦ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر : الكشف لمكي ٢/٢١٢ ، ٢١٣ .
(٤) انظر : الكشاف ٣/٢٧٨ .

إشارة إليه – أبو السعود العمادي[1] حيث قال : " ولعله اختلاس ظُنّ سكوتًا ، أو وقف وقفة خفيفة " .

وبالتأمّل في أقوال الطاعنين نجد أنهم ارتكنوا في تلحينها إلى أنّه لا يجوز حذف حركات الإعراب ؛ لأنها جاءت للفروق بين المعاني وحذفها يخل بذلك ، وأن هذا لا يجوز إلاّ للشاعر المضطر ، أو أن هذا اختلاس فظنه الرواة إسكانًا ، وهذا من وهم الرواة في النقل ، وعدم الضبط في الأداء ! وأنهم ينأون بالأعمش عن القراءة بها .

دفاع السمين : دافع السمين[2] ﷺ عن قراءة حمزة بقوله : " وقد احتجَّ لها قومٌ آخرون بأنه إجراءٌ للوَصْلِ مُجْرَى الوقفِ ، أو أَجْرى المنفصلَ مُجْرى المتصلِ . وحَسَّنه كونُ الكسرةِ على حَرْفٍ ثقيلٍ بعد ياءٍ مشددةٍ مكسورةٍ . وقد تقدَّم أنَّ أبا عمروٍ يَقْرأ : ﴿إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾[3] – بسكونِ الهمزةِ – فهذا أَوْلَى لزيادةِ الثقلِ ههنا . وقد تقدَّمَ هناك أمثلةٌ وشواهدُ فعليك باعتبارِها " .

تعقيب : اختصر السمين ﷺ دفاعه عن قراءة حمزة ؛ لأنه سبق أن دافع عن قراءة أبي عمرو : ﴿بَارِئْكُمْ﴾ – بالسكون ، وهي مثلها – ، وذكر هناك شواهد على ذلك[4] ، فأفاض وأجاد ثم قال[1] :

(١) انظر : تفسير أبي السعود ٧/١٥٦ .
(٢) انظر : الدر المصون ٩/٢٤١ .
(٣) سورة البقرة – جزء من الآية ٥٤ .. وانظر : الدر المصون ١/٢٦٢ – ٢٦٤ .
(٤) انظر : الدر المصون ١/٣٦٢ – ٣٦٤ .. وراجع تعليقي على هذه القراءة في الجزء =

" وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة رحمه الله في قوله تعالى : ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ وَلَا﴾[2] ، فإنه سكّن همزة ﴿ٱلسَّيِّئْ﴾ وَصْلاً ، والكلامُ عليهما واحد " ، وأوجه الدفاع عن هذه القراءة تتلخص فيما يأتي :

أولاً : قولهم : " إن فيها حذف حركة الإعراب ، وهذا لا يجوز ؛ لأنها جاءت للفرق بين المعاني ، وحذفها يخل بذلك " يجاب عنه بأن : " هذه ليست بحجة ، بل هي خطابة فلا يعترض بها على قراءة متواترة ؛ إذ لا تُقابل اليقينيّات بالخطابات ، بل قولهم : لا يجوز ، ممنوع ؛ لأن التسكين لأجل التخفيف كتسكين أبي عمرو البصري ﴿بَارِئْكُمْ﴾ نحوه ، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف وهو شائع مستفيض في كلام العرب : نظمًا ونثرًا . ويحسن هذا التسكين هنا وجوه :

الوجه الأوّل : أنّه وقع في الآخر ، وهو محل التغيير .

الوجه الثّاني : أنّه وقع بعد حركات .

الوجه الثالث : أن حركته ثقيلة – وهي الكسر – ، لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجرارًا قويًّا .

الوجه الرابع : أن الحركة وقعت على حرف ثقيل .

الوجه الخامس : أن قبله مشددين ، والموالي منهما حرف ثقيل "[3] .

= الأول من (دفاع السمين عن القراءات المتواترة) ص٣٧ – ٤١ .

(١) انظر : الدر المصون ١/٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٢) سورة فاطر – جزء من الآية ٤٣ .. وهي موضع القضية هنا .

(٣) انظر : غيث النفع للصفاقسي ص٣٣٠ ، ٣٣١ " بتصرّف يسير " .

ثانيًا : تأويلهما بعض الشواهد التي وردت على ذلك فيه تكلّف ، حيث قالوا : " إن الرجز :

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ[1]

رُوِي :

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِ قَوِّمِ

وقول الشاعر :

فاليَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ∴ إثْمًا مِنَ اللّهِ ولا واغِلِ[2]

رُوِي :

فاليَوْمَ فاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ∴ ....

وعلى ذلك فلا شاهد فيهما[3] ، وما تأولوه مخالف لإجماع النحاة الذين ذكروا هذين الشاهدين بالرواية المشهورة ، التي يستشهد بها على قراءة حمزة وأبي عمرو .

وإن سلّمنا جدلاً بصحّة تأويلهما لهذين الشاهدين ، فهناك شواهد أُخَر وردت على ذلك منها قول الشاعر :

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَوْعِدُكُمْ ∴ وَنَهْرُ تِيرِى فَمَا تَعرِفْكُمُ العَرَبُ[4]

فسكن حركة الإعراب في (تعرِفْكُم) ، وقول الآخر :

---

(١) مرّ التعليق عليه في الجزء الأول ص٣٩ .
(٢) مرّ التعليق عليه في الجزء الأول ص٣٨ .
(٣) ممّن تأولهما وردهما الزجاج في معاني القرآن ٢٧٥/٤ ، وتبعه النحاس في إعراب القرآن ٢٥٦/٣ ، وابن عطيّة في المحرر ٤٤٣/٤ .
(٤) مرّ التعليق عليه في الجزء الأول ص٣٨ .

رُحْـتِ وَفِـي رِجْلَيْـكِ مَـا فِيهِمَـا .·. وَقَـدْ بَـدَا هَنْـكِ مِـنَ الْمِئْـزَرِ[1]

فسكن حركة الإعراب في (هَنْكِ) .

ثالثًا : ورود نظير لها من قراءة متواترة أيضًا هي قراءة أبي عمرو : ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾[2] – بإسكان الهمزة – .

رابعًا : إن القراءة الصحيحة المتواترة لا تحتاج إلى شاهد ، يقول الشيخ علي النوري[3] : " إن القراءة الصحيحة المتواترة أقوى شاهد ، فهي لا تحتاج إلى شاهد ، وإلا تسلسل " ، ويؤكّد ذلك الشيخ سليمان الجمل[4] فيقول : " اعلم أن موافقة العربيّة إنما هي شرط لصحة القراءة إذا كانت بطريق الآحاد ، وأمّا إذا ثبتت متواترة فيستشهد بها ، لا لها " .

خامسًا : تنزيههم الأعمش عن أن يقرأ بها وإنكارهم لها ، كمن ينكر الشمس في رابعة النهار ، فقد نسبها إلى الأعمش جماعة من العلماء الثقات كالفراء ، وأبي حيان الأندلسي ، والسمين الحلبي ، وابن الجزري ، والبنا الدمياطي ، والإمام الشوكاني[5] . كما أنّه قرأ بها مع حمزة والأعمش : أبو عمرو والكسائي – في رواية عنهما – ، يقول ابن الجزري[6] : " وَرَوَاهَا الْمُنَقَّرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ،

---

(١) مرّ التعليق عليه في الجزء الأوّل ص٣٨ .
(٢) سورة البقرة – جزء من الآية ٥٤ .. وسبق التعليق عليها في الجزء الأوّل ص٣٧ – ٤١ .
(٣) انظر : غيث النفع ص٧٩ ، والقراءات واللهجات ص١٧٦ .
(٤) انظر : حاشية الجمل على الجلالين ١/١٥ ، والقراءات واللهجات ص١٧٦ .
(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٧١ ، والبحر ٩/٤١ ، والدر المصون ٩/٢٤١ ، والنشر ٢/٣٥٢ ، والإتحاف ٢/٣٩٤ ، وتفسير الشوكاني ٤/٥٠٠ ، وقراءة الأعمش ص٣٠ .
(٦) انظر : النشر ٢/٣٥٢ ، ونقله عنه البنا في الإتحاف ٢/٣٩٤ .

وَقَرَأْنَا بِهَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شُرَيْحٍ عَنِ الْكِسَائِيِّ – وَنَاهِيكَ بِإِمَامَيِ الْقِرَاءَةِ وَالنَّحْوِ : أَبِي عَمْرٍو وَالْكِسَائِيِّ – " .

سادسًا : اتهامهم الرواة بعدم الضبط في الأداء ، أو الوهم في النقل ، كما ذكر الزمخشري وغيره ، اتهام باطل لا أساس له من الصحة ، فهؤلاء الرواة كانوا من العدل ، والثّقة ، والأمانة ، والضبط ، بمكان كبير ، ويعلمون الفروق الدقيقة بين الاختلاس ، والتسهيل ، والروم ، والإشمام ... ، ورحم الله ابن الجزري[1] حيث قال : " إن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ، ولا بصيرة ، ولا توقيف ، فقد ظن ما هم منه مبرأون ، وعنه منزهون " .

هذا ، وللعلاّمة ولي الله الشيخ على النوري كلام طيّب بليغ في الرّدّ على الزمخشري وغيره ممّن طعنوا في قراءة حمزة هذه ، أنقله بنصه – مع طوله – لنفاسته وقوّته ، يقول[2] : " وقول الزمخشري[3] : (لعله اختلس فظُنّ سكونًا ، أو وقف وقفة خفيفة ، ثم ابتدأ ، فظنوه سكن في الوصل) مشعر بغلط الرواة ، وهو باطل ؛ لأنّا لو أخذنا بهذه التجويزات العقليّة في حَمَلَة القرآن ، لأدّى ذلك إلى الخلل فيه ، بل في تحمله ، لاسيّما فيما فيه مخالفة الجمهور ، فعندهم فيه مزيد اعتناء " ، ثم يبيّن فضلهم وعلمهم بلغة العرب فيقول : " وهم أعلم بالعربيّة ، وأشد لها استحضارًا ، وقرب بها عهدًا ممّن يعترضُ عليهم ، وينسبهم للوهم

---

(١) انظر : النشر ٢/٢١٤ .
(٢) انظر : غيث النفع ص٣٣١ .
(٣) انظر : الكشاف ٣/٢٧٨ .

والغلط بالتجويزات العقليّة " . ثم يبيّن مكانة بعض الرواة الذين أخذوا عن الإمام حمزة الزيات فيقول : " ولم يكن يتصدر في تلك الأزمان الفاضلة لإقراء كتاب الله إلاّ من هو أهل لذلك ، كهذا الإمام الجليل أبي مُحمّد سليم بن عيسى(١) ، أجَلّ من أخذ عن حمزة ، قرأ عليه القرآن عشر مرّات ، وتولّى مجلس الإقراء بعده بأمره بالكوفة ، وسمع الحديث من سفيان الثوري ونظرائه ، وكل من كان من رفقائه يقرأ على حمزة قرأ عليه ، لجودة فهمه ، وكثرة إتقانه . قال يحيى بن المبارك(٢) : كنا نقرأ على حمزة ، ونحن شباب ، فإذا جاء سليم ، قال لنا حمزة : تحفظوا وتثبتوا جاء سليم ؛ لأنه كان من أحذق الناس بالقراءة ، وأقومهم بالحرف ، فكيف ينسب مثل هذا الإمام إلى الوهم والغلط في كتاب الله ﷻ ؟! " .

ثم يختم كلامه ببيان رأيه في الزمخشري وأمثاله من الطاعنين فيقول : " لكن ، لا شك – والله أعلم – أن الزمخشري ونظراءه ممّن اعتقاده فاسد من النحويّين وغيرهم لا معرفة لهم بأحوال أهل السنّة ، وجاهلون بأقدارهم كُلّ الجهل ؛ لأنّهم لبغضهم لهم ، واعتقاد أنّهم على غير الحق لا ينظرون في أحوالهم السّنيّة ، وسيَرِهم المرضية ، فمهما تخيل لهم شيء أخذوا يبحثون ، عافانا الله مما ابتلاهم به ، ورزقنا الأدب التام مع أولياء الله ورسوله ﷺ وخواص عباده ، وجمعنا

---

(١) انظر : غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري ٣١٨/١ ، ٣١٩ ترجمة رقم (١٣٩٧) ، وقال عنه : " ضابط ، محرر ، حاذق ... توفي سنة (١٨٨هـ) ، وقيل : سنة (١٨٩هـ) .
(٢) المصدر السابق ص٣١٩ ، وفيه (يحيى بن عبد الملك) .

وجميع أحبتنا معهم على موائد ضيافة رسول الله ﷺ لهم في فراديس الجنان ، آمين " .

سابعًا : أن هذه قراءة متواترة لا يمكن ردّها ، أو الطعن فيها ، ورحم الله ابن القشيري[1] حين قال : " ما ثبت بالاستفاضة والتواتر أن النّبيّ ﷺ قرأه فلابد من جوازه ، ولا يجوز أن يقال : إنه لحن ، ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه وإن كان هو فصيحا " .

وبعد ؛ فقد بان ضعف ما ارتكن إليه الطاعنون في قراءة حمزة ، وطاح ما استدلّوا به ، وتكون هذه القراءة المتواترة ثابته – ولله الحمد – ولها من لغة العرب وجوه ، ونظائر ، سواء أكان ذلك من حيث الحذف للتخفيف ، أم من إجراء الوصل مجرى الوقف ، وقد وجهها بذلك ، ودافع عنها قبل السمين وبعده كثير من العلماء الثّقات كالفراء ، والفارسي ، وأبي زرعة ، وأبي حيان ، وابن الجزري ، وأحمد البنا ، والشوكاني[2] .

****

(١) انظر : قوله هذا في : إبراز المعاني ص٦٥٧ ، والجامع ٣٥٩/١٤ ، والبحر ٤٢/٩ ، والإتحاف ٣٩٤/٢ .

(٢) راجع : معاني القرآن للفراء ٣٧١/٢ ، والحُجّة للفارسي ٣٠/٦ – ٣٣ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥٩٤ ، والبحر المحيط ٤١/٩ ، ٤٢ ، والنشر لابن الجزري ٣٥٢/٢ ، والإتحاف ٣٩٥/٢ ، وفتح القدير ٥٠٠/٤ .

﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾

(سُورَةِ العَلَقِ الآيتان ٦ ، ٧)

حذف الألف تخفيفاً :

القراءة : قرأ قنبل عن ابن كثير من رواية ابن شنبوذ والقواس وابن مجاهد ، وأكثر الرواة عنه : ﴿أَن رَّءَهُ﴾ – بغير ألف بعد الهمزة ، مثل وزن (رَعَهُ) – ، وقرأ الباقون وقنبل من رواية الزينبي : ﴿أَن رَّءَاهُ﴾ – بألف بعد الهمزة ، مثل وزن (رعاه) –[1] .

المعترض : ذكر السمين[2] أن ابن مجاهد حين قرأ برواية قنبل الأولى : ﴿أَن رَّءَهُ﴾ نسبه فيها إلى الغلط ، يقول السمين[3] : " ولَمَّا روى ابن مجاهد[4] هذه القراءةَ عن قنبل ، وقال : قرأتُ بها عليه ، نَسَبه فيها إلى الغلط " .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجزاء عن أمانته العلميّة ودقّته في نسبة كُلّ قول إلى صاحبه ، فقد وجدت ابن مجاهد يقول ما

(١) انظر : السبعة ص٦٩٢ ، ومعاني القراءات ص٥٥٣ ، والحُجّة للفارسي ٤٢٣/٦ – ٤٢٦ ، وحُجّة أبي زرعة ص٧٦٧ ، والكشف ٣٨٣/٢ ، ٣٨٤ ، وإبراز المعاني ص٧٢٦ ، ٧٢٧ ، والدر المصون ٥٨/١١ ، والنشر ٤٠١/٢ ، ٤٠٢ ، والإتحاف ٦١٩/٢ ، ٦٢٠ ، وغيث النفع ص٣٩٠ ، والوافي ص٢٦٩ ، وطلائع البشر ص٢٨٣ .
(٢) انظر : الدر المصون ٥٨/١١ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) انظر : السبعة لابن مجاهد ص٦٩٢ .

نصه[1] : " قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل : ﴿ أَن رَّءَهُ ﴾ – بغير ألف بعد الهمزة وزن (رَعَهُ) ، وهو غلط ؛ لأن ﴿رَّءَاهُ﴾ مثل (رَعاه) مُمالاً وغير مُمال " . وتبعه في ذلك بعض العلماء كأبي منصور الأزهري[2] الذي ذكر القراءتين السابقتين ، ثم قال عن الثانية : " وهذا هو الصحيح ، وما رواه قنبل فخارج عن اللغة " ، وأبي عليّ الفارسي[3] الذي ضعف ما وُجهت به قراءة قنبل الأولى : ﴿ رَّءَهُ ﴾ ، ومكي بن أبي طالب[4] ، الذي ذكر لقراءة قنبل الأولى أكثر من أربع علل ، ضعّفها كلّها ، قائلاً عن أشهرها : " وهو بعيد في القياس ، والنظر ، والاستعمال " !!

فقد رأيت تفاوت أحكامهم على هذه القراءة بأنها : غلط ، أو خارجة عن اللغة ، أو عللها ضعيفة .

دفاع السمين : دافع السمين[5] رحمه الله عن قراءة قنبل بالقصر في ﴿ رَّءَهُ ﴾ من جهتين :

أولاهما : توجيهه لها بقوله[6] : " وهو مقصورٌ مِنْ ﴿رَّءَاهُ﴾ في

(1) انظر : السبعة ص٦٩٢ .
(2) انظر : معاني القراءات للأزهري ص٥٥٣ .
(3) انظر : الحُجَة ٦/٤٢٣ – ٤٢٦ .
(4) انظر : الكشف لمكي ٢/٣٨٣ ، ٣٨٤ .
(5) انظر : الدر المصون ١١/٥٨ .
(6) المصدر السابق .

قراءةِ العامَّةِ ، ولا شكَّ أنَّ الحَذْفَ في مثْلِه جاء قليلاً كقولِهم : أصابَ الناسَ جَهْدٌ ، ولو تَرَ أهلَ مكةَ[1] – بحَذْفِ لامِ (تَرَى) – ، وقولِ الآخرِ :

وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فيما وَصَّنِي[2]

يريد : وصَّاني " .

والثانية : ردّه على تغليط ابن مجاهد لقنبل بقولـه : " ولا يَنْبغي ذلك ؛ لأنه إذا ثبتَتْ قراءة ولها وجهٌ – وإنْ كان غيرُه أشهرَ منه – فلا يَنبغي أَنْ يُقْدِمَ على تَغْليطِه " .

تعقيب : رحم الله شيخنا السمين ، وأجزل له المثوبة جزاء وفاقًا عن دفاعه عن هذه القراءة المتواترة ، وغيرها من القراءات المتواترة ، وكان ردّه واضحًا قويًّا ؛ لأن هذه القراءة ثبت لها شروط الصحة والتواتر ، فهي صحيحة السند ، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ، ووافقت أحد وجوه اللغة العربيّة[3] ، ولذا قال وقرّر ابن القشيري[4] :

---

(١) راجع هذا القول في : الحُجّة للفارسي ٤٢٣/٦ ، وحُجّة أبي زرعة ص٧٦٧ ، والكشف لمكي ٣٨٣/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٨٢٧/٢ ، وإبراز المعاني ص٧٢٧ ، والبحر ٥٠٨/١٠ .

(٢) من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ص١٨٧ ، جمع (وليم بن الورد) . والرجز في : الحُجّة للفارسي ٤٢٤/٤ ، ٤٢٤/٩ ، والخصائص ٢٩٥/٢ ، ٣١٩ ، والبحر ٥٠٨/١٠ ، ومعجم شواهد العربيّة ص٥٥٣ .

(٣) راجع هذا الضابط في : النشر ٩/١ ، والإتقان ٢١٠/١ – ٢١٥ ، والإتحاف ٧٠/١ ، وغيث النفع ص١٧ ، ١٨ ، ومناهل العرفان ٤١٥/١ – ٤٢٩ .
وراجع شرحي لهذا الضابط في الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص٢٢ – ٢٥ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ص٦٥٧ ، والجامع ٣٥٩/١٤ ، والبحر المحيط ٤٢/٩ ، والإتحاف ٣٩٤/٢ .

" ما ثبت بالاستفاضة والتواتر أن النبي ﷺ قرأه فلابد من جوازه ، ولا يجوز أن يقال : إنه لحن ، ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه وإن كان هو فصيحا " .

ويعضُد ما ردّ به السمين أن كثيرًا من العلماء السابقين عليه ردّوا أيضًا على ابن مجاهد – أوّل من غلّط قراءة قنبل – ، من هؤلاء العلماء : أبو شامة الدمشقي(١) الذي نقل عن كبار علماء القراءات من شيوخه وغيرهم ردّهم على ابن مجاهد ، من ذلك قوله : " وقال الشيخ الشاطبي رحمه الله فيما قرأته بخط شيخنا أبي الحسن رحمه الله رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من القصر ، خلاف ما اختاره ابن مجاهد "(٢) ، وقال أيضًا : " وقرأت في حاشية النسخة المقروءة على الناظم رحمه الله : زعم ابن مجاهد أنه قرأ بهذا عليه – أي على قنبل – وردّه ، ورآه غلطًا ، هكذا في السبعة(٣) ، ولم يتعرض في (الكتاب) له ؛ لما علم من صحة الرواية فيه . قال : وإذا صح تصرّف العرب في (رأيا) بالقلب ، وبحفظ الهمزة ، فكيف ينكر قصر الهمزة إذا صحت به الرواية ؟! "(٤) . ثم ذكر نقولاً عن كثير من علماء القراءات كالداني ، وابن غلبون ، وأبيه : أنهم ذكروا الروايتين عن قنبل : القصر ، والمد ، بل عول بعضهم على رواية القصر(٥) . ثم أكّد كلامه

(١) راجع : إبراز المعاني ص٧٢٦ ، ٧٢٧ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر : السبعة لابن مجاهد ص٦٩٢ .
(٤) انظر : إبراز المعاني ص٧٢٦ .
(٥) المصدر السابق .

بقوله[1] : " قلت : وأنشدني الشيخ أبو الحسن رحمه الله لنفسه بيتين بعد هذا البيت ، حالة قراءتي لشرحه عليه في الكرة الأخيرة ، التي لم نقرأ عليه بعدها :

وَنحن أخذنا قصرَهُ عن شيوخنا ∴ بنصٍّ صحيحٍ صحَّ عنه فَبَجَّلاَ

ومن ترك المرويَّ من بعد صحةٍ ∴ فقد زل في رأي رأى متخيلا

ومنهم العلاّمة أبو حيان الأندلسي[2] ، الذي أفاد منه شيخنا السمين في الردّ والتوجيه لهذه القراءة المعترض عليها .

ولله دَرُّ ابن الجزري[3] رحمه الله حيث كان معتدلاً وسطًا في معمعة الخلاف حول قراءة قنبل ، وهل الصحيح فيها القصر أو المد ؟ ورأيه في ردّ بعض العلماء على ابن مجاهد ، وإنكارهم لما نسب إليه ، استمع إليه يقول بعد عرض ذلك ومناقشته مناقشة طيّبة : " وَلاَ شَكَّ أَنَّ الْقَصْرَ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ مِنْ طَرِيقِ الأَدَاءِ ، وَالْمَدُّ أَقْوَى مِنْ طَرِيقِ النَّصِّ ، وَبِهِمَا آخُذُ مِنْ طَرِيقِهِ جَمْعًا بَيْنَ النَّصِّ وَالأَدَاءِ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ لَمْ يَأْخُذْ بِالْقَصْرِ ، فَقَدْ أَبْعَدَ فِي الْغَايَةِ ، وَخَالَفَ الرِّوَايَةَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ "[4] . ووافقه في ذلك ولي الله الصفاقسي[5] .

(١) انظر : إبراز المعاني ص٧٢٧ .
(٢) راجع وقارن كلام أبي حيان في البحر ٥٠٨/١٠ ، ودفاع السمين في الدر ٥٨/١١ ، وقد نقلته عنه في (دفاعه عن القراءة) ص١١٦ .
(٣) راجع : النشر ٤٠١/٢ ، ٤٠٢ .
(٤) المصدر السابق .
(٥) انظر : غيث النفع ص٣٩٠ .

﴿ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾
(سُورَةُ الأَنبِيَاءِ الآيَةُ ٨٨)

حذف النون الثانية من المضارع ﴿ نُنجِّي ﴾ للتخفيف :

القراءة : قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم : ﴿ نُجِّيْ ﴾ – بضم النون وتشديد الجيم وسكون الياء – ، وقرأ الباقون : ﴿ نُنْجِي ﴾ – بنونين : الأولى مضمومة والثّانية ساكنة ، وتخفيف الجيم –(١) .

المعترض : ذكر السمين ﷺ بعض العلماء الذين طعنوا في قراءة ابن عامر وأبي بكر كالزجاج والفارسي ، حيث قال(٢) : " وهذه القراءةُ متواترةٌ ، ولا التفاتَ على مَنْ طَعَن على قارئها ، وإنْ كان أبو علي قال(٣) : هي لحنٌ . وهذه جرأةٌ منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجّاج(٤) " . وأمّا الزمخشري(٥) فلم يَطْعن عليها ، إنما طعن على بعضِ الأوجهِ التي وجهت بها هذه القراءة .

تعقيب : لم يتوقّف الطعن في هذه القراءة على من ذكرهم

---

(١) انظر : السبعة ص٤٣٠ ، ومعاني القراءات ص٣١٠ ، والحُجّة للفارسي ٢٥٩/٥ ، ٢٦٠ ، وحُجّة أبي زرعة ص٤٦٩ ، ٤٧٠ ، والكشف لمكي ١١٣/٢ ، ١١٤ ، وإبراز المعاني لأبي شامة ص٥٩٩ – ٦٠١ ، والدر المصون ١٩١/٨ ، والنشر ٣٢٤/٢ ، وغيث النفع ص٢٩٤ ، والوافي ص٢٢٦ .
(٢) انظر : الدر المصون ١٩٣/٨ ، ١٩٤ .
(٣) انظر : الحُجّة ٢٥٩/٥ ، ٢٦٠ .
(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤٠٣/٣ .
(٥) انظر : الكشاف ١٩/٣ .

السمين ، بل سبق كلَّ هؤلاء : الفراء ، وربما كان أوّل من فتح بـــاب الطعن فيها ، حيث قال[1] : " وقد قرأ عاصم – فيما أعلم – : ﴿نُجِّيَ﴾ – بنونٍ واحدةٍ – ونصب ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، كأنه احتمل اللحـــن ، ولا نعلم لها جهة إلاّ تلك ؛ لأن ما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رَفعه " ، ثـــم يستدرك ذاكرًا وجهًا مما وُجّهت به فيقـــول : " إلاّ أن يكـــون أضـــمر المصدر في ﴿نُجِّيَ﴾ فنوى به الرفـــع ، ونـــصب ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، فيكون كقولك : ضُرِب الضربُ زيدًا ، ثم تكنى عن (الضرب) فتقول : ضُرِبَ زيدًا . وكذلك : نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين " . وتبعه في ذلـــك أبـــو منصور الأزهري[2] ، ذاكرًا مضمون كلامه ، ثم نقل كلام الزجاج في تضعيف وجه تخريجها الذي ذكره الفراء سابقًا ، فيقول[3] : " وقال أبو إسحاق النحوي[4] : من قال معناه : (نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين) فهو خطـــأ بإجماع النحويّين كلّهم ، لا يجوز : ضُرِب زيـــدًا ، وتريـــد : ضُـــرب الضربُ زيدًا ؛ لأنك إذا قلت : ضُرب زيدٌ ، فقد علم أن الذي ضـــربه ضرب ، فلا فائدة في إضماره ، وإقامته مقام الفاعل " .

وبضعفها قال مكي بن أبي طالب[5] ، ونقد كُلَّ وجه وُجّهت بـــه ،

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢١٠ .
(٢) انظر : معاني القراءات ص٣١٠ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣/٤٠٣ .
(٥) انظر : الكشف لمكي ٢/١١٣ ، ١١٤ .

واصفًا بعض الأوجه بالقبح ، والبعد ، والغلط[١] ، حاكمًا على هذه القراءة بأنها غير متمكّنة في العربيّة[٢] . وكان الزمخشري أخف حدّة منه ، حيث ضعف الوجه الذي ذكره الفراء فقط ، واصفًا صاحب هذا الوجه بأنه متعسّف بارد التعسّف[٣] ، وأعجب من ذلك تضعيف أبي شامة الدمشقي لهذه القراءة ، حيث ذكر آراء العلماء في تخريجها ، والحكم على هذه الأوجه بالضعف والبعد ، ثم قال[٤] : " وكُلّ ذلك ممّا يشهد بضعف هذه القراءة ، وعجبت ممن يذكرها ويترك غيرها ممّا هو شائع لغة ونقلا ، وموافق خطًا ، نحو : ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[٥] " .

دفاع السمين : ذكر السمين ﷺ أربعة أوجه في تخريج هذه القراءة[٦] ، ثم عقّب على ذلك بقوله[٧] : " وهذه القراءةُ متواترةٌ ، ولا التفاتَ على مَنْ طَعَن على قارئِها " .

تعقيب : في دفاع السمين عن هذه القراءة بأنّها متواترة حُجّة دامغة تلجم كُلّ معترض عليها من النحاة الذين وجدوها تصدم مع بعض القواعد التي قعدوها ، حين يبنى الفعل لما لم يُسم فاعله فيجب رفع

---

(١) انظر : الكشف لمكي ١١٣/٢ ، ١١٤ .
(٢) المصدر السابق ١١٣/٢ .
(٣) انظر : الكشاف ١٩/٣ .
(٤) انظر : إبراز المعاني ص٦٠١ .
(٥) سورة الأنبياء – جزء من آية ٣٥ .
(٦) انظر : الدر المصون ١٩١/٨ – ١٩٣ .
(٧) المصدر السابق ١٩٣/٨ .

الاسم الذي بعده على أنّه نائب عن الفاعل ، وفي هـذه القـراءة بقـي منصوبًا ، ومن هنا شنّوا الهجوم عليها ، ووصفوها باللحن ، وكان الأولى بهم إعادة النظر في هذه القاعدة التي يبدو أنها غير محكمة البنـاء[1] ، وعدم التسرّع في الهجوم على هذه القراءة المتواترة ، " والْقِرَاءَةَ سُـنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ لا مجال فيها للرأي والقياس "[2] ، وليس الغرض تصحيح القراءة بقواعد العربيّة ، بل تصحيح قواعد العربيّة بالقراءة[3] .

وليست كُلّ الأوجه التي وُجّهت بها هذه القراءة ضعيفة ، بل هناك وجه نسب إلى الأخفش الأصغر[4] استحسنه كثير من العلماء[5] ، ومفاده : أن الأصل ﴿نُنْجِي﴾ – بنونين – ، فحذفت إحدى النونين لاجتماعهما ، كما تحذف إحدى التاءين لاجتماعهما ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[6] والأصـل : (ولا تتفرّقوا) . ويشهد لذلك أن عاصـمًا يقـرأ ﴿نُجِّيْ﴾ – بإسكان الياء – ، ولو كان ماضيًا لانفتحت اللام[7] .

---

(١) انظر : أثر القراءات السبع – أ.د/ بكار ص١١٤ ، ١١٥ .
(٢) انظر : النشر لابن الجزري ١/١٠ ، ١١ .
(٣) انظر : الإنصاف لابن المنير ٢/٤٢ (مطبوع بحاشية الكشاف) .
(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٦ ، والخصائص ١/٣٩٩ ، والجـامع للقرطبـي ١١/٣٣٥ ، والأخفش الأصغر – د/ مُحمّد حسين ص٢٦٤ .
(٥) منهم : أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/٥٦ ؛ وابن جنّـي فـي الخـصائص ١/٣٩٩ ؛ وابن الشجري في أماليه ٢/٥١٩ ، ٥٢٠ ، وقال عن هذا الوجـه : إنّـه خطر له ، والحق أنّه مسبوق به من الأخفش الأصغر ؛ وأبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني ص٦٠١ ؛ والسمين الحلبي في الدر المصون ٨/١٩١ ؛ وابـن هـشام فـي أوضح المسالك ٤/٤١٠ .
(٦) سورة آل عمران – جزء من الآية ١٠٣ .
(٧) راجع : إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٦ ، والخصائص ١/٣٩٩ ، وإبراز المعاني ص٦٠١ .

وأمـا تضعيف العكبري لهذا الوجـه بقوله[1] : " وَهَذَا ضَعِيفٌ أَيْضًا لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ النُّونَ الثَّانِيَةَ أَصْلٌ – وَهِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ – ، فَحَذْفُهَا يَبْعُدُ جِدًّا .

وَالثَّانِي : أَنَّ حَرَكَتَهَا غَيْرُ حَرَكَةِ النُّونِ الأُولَى ، فَلاَ يُسْتَثْقَلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِخِلاَفِ ﴿تَظَاهَرُونَ﴾[2] ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : تَتَحَامَى الْمَظَالِمُ ، لَمْ يَسُغْ حَذْفُ التَّاءِ الثَّانِيَةِ " .

فيرد عليه بأن كون الثّانية أصلاً لا أثر له في منع الحذف ، ألا ترى أن النحويّين اختلفوا في (إقامة) و(استقامة) ؛ أي الألفين المحذوفة ؟[3] مع أن الأولى أصل ، لأنها عين الكلمة . وأمّا اختلاف الحركة فلا أثر له أيضًا ؛ لأن الاستثقال باتّحاد لفظ الحرفين على أيّ حركة كانا[4] .

يؤكّد ما سبق بعض القراءات الأُخَر التي حذفت فيها النون الثّانية ، كقراءة ابن كثير وأهل مكّة وخارجة عن أبي عمرو : ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾[5] أراد : " وننُزّل الملائكة " ؛ إلاّ أنّه حذف النون الثّانية التي هي فاء فعل (نزّل) لالتقاء الساكنين تخفيفًا ، وشبهها بما حذف من أحد المثلين في

---

(١) انظر : التبيان ٢/٩٢٥ .

(٢) سورة البقرة – جزء من الآية ٨٥ .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/١٥١ ، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش – د/ أحمد إبراهيم ص٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٤) انظر : الدر المصون ٨/١٩٢ .

(٥) سورة الفرقان – جزء من الآية ٢٥ .. وانظر : المحتسب ٢/١٢٠ ، ١٢١ ، وإعراب الشواذ للعكبري ٢/١٩٩ ، والبحر المحيط ٨/١٠٠ ، والدر المصون ٨/٤٧٧ .

نحو قولهم : أنتم تفكرون ، وتطهرون ، وهم يريدون : تتفكرون وتتطهرون ، ومثل ذلك قراءة : ﴿ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ويريد : نُنَجِّي ، فحذف النون الثّانية ، وإن كانت أصلاً لما ذكرنا[١] ، أي شبهها – لاجتماع المثلين – بالزائدة ، فهذا تشبيه أصل بزائد[٢] .

ويقوّي قراءة ابن عامر وأبي بكر : ﴿ نُجِّيَ ﴾ وأنه أراد : (نُنَجِّي) مجيء الماضي قبله على (فعّلنا) – بتشديد العين – في قوله : ﴿ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ﴾ ، فلما جاء الماضي على (فعّلنا : نجّينا) قوبل بـ ﴿ نُنجِي ﴾[٣] .

وبعد ؛ فتكون هذه القراءة المتواترة صحيحة مقبولة ، ولها هذا الوجه من العربيّة ، ولذا استحسنها أبو عبيد حيث قال[٤] : " هذه القراءة أحب إليّ ؛ لأنّا لا نعلم المصاحف في الأمصار كلّها كُتبت إلاّ بنون واحدة ، ثم رأيتها في الذي يسمى الإمام (مصحف عثمان) أيضًا بنون واحدة " ، ويكون حينئذ قد اجتمع لهذه القراءة الشروط الثلاثة لتواترها ، وهي : موافقة العربيّة – ولو بوجه – ، وموافقة أحد المصاحف العثمانيّة – ولو احتمالاً – ، وصحة سندها[٥] . ورحم الله الشيخ عليّ

---

(١) راجع : المحتسب ١٢٠/٢ ، ١٢١ .
(٢) المصدر السابق ١١١/٢ .
(٣) راجع : أمالي ابن الشجري ٥٢٠/٢ .
(٤) انظر : إبراز المعاني ص٥٩٩ ، والبحر ٤٦٢/٧ ، وغيث النفع ص٢٩٤ .
(٥) راجع : النشر ٩/١ ، والإتقان ٢١٠/١ – ٢١٥ ، والإتحاف ٧٠/١ ، وغيث النفع ص١٧ ، ١٨ .

النوري الصفاقسي حيث قال[1] : " وجعلها بعض النحويّين لحنًا ، وليس الأمر كما ذكر ؛ فإنها قراءة صحيحة ثابتة عن إمامين كبيرين ... " .

ولله درّ العلاّمة شيخنا البدر الدماميني حيث عقّب على المعترضين على هذه القراءة بقوله[2] : " ونقول : هذه القراءة تدل على جواز هذا الإدغام ، فإن العربيّة تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته ، وقول من يقول : مثله لم يجئ عن العرب ، مشيرًا إلى أنّه أحاط بجميع كلام العرب ، فيه تحجير واسع ، وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله ، أو عدم عدالته ، أو لجهالة علمه وعدالته ، ويترك الأخذ والتمسّك بما ثبتت عصمته عن الغلط ، وهو رسول الله ﷺ ، أفصح العرب ؟! مع قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[3] " .

****

(1) انظر : غيث النفع ص٢٩٤ .
(2) انظر : تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني ٧٨٩/٢ – تح/ د/ عبد الجواد حسين – رسالة (دكتوراه) بمكتبة كليّة اللغة العربيّة بالقاهرة تحت رقم (٢٠٥٦) .
(3) سورة الحجر – الآية ٩ .

الفَصْلُ الثَّانِي

القراءات المعترض عليها من جهة المستوى الصرفي

ويشمل :

- مجيء (أفعل) بمعنى (فعل)
- مجيء (استفعل) بمعنى (فعل)
- مجيء المصدر الصريح من غير الثلاثي واحتماله الظرفيّة الزمانيّة أو المكانيّة
- مجيء الصفة المشبهة (فَعِل) بمعنى اسم الفاعل

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ (سُورَةُ الفُرْقَانِ الآيَة ٦٧)

مجيء (أفعل) بمعنى (فعل) :

القراءة : قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب : ﴿يَقْتِرُوا﴾ – بفتح الياء وكسر التاء كـ (يَحْمِلُوا) – ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : ﴿يَقْتُرُوا﴾ – بفتح الياء وضم التاء كـ (يَقْتُلُوا) – ، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم : ﴿يُقْتِرُوا﴾ – بضم الياء وكسر التاء كـ (يُكْرِمُوا)[1] – .

المعترض : ذكر السمين[2] رحمه الله أن أبا حاتم[3] أنكر قراءة نافع وابن عامر : ﴿يُقْتِرُوا﴾ ؛ لأنّها من (أقتر) الرباعي ، ولا يناسب هنا لأن (أقتر) بمعنى (افتقر) ومنه : ﴿وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾[4] .

فأبو حاتم السجستاني ينكر ويتعجب – كما ذكر النحاس[5] – من

---

(١) انظر : السبعة ص٤٦٦ ، ومعاني القراءات ص٣٤٢ ، والحُجّة للفارسي ٣٤٨/٥ ، ٣٤٩ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥١٣ ، ٥١٤ ، والكشف لمكي ١٤٧/٢ ، وإبراز المعاني ص٦١٩ ، والدر المصون ٥٠٠/٨ ، ٥٠١ ، والنشر ٣٣٤/٢ ، وغيث النفع ص٣٠٦ ، والإتحاف ٣١١/٢ ، والوافي ص٢٣٢ ، وطلائع البشر ص١٩٤ ، ١٩٥ .

(٢) انظر : الدر المصون ٥٠١/٨ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٦/٣ ، وإبراز المعاني ص٦١٩ ، والجامع ٧٤/١٣ ، والبحر ١٢٩/٨ .

(٤) سورة البقرة – جزء من الآية ٢٣٦ .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٦/٣ .

قراءة أهل المدينة : ﴿يُقْتِرُوا﴾ ؛ لأن أهل المدينة عنده لا يقع في قراءتهم الشاذ ؛ لأنّه يقال : أَقْتَرَ يُقْتِر ، إذا افتقر ، وتأول لهم أن المسرف يفتقر سريعًا[1] .

دفاع السمين : دافع السمين ﷺ عن قراءة نافع وابن عامر ضد أبي حاتم بقوله[2] : " ورُدَّ عليه بأن الأصمعيَّ وغيرَه حَكَوْا (أَقْتَرَ) بمعنى (ضَيَّق) " .

تعقيب : قبل أن أوضّح ردّ السمين على أبي حاتم يتبيّن لي أن أبا حاتم ﷺ قد وقف وحده منكرًا هذه القراءة المتواترة عن أهل مدينة الرسول ﷺ محتجًا بأن معنى القراءة لا يناسب سياق الآية . وهذا منه غير صواب ؛ لأن هذه القراءة متواترة – وكفى بذلك حُجّة – ، يضاف إلى ذلك أن أبا حاتم لم يُحط علمًا بلغة العرب الواسعة التي ما جاءنا منها إلاّ قليل ، ورحم الله أبا عمرو بن العلاء حيث قال[3] : " ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعر كثير " . يؤكد هذا ما ردّ به عليه تلميذه أبو جعفر النحاس حيث قال[4] : " وهذا تأويل بعيد ، ولكن التأويل لهم أن أبا عمر الجرمي حكى عن الأصمعي أنه يقال للإنسان إذا ضيق : قَتَر يَقْتُر ويَقْتِر ، وقتّر يُقتّر ،

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/١١٦ ، وإبراز المعاني ص٦١٩ .
(٢) انظر : الدر المصون ٨/٥٠١ .
(٣) انظر : الخصائص ١/٣٨٦ ، والمزهر ١/٢٤٩ ، والاقتراح ص١٢٠ .
(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/١١٦ .

وأَقْتَرَ يُقْتِرُ ، فعلى هذا تصح القراءة " ، ثم يستدرك قائلاً : " وإن كان فتح الياء أصح وأقرب متناولا وأشهر وأعرف " ، وبذا يكون النحاس بعد أن دافع عن القراءة ضد شيخه قد وقع في محذور ، حيث فاضل بين القراءات الصحيحة المتواترة ، وهذا مبدأ مرفوض ، يقول أبو حيان[1] : " وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية " .

وبذا يطيح ما ارتكن إليه أبو حاتم في إنكاره لقراءة نافع وابن عامر ، حيث ذكر الأصمعي أن فيها هذه اللغات الأربع ، وكُلّها بمعنى واحد . يؤكّد هذا أن كُلّ من ذكر هذه القراءات في الآية ووجهها ؛ – سواء أكان من علماء القراءات[2] أم من علماء النحو والتفسير[3] – قال : إنها لغات جائزة ، يقول أبو منصور الأزهري[4] بعد أن ذكر القراءات في الآية : " وهي كُلّها لغات جائزة : قَتَر يَقْتُر ويَقْتِر ، وأَقْتَر يُقْتِر ، إذا قَتَّر النفقة ولم يوسعها ، وقَتَر ، وقَتَّر ، وأَقْتَر ، إذا ضيق النفقة " ، ويقول

---

(١) انظر : البحر المحيط ٥٨٨/٢ .

(٢) انظر : معاني القراءات ص٣٤٢ ، والحُجّة للفارسي ٣٤٨/٥ ، ٣٤٩ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥١٣ ، ٥١٤ ، والكشف لمكي ١٤٧/٢ ، وإبراز المعاني ص٦١٩ ، والإتحاف ٣١١/٢ ، وطلائع البشر ص١٩٤ ، ١٩٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١١٦/٣ ، ومفاتيح الغيب ٨٧/١٢ ، والجامع ٧٤/١٣ ، والبحر ١٢٩/٨ ، وحاشية الجمل ٢٦٨/٣ ، وتفسير الشوكاني ١٢٣/٤ .

(٤) انظر : معاني القراءات ص٣٤٢ .

الفخر الرازي[١] بعد أن ذكر القراءات في الآية : " وكلُّها لغاتٌ " ، وقال القرطبي[٢] : " وكلُّها لغات صحيحة " ، وكذا قال أبو حيان[٣] والجمل[٤] . ولم يخالف في ذلك أحد مما اطلعت على آرائهم عند هذه القراءة سوى أبي حاتم رحمه الله ، وكذا قال أصحاب المعاجم اللغوية : إنها لغات بمعنى واحد ، يقول الرازي[٥] : " وقتر على عياله ، أي : ضيق عليهم في النفقة ، وبابه (ضرب) و(دخل) ، وقتّر تقتيرًا ، وأقتر أيضًا ثلاث لغات " ، وقال بذلك قبله صاحب اللسان[٦] .

ورحم الله أبا جعفر النحاس[٧] حيث نقل بسنده أن من أحسن ما قيل في معنى الآية قول أبي عبد الرحمن الحُبُلى : " من أنفق في غير طاعة الله فهو الإسراف ، ومن أمسك عن طاعة الله فهو الإقتار ، ومن أنفق في طاعة الله فهو القوام " .

****

(١) انظر : مفاتيح الغيب ٨٧/١٢ .
(٢) انظر : الجامع ٧٤/١٣ .
(٣) انظر : البحر ١٢٩/٨ .
(٤) انظر : حاشية الجمل ٢٦٨/٣ .
(٥) انظر : المختار (ق ت ر) .
(٦) انظر : لسان العرب (ق ت ر) .
(٧) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٦/٣ ، وإبراز المعاني ص٦١٩ .

﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ (٥٠) فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾

(سُورَةُ المُدَّثِّرِ الآيتان ٥٠ ، ٥١)

مجيء (استفعل) بمعنى (فعل) :

القراءة : قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر المدني والمفضل عن عاصم : ﴿ مُّسْتَنفَرَةٌ ﴾ – بفتح الفاء (اسم مفعول) – ، وقرأ الباقون : ﴿ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾ – بكسر الفاء (اسم فاعل) –[١] .

المعترض : بعد أن وجه السمين القراءتين قال[٢] : " ورجَّحَ بعضُهم الكسرَ لقوله : فَرَّتْ ، للتناسُبِ . وحكى محمدُ بنُ سَلاَّم قال : سألتُ أبا سَوَّار الغَنَويَّ وكان عربيًّا فصيحًا ، فقلت : كأنهم حُمُرٌ ماذا ؟ فقال : مُسْتَنْفَرَة طَرَدَها قَسْورة . فقلت : إنما هو ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾[٣] فقال : أفرَّتْ ؟ قلت : نعم . قال : فمُسْتَنْفِرة إذن .. انتهى . يعني أنها مع قوله : طَرَدها ، تُناسِبُ الفتحَ ؛ لأنها اسمُ مفعولٍ ، فلما أُخْبِر بأنَّ التلاوةَ ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾[٤] رَجَعَ إلى الكسرِ ، للتناسُبِ ، إلاَّ أنَ بمثلِ هذه

---

(١) انظر : السبعة ص٦٦٠ ، ومعاني القراءات ص٥١٤ ، والحُجّة للفارسي ٣٤١/٦ ، ٣٤٢ ، وحُجّة أبي زرعة ص٧٣٤ ، والكشف ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ ، والدر المصون ٥٥٧/١٠ ، ٧٥٨ ، والإتحاف ٥٧٢/٢ ، وغيث النفع ص٣٧٦ ، والوافي ص٢٩٥ ، وطلائع البشر ص٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) انظر : الدر المصون ٥٥٧/١٠ ، ٥٥٨ .

(٣) سورة المدثر – الآية ٥١ .

(٤) السابق – نفس السورة والآية .

الحكاية لا تُرَدُّ القراءةُ المتواترةُ " .

تعقيب : نسب السمين إلى بعضهم – دون تحديد – أنّه رجح قراءة الكسر على الفتح ، وقد وجدت – فيما اطلعت عليه من مصادر – أن أوّل من قال ذلك الفارسي ، نقلاً عن أبي الحسن قال[1] : " الكسرة في ﴿ مُّسۡتَنفِرَةٞ ﴾ أولى ، ألا ترى أنّه قال : ﴿ فَرَّتۡ مِن قَسۡوَرَةِۭ ﴾[2] ، فهذا يدل على أنها هي التي استُنفرت ، ويقال : نفر ، واستنفر ، مثل : سخر واستسخر ، وعجب واستعجب " ، ثم نقل الحكاية السابقة التي ذكرها مُحمّد بن سلام الجمحي . وقد وافقه في ذلك ، ورجح ما ذهب إليه أبو زرعة ، والفخر الرازي[3] .

وفي مقابل ذلك وجدت بعض العلماء يرجح قراءة الفتح على الكسر ، من هؤلاء : أبو عبيد القاسم بن سلام[4] ، وأبو حاتم السجستاني[5] ، وأبو جعفر النحاس[6] حيث قال : " ﴿ مُّسۡتَنفَرَةٞ ﴾ في هذا أبين ، أي مذعورة و﴿ مُّسۡتَنفِرَةٞ ﴾ مشكل ؛ لأن أكثر ما يستعمل (استفعل) ، إذا استدعى الفعل ، كما تقول : استسقى ، إذا استدعى أن يسقى ، والحُمُر لا تستدعي هذا ، ولكن مجاز القراءة أن يكون (استنفر)

(١) انظر : الحُجّة للفارسي ٣٤١/٦ ، ٣٤٢ .
(٢) سورة المدثر – الآية ٥١ .
(٣) انظر : حُجّة القراءات لأبي زرعة ص٧٣٤ ، ومفاتيح الغيب ١٠/١٦ ، ١١ .
(٤) انظر : الجامع ٨٩/١٩ ، وفتح القدير ٤٧٣/٥ .
(٥) انظر : المصدرين السابقين .
(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٠/٥ .

بمعنى : نفر ، فيكون المعنى : نافرة " .

دفاع السمين : دافع السمين[1] ﷺ عن القراءة بالفتح ببيان وجهها في لغة العرب ، ثم ردّ على من رجّح عليها قراءة الكسر قـائلاً : " إلاّ أنَّ بمثلِ هذه الحكاية لا تُرَدُّ القراءةُ المتواترةُ " .

تعقيب : في دفاع السمين ﷺ إيجاز بليغ ؛ لوفائه بالمراد ، حيث أشار ﷺ إلى أنها قراءة متواترة ، وكفى بذلك شـاهدًا ودلـيلاً ؛ لأن القراءة المتواترة هي نفسها شاهد ، بل أقوى شاهد[2] ، يؤكّد ذلـك مـا صرّح به السمين في موضع آخر ، حيث قال[3] : " وإذا تواتر الـشيء قرآناً ، فلا التفاتَ إلى مُنْكِرِه ؛ لأنه خَفِيَ عنه ما وَضَحَ لغيره " .

كما أنّه لم يكن أبو عبيد ، وأبو حاتم ، والنحاس ، علـى صـواب حين رجّحوا قراءة الفتح على الكسر ؛ لأنهم أيـضًا خـالفوا القاعـدة الثّابتة[4] من أنّه لا يجوز مفاضلة قراءة على أخرى ، بل يـذكر لكُـلِّ قراءة توجيهًا من غير تعرّض لتضعيف القراءة الأخرى ، وقد صـرّح بذلك العلاّمة أبو حيان حيث قال[5] : " وهذا التـرجيح الـذي يـذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلهـا صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكُلٍّ منها وجـه ظـاهر حسن في العربيّة " .

---

(١) انظر : الدر المصون ١٠/٥٥٧ ، ٥٥٨ .
(٢) راجع : غيث النفع ص٧٩ ، والقراءات واللهجات ص١٧٦ .
(٣) انظر : الدر المصون ٤/٣٢٩ .
(٤) راجع : الدر المصون ٢/٤٠٨ .
(٥) انظر : البحر المحيط ٢/٥٨٨ .

ورحم الله العلاّمة الفراء ، حيث لم يرجح قراءة على أخرى ، بل قال[1] : " وهما جميعًا [يقصد : الكسر والفتح] كثيرتان في كلام العرب ، قال الشاعر :

أَمْسِكْ حِمَارَكَ إِنَّهُ مُسْتَنفِرٌ ∴ في إِثْرِ أَحْمِرَةٍ عَمَدْنَ لِغُرَّبِ[2]

وتبعه في ذلك من العلماء : الزجاج ، وأبو منصور الأزهري ، ومكي بن أبي طالب ، والزمخشري[3] ، حيث لم يرجّحوا قراءة على أخرى ، بل ذكروا ما مضمونه : أن ﴿مُسْتَنفَرَةٌ﴾ – بالفتح – اسم مفعول ، أي : مُنَفَّرة مذعورة ؛ أي : نفرها القنّاص ، وأن ﴿مُسْتَنفِرَةٌ﴾ – بالكسر – اسم فاعل ، بمعنى : نافرة مذعورة ؛ لأن (نفر) و(استنفر) بمعنى واحد كعجب واستعجب ، وسخر واستسخر ، أو كأنها تطلب النفار من نفوسها في جمعها له ، وحملها عليه ، وتكون الألف والسين باقية على بابها من الطلب ، وهذا رأي الزمخشري[4] ، وقد عقّب عليه السمين[5] بقوله : " وهو معنى حسنٌ " .

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٠٦/٣ .

(٢) من الكامل ، أنشده ابن الأعرابي ، كما ذكر ابن منظور في لسان العرب (ن ف ر) . وورد في : معاني القرآن للفراء ٢٠٦/٣ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢٥٠/٥ ، ومعاني القراءات للأزهري ص٣٧٠ ، وحُجّة أبي زرعة ص٧٣٤ ، والجامع ٨٩/١٩ ، والبحر ٣٣٩/١٠ ، والدر المصون ٥٥٧/١٠ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة ٤١٥/١ .

(٣) راجع : معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٥ ، ٢٥٠ ، ومعاني القراءات للأزهري ص٥١٤ ، والكشف لمكي ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ ، والكشاف ١٦٢/٣ .

(٤) انظر : الكشاف ١٦٢/٣ .

(٥) انظر : الدر المصون ٥٥٧/١٠ .

﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ ﴾

(سورة القمر الآية ٣)

مجيء المصدر الصريح من غير الثلاثي واحتماله الظرفيّة الزمانيّة أو المكانيّة :

القراءة : قرأ الجمهور : ﴿مُسْتَقِرٌّ﴾ – بكسر القاف ورفع الراء (اسم فاعل) – ، وقرأ شيبة بن نصاح ، ورويت عن نافع[١] : ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ – بفتح القاف ورفع الراء – ، وقرأ أبو جعفر المدني وزيد بن علـيّ : ﴿مُسْتَقِرٍّ﴾ – بكسر القاف ، وجرّ الرّاء –[٢] .

المعترض : ذكر السمين[٣] أن أبا حاتم السجستاني اعتـرض علـى القراءة المنسوبة للإمام نافع : ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ – بفتح القاف – وقال : " لا

---

(١) لم أجد هذه القراءة في كتب السبعة أو العشرة التي اطلعت عليها ، مثل : السبعة لابن مجاهد ، ومعاني القراءات للأزهري ، والحُجّة للفارسي ، وحُجّة أبي زرعة ، والكشف لمكي ، والكامل في القراءات العشر لابن جبارة ، والتجريد لابن الفحام ، والإقناع لابن الباذش ، وإبراز المعاني لأبي شامة ، والنشر لابن الجزري ، والإتحاف للبنا ، وغيث النفع للصفاقسي ، والوافي للشيخ عبد الفتاح القاضي .
وقد وجدتها في : الكشاف ٤/٤٤ – غير منسوبة – ، والمحرر الوجيز ٥/٢١٢ لنافع وشيبة بن نصاح – ، وإعراب الشواذ للعكبري ٢/٥٢٦ – غير منسوبة – ، والتبيان للعكبري ٢/١١٩٢ – غير منسوبة – ، والجامع ١٧/١٢٨ – لشيبة – ، والبحر ١٠/٣٤ – لشيبة ورويت عن نافع – ، والدر المصون ١٠/١٢١ – كالبحر – ، وفتح القدير ٥/١٧٢ – كالبحر – .

(٢) انظر : البحر المحيط ١٠/٣٤ ، والدر المصون ١٠/١٢١ ، والنشر ٢/٣٨٠ ، والإتحاف ٢/٥٠٥ .

(٣) انظر : الدر المصون ١٠/١٢١ .. وانظر : رأي أبي حاتم أيضًا في : المحرر ٥/٢١٢ ، والبحر ١٠/٣٤ ، وفتح القدير ٥/١٧١ .

وجهَ لها " .

تعقيب : غفر الله لأبي حاتم حيث تعودنا منه تهجّمًا على القراءات المتواترة ، دون سند يذكره ، أو دليل يسطره ، وإنما كان ذلك – كما ذكر أبو حيان[١] – : " جسارة منه " ، وكأنه قد أحاط علمًا بلغة العرب الواسعة ، حين يجزم بأن هذه القراءة : " لا وجهَ لها " ! مع أن الذي وصل إلينا منها قليل ، يقول أبو عمرو بن العلاء[٢] : " ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلُّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعر كثير " .

دفاع السمين : دافع السمين[٣] ﷺ عن القراءة المنسوبة إلى الإمام نافع ، وردّ على أبي حاتم بقوله : " وقد وَجَّهها غيرُه على حَذْفِ مضافٍ ، أي : وكلُّ أمرٍ ذو استقرار ، أو زمانَ استقرارٍ ، أو مكانَ استقرارٍ ، فجاز أن يكونَ مصدرًا ، وأن يكون ظرفًا زمانيًا أو مكانيًا ، قال معناه : الزمخشري[٤] " .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجزاء ، حيث بيّن وجه هذه القراءة المتواترة عن الإمام نافع ، وأنه يجوز أن تكون على المصدريّة ، أو على الظرفيّة الزمانيّة أو المكانيّة ، وبذلك يكون ردّ أبي حاتم لها – بكونها لا وجه لها – غير سديد ، يؤكّد ذلك أن كثيرًا من

(١) انظر : البحر المحيط ٩/٤٣٩ ، ٤٤٠ .
(٢) انظر : الخصائص ١/٣٨٦ ، والمزهر ١/٢٤٩ ، والاقتراح ص١٢٠ .
(٣) انظر : الدر المصون ١٠/١٢١ .
(٤) راجع : الكشاف ٤/٤٤ .

العلماء الذين روَوْا هذه القراءة قد ذكروا لها هذه الأوجه ، كـ : الزمخشري ، والعكبري ، وأبي حيان ، والشوكاني[١] ، ورحم الله أبا شامة الدمشقي[٢] – فيما نقله عن ابن القشيري – حين قال : " ما ثبت بالاستفاضة والتواتر أن النبي ﷺ قرأه ، فلابد من جوازه ، ولا يجوز أن يقال : إنه لحن " .

وأما قراءة الجمهور : ﴿مُّسۡتَقِرٌّ﴾ – بكسر القاف – فعلى أنّه اسم فاعل ، ورفعه على أنّه خبر لـ ﴿وَكُلُّ أَمۡرٍ﴾[٣] ، وأما قراءة أبي جعفر : ﴿ مُّسۡتَقِرٍّ﴾ – بجرّ الرّاء – فعلى أنّه نعت لـ ﴿أَمۡرٍ﴾ ، و﴿وَكُلُّ﴾ يجوز أن يكون مرفوعًا على أنّه مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : كُلّ أمرٍ مستقرٍّ في الكتاب كائن ، ويجوز أن يكون مرفوعًا ؛ لعطفه على (الساعة) ، أي : اقتربت الساعة وكل أمر مستقر[٤] .

****

---

(١) راجع : الكشاف ٤/٤٤ ، وإعراب الشواذ للعكبري ٢/٥٢٦ ، والتبيان للعكبري ٢/١١٩٢ ، والبحر المحيط ١٠/٣٤ ، وفتح القدير ٥/١٧٢ .
(٢) انظر : إبراز المعاني ص٦٥٧ ، والجامع ١٤/٣٥٩ ، والبحر ٩/٤٢ ، والإتحاف ٢/٣٩٤ .
(٣) انظر : البحر ١٠/٣٤ ، والدر ١٠/١٢١ .
(٤) انظر : الجامع للقرطبي ١٧/١٢٨ .

﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا﴾ (سُورَةِ النَّبَإِ الآيَةِ ٢٣)

مجيء الصفة المشبهة (فَعِل) بمعنى اسم الفاعل :

القراءة : قرأ الإمام حمــزة : ﴿لَبِثِينَ﴾ – دون ألــف ، بــوزن (فَعِلين) – ، وقرأ الباقون : ﴿لَّبِثِينَ﴾ – بألف ، بوزن (فاعلين) –[1].

المعترض : ذكر السمين[2] أن مكي بن أبي طالب ضــعف قــراءة حمزة ، حيث يقول : " وضَعَّفَ مكيٌّ[3] قراءةَ حمزةَ ، قال : ومَنْ قرأ : ﴿لَبِثِينَ﴾ ، شَبَّهه بما هو خِلْقَةٌ في الإنسان نحو : حَذِر وفَرِق ، وهــو بعيدٌ ؛ لأنَّ (اللُّبْثَ) ليس مِمَّا يكونُ خِلْقَةً في الإنسان ، وبابُ (فَعِل) إنما هو لِما يكونُ خِلْقَةً في الإنسانِ ، وليس (اللُّبْثُ) بخِلْقَةٍ " .

تعقيب : فمكي يستبعد قراءة حمزة ؛ لأنها جاءت على باب (فَعِل) الذي هو من أوزان الصفة المشبهة التي تدل علــى الثبوت والــدوام ، مثل : حَذِر ، وفَرِق[4] ، و(لبث) لا يدل على الثبوت والدوام ، كما نقل النحاس[5] عن جماعة – لم يحدّدهم – تلحينهم لقراءة حمزة حيث قال :

---

(١) انظر : السبعة ص٦٦٨ ، ومعاني القراءات ص٥٢٤ ، والحُجّة للفارسي ٣٦٩/٦ ، وحُجّة أبي زرعة ص٧٤٥ ، ٧٤٦ ، والكشف لمكــي ٣٥٩/٢ ، وإبــراز المعــاني ص٧١٨ ، والدر المصون ٦٥٥/١٠ ، والنشر ٣٩٧/٢ ، والإتحاف ٥٨٣/٢ ، ٥٨٤ ، وغيث النفع ص٣٨٠ ، والوافي ص٢٦٦ ، وطلائع البشر ص٢٧٦ .

(٢) انظر : الدر المصون ٦٥٥/١٠ .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن لمكي ٧٩٤/٢ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ١٤٣/١ ، وما بعدها ، والتبيان في تصريف الأسماء – أ.د/ أحمد حسن كحيل ص٥٩ وما بعدها .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٨٢/٥ .

" وقد اعتُرِض في هذه القراءة ، فقيل : هي لحن ، لا يجوز : هو حَذِرٌ زيدًا " ، ثم استدرك على هذا القول بإجازة سيبويه[1] والفراء[2] له ، وذكر شاهدين من الشعر ، ثم نقل عن قوم آخرين قولهم عن قراءة حمزة : " هو لحن ؛ لأنه إنما يقال : حَذِر ، وكذا باب (فَعِل) لمن كان في خلقته الحذر ؛ فأما اللابث فليس من ذلك في شيء "[3] ، وهو نفسه الرأي الذي ذهب إليه مكي من بعده .

ثم ردّ على أصحاب القول الأوّل بما نصّه : " أما القول الأوّل فغلط ، ولا يشبه هذا قولك : حَذِرٌ زيدًا ؛ لأن ﴿أَحْقَابًا﴾ ظرف ، وما لا يتعدى يتعدى إلى الظرف "[4] ، ثم ردّ على أصحاب القول الثّاني بما نصّه : " وأما الثّاني فهو يلزم ، إلاّ أنه يجوز على بعد "[5] ، ثم يختار القراءة الثّانية فيقول : " والقراءة بـ ﴿لَّٰبِثِينَ﴾ بينة حسنة " ، فالنحاس يرى أن حُجّة أصحاب القول الثّاني تلزم ، وإن كان يجوز ، فهو على بعد ، ولذا اختار قراءة الباقين على قراءة حمزة : ﴿لَبِثِينَ﴾ ، وهو مسبوق في ذلك بالفراء[6] الذي قال : " ﴿لَّٰبِثِينَ﴾ ، وهو أجود الوجهين ؛ لأن ﴿لَّٰبِثِينَ﴾ إذا كانت في موضع تقع فتنصب كانت

---

(١) انظر : الكتاب ١/١١٣ – تح/ هارون .
(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٨ .
(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥/٨٢ .
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر السابق .
(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٨ .

بالألف ، مثل : الطامع ، والباخل ، عن قليل " .

وفي مقابل ذلك وجدت أن بعض العلماء كأبي عبيد القاسم بن سلام ، وأبي حاتم السجستاني ، قد اختاروا قراءة حمزة[١] ، وكذا الزمخشري[٢] في قوله : " قرئ : ﴿ لَّبِثِينَ ﴾ ، و﴿ لَبِثِينَ ﴾ ، و(اللّبِث) أقوى ؛ لأنّ (اللابث) من وُجد منه (اللُّبْث) ، ولا يقال : لَبِث إلا لمن شأنه (اللُّبْث) ، كالذي يَجْثِمُ بالمكان لا يكاد ينفك منه " .

دفاع السمين : دافع السمين[٣] ﷺ عن قراءة حمزة : ﴿ لَبِثِينَ ﴾ بأن ذكر ترجيح الزمخشري لها ، ثم قال : " وما قاله الزمخشريُّ أصوَبُ . وأمَّا قولُ مكيّ : (اللُّبْثُ) ليس خِلْقَةً فمُسَلَّمٌ ؛ لكنه بُولِغَ في ذلك فجُعِلَ بمنزلةِ الأشياءِ الخِلْقيَّة " .

تعقيب : فالسمين يردّ على اعتراض مكي – من أن باب (فَعِل) لا يكون إلاّ في الصفات الخلْقية الثابتة ، و(لَبِث) في قراءة حمزة ، ليس كذلك – بأن ذلك مسلم من حيث القاعدة ، ولكن بولغ في (لَبِث) حتّى صار بمنزلة الأشياء الخلْقيّة .

ومن جهة ثانية فإن هذه القراءة متواترة ، لا يمكن الطعن فيها ، أو ردّها بوجه ما ؛ لأن كلام الله – تعالى – مما يُقاس عليه ، وليس مما يُقاس

---

(١) نسب إليهما ذلك القرطبي في : الجامع ١٩/١٧٨ .
(٢) انظر : الكشاف ٣/١٧٨ ، والدر المصون ١٠/٦٥٥ .
(٣) انظر : الدر المصون ١٠/٦٥٥ .

على غيره ، والقراءة المتواترة لا تُدفع ببعض المذاهب النحويّة[١] ، بل يجب تصحيح قواعد العربيّة بالقراءة ، لا تصحيح القراءة بقواعد العربيّة[٢] .

وكما رُدّ على مكي ومن تبعه في تضعيف قراءة حمزة ، يُردّ على أبي عبيد وأبي حاتم والزمخشري ، الذين رجّحوا قراءة حمزة على قراءة الباقين ، بأن قراءة الباقين أيضًا متواترة ، وليس مقبولاً ترجيح قراءة متواترة على أخرى ؛ لأن كلتيهما صحيحة ، ومرويّة وثابتة عن سيدنا رسول الله ﷺ ، ولكل منهما وجه ظاهر ، حسن في العربيّة[٣] ، يؤكّد ذلك قول كثير من العلماء[٤] : " إن (لابث) و(لَبِث) لغتان بمعنى واحد ، يقال : رجل لابث ، ولبث ، مثل : طمع وطامع ، وحَذِر وحاذر ، وفَرِه وفاره ، وأثِمَ وآثم " .

ومن جهة أخيرة فإن الإمام حمزة رحمه الله لم يقرأ بها من عند نفسه ، بل قرأها بالأثر والسند المتّصل برسول الله ﷺ ، وقد وافقه في القراءة بها روح بن عبد المؤمن الهذلي ، راوي الإمام يعقوب الحضرمي ، وعلقمة ، ويحيى بن وثاب ، وعمرو بن ميمون ، وعمرو بن شرحبيل ، وابن جبير ، والأعمش ، ونسبت لابن مسعود[٥] رضي الله عنه .

---

(١) راجع : حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٧٣/١ ، والقراءات واللهجات ص١٧٥ .
(٢) راجع : الانتصاف من الكشاف ٤٢/٢ .
(٣) راجع : البحر المحيط ٥٨٨/٢ ، والدر المصون ٤٠٨/٢ .
(٤) راجع : الحُجّة للفارسي ٣٦٩/٦ ، وحُجّة أبي زرعة ص٧٤٦ ، ومفاتيح الغيب ١٤٩/١٦ ، والجامع ١٧٨/١٩ .
(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٨٢/٥ ، والمحرر الوجيز ٤٢٦/٥ ، والإتحاف ٥٨٣/٢ ، وقراءة الأعمش ص١١٨ ، وقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ص١٧٠ .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

القراءات المعترض عليها

من جهة المستوى النّحويّ

ويشمل :

- المنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث والعجمة (ليكة)
- من النعت الحقيقي
- (حسب) ونصبها المفعولين
- مجيء (الهمزة) للنداء
- مجيء (الباء) صلة للتوكيد

﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الآيَة ١٧٦)

الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث والعجمة (ليكة) :

القراءة : قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر المدني : ﴿ لَيْكَةَ ﴾ – بلام مفتوحة دون ألف وصل قبلها ، ولا همز بعدها ، مع فتح تاء التأنيث ، غير منصرفة للعلمية والتأنيث كـ (طلحة) ، و﴿ أَصْحَٰبُ ﴾ مضاف و﴿ لَيْكَةَ ﴾ مضاف إليه ، ووزنها (فعلة) – ، وكذلك في سُورَةِ صٓ [1] خاصة . وقرأ الباقون : عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو : ﴿ ٱلْأَيْكَةِ ﴾ – بألف الوصل ، وسكون اللام ، بعدها همزة مفتوحة ، مع كسر تاء التأنيث ، منصرفة ؛ لوجود (أل) – ، هنا وفي سُورَةِ صٓ موافقًا لما أُجمع عليه في سورتي الحِجْر [2] ، و قٓ [3] ، وجره بإضافة ﴿ أَصْحَٰبُ ﴾ إليه [4] .

المعترض : ذكر السمين رحمه الله كثيرًا من الطاعنين في قراءة نافع ومن معه ، وأطال في نقل كلامهم حولها [5] ، وهم : الفراء ، والمبرد ،

---

(١) سورة ص – الآية ١٣ : ﴿ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُولَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴾ .
(٢) سورة الحجر – الآية ٧٨ : ﴿ وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ﴾ .
(٣) سورة ق – الآية ١٤ : ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ ۚ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴾ .
(٤) انظر : السبعة ص٤٧٣ ، ومعاني القراءات ص٣٤٩ ، ٣٥٠ ، والحُجّة للفارسي ٣٦٧/٥ ، ٣٦٨ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥١٩ ، ٥٢٠ ، والكشف لمكي ٣٢/٢ ، وإبراز المعاني ص٦٢١ – ٦٢٣ ، والدر المصون ٥٤٤/٨ – ٥٤٩ ، والنشر ٣٣٦/٢ ، والإتحاف ٣١٩/٢ ، وغيث النفع ص٣١٠ ، والوافي ص٢٣٣ .
(٥) انظر : الدر المصون ٥٥٤/٨ – ٥٤٩ .. وراجع : حاشية الجمل ٢٩٠/٣ حيث قال : =

وابن قتيبة ، والزجاج ، والنحاس ، والفارسي ، والزمخشري -- وتبعه الرازي ، وابن عطية الأندلسي – ، والعكبري[1] . وسأكتفي بذكر بعض أقوالهم لتكرّرها ، مبيّنًا ما ارتكنوا إليه في تضعيف هذه القراءة ، موضّحًا الرّدّ عليهم عقب ذلك .

يقول الفراء[2] : " ونرى – والله أعلم – أنها كتبت في هذين الموضعين [يقصد : سورتي الشعراء وص] على ترك الهمز ، فسقطت الألف لتحرك اللام . فينبغي أن تكون القراءة فيها بالألف واللام ؛ لأنها موضع واحد في قول الفريقين " ، فالفراء يرى أن سبب قراءتها ﴿لَيْكَةَ﴾ هو التخفيف الناشئ عن حذف الهمزة ، وإلقاء حركتها على اللام قبلها ، ثم حذف ألف الوصل ، ويرى أن الواجب هو قراءتها في الموضعين بالألف واللام ، كما قُرئت بذلك في سورتي الحجر وق .

ويتابعه في ذلك أبو جعفر النحاس[3] فيقول : " وقرأ أبو جعفر

= " وقد أطال السمين في توجيه هذه القراءة جدًّا " ، ويبدو – والله أعلم – أنّه تبع أبا شامة الدمشقي في هذا الطول ، حيث أطال أبو شامة أيضًا حول هذه القراءة في : إبراز المعاني ص٦٢١ – ٦٢٣ ، ونقل السمين عنه ذلك .

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٩١/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٩٧/٤ ، ٩٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٠/٣ ، والحُجّة للفارسي ٣٦٧/٥ ، ٣٦٨ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٥٢٨/٢ ، والكشاف ١٢٥/٣ ، وتفسير الرازي ١٦١/٢ ، والمحرر لابن عطية ٢٤١/٤ ، ٢٤٢ ، والتبيان للعكبري ١٠٠٠/٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٩١/٢ ، وإبراز المعاني ص٦٢٢ ، والدر المصون ٥٤٦/٨ ، وسيبويه والفراء وموقفهما من القراءات ص١١٤ ، ١١٥ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٠/٣ ، والجامع ١٣٤/١٣ ، ١٣٥ ، والدر المصون ٥٤٥/٨ .

ونافع : ﴿أَصْحَٰبُ لَيْكَةَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ، وكذا قرأ في ﴿صٓ﴾ (الآية ١٣) ، وأجمع القراء على الخفض في التي في سُورَةِ الحِجْرِ ، والتي في سُورَةِ قٓ ، فيجب أن يرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه إذ كان المعنى واحدًا " ، ثم يضعف ما ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام في اختياره ودفاعه عن قراءة نافع ومن معه فيقول : " فأما ما حكاه أبو عبيد[1] من أن ﴿لَيْكَةَ﴾ هي اسم القرية التي كانوا فيها وأن ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ اسم البلد كله ، فشيء لا يثبت ولا يُعرف من قاله ، وإنما قيل : وهذا لا تثبت به حُجّة ، حتى يعرف من قاله فيثبت علمه ، ولو عُرف من قاله لكان فيه نظر ؛ لأن أهل العلم جميعًا من أهل التفسير والعلم بكلام العرب على خلافه " ، ثم أخذ يسوق الآثار على أن ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ المراد بها : الغيضة من شجر ملتف ، وهو شجر الدَّوْم[2] ، ثم يقول : " فأما احتجاج بعض من احتج لقراءة من قرأ في هذين الموضعين بالفتح بأنه في السواد[3] : ﴿لَيْكَةَ﴾ فلا حجة له فيه " ، ثم يختار هو رأي الفراء السابق فيقول : " والقول فيه : أن أصله ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ ثم خففت الهمزة

---

(١) في إعراب القرآن للنحاس : (أبو عبيدة) ، وهو تحريف ؛ لأن أبا عبيدة في (مجاز القرآن) لم يذكر شيئًا من ذلك ، وكل المصادر الأخرى التي ذكرت هذا الرأي نسبته لأبي عبيد ، مثل : معاني القرآن للزجاج ٩٨/٤ وحدّده بأنه : أبو عبيد القاسم بن سلام ، ومعاني القراءات للأزهري ص٣٥٠ ، وإبراز المعاني لأبي شامة ص٦٢١ ، ٦٢٢ ، والبحر ١٨٥/٨ ، والدر المصون ٥٤٤/٨ ، ٥٤٥ ، وأشار المحقق إلى هذا الاستدراك ، فله فضل السبق .

(٢) انظر : القاموس ، واللسان (أ ي ك) .

(٣) يقصد : مصاحف الأمصار التي بعث بها سيدنا عثمان ﷺ إلى الأمصار الإسلاميّة .

فألقيت حركتها على اللام وسقطت واستغنيت عن ألف الوصل ؛ لأن اللام قد تحركت فلا يجوز على هذا إلاّ الخفض " ، ثم شرع في ذكر نظير لذلك وهو قولهم : مررت بالأحمر ، ثم بعد التخفيف والنقل : مررت بِلَحْمَر ، فالنحاس تابع للفراء فيما ارتكن إليه وهو أن الواجب قراءتها في الموضعين : هنا وفي صٓ بالألف واللام ، كما قُرئت بذلك في موضعي : الحجر ، وق ، وأن سبب قراءتها هو التخفيف ، إلاّ أنّه زاد عليه : إنكاره الفرق بين ﴿لَيْكَةَ﴾ التي هي اسم للقرية ، و﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ التي هي اسم للبلاد كلّها الذي ذهب إليه أبو عبيد .

وطعن الزمخشري[1] فيها على زعمه بأن سبب قراءتها ﴿لَيْكَةَ﴾ أن القرّاء وجدوها في خط المصحف دون ألف ، استمع إليه يذكر زعمه هذا فيقول : " ومَنْ قَرَأَ بالنصبِ وزعَمَ أنَّ ﴿لَيْكَةَ﴾ بوزنِ (لَيْلة) اسمُ بلد ، فتَوَهُّمٌ قاد إليه خطُّ المصحفِ ، حيث وُجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سُورَةِ صٓ بغير ألف . وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه ، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ ، كما يكتب أصحاب النحو (لان) و(لولى) ، على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف ، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل ، والقصة واحدة ، على أن ﴿لَيْكَةَ﴾ اسم لا يعرف " ، فالزمخشري – سامحه الله – بنى زعمه في إنكار هذه القراءة ، بناء

(١) انظر : الكشاف ١٢٥/٣ ، والدر المصون ٥٤٧/٨ .

على أن القرّاء رأوها في خط المصحف هكذا .. دون أن يتلقوها مشافهة عن شيوخهم !!

دفاع السمين : دافع السمين[1] رحمه الله عن قراءة نافع ومن معه بقوله : " قلت : وهؤلاء كلُّهم كأنَّهم زعموا أن هؤلاء الأئمةَ الأثباتَ إنما أَخَذوا هذه القراءةَ مِنْ خَط المصاحفِ دونَ أفواهِ الرجالِ ، وكيف يُظَنُّ بمثلِ أَسَنِّ القراءِ وأعلاهُمْ إسنادًا [يقصد : ابن عامر الشامي] ، الآخذِ للقرآن عن جملةٍ من جُلَّة الصحابةِ : أبي الدرداء ، وعثمان بن عفان ، وغيرهما رضي الله عنهم ، وبمثل إمامِ مكةَ – شرَّفها الله تعالى – [يقصد : ابن كثير المكي] ، وبمثل إمامِ المدينةِ [ويقصد : نافعًا المدني] ؟ وكيف يُنْكَرُ على أبي عبيدٍ قولُه ، أو يُتَّهم في نقله ؟! ومَنْ حَفِظَ حجةٌ على مَنْ لم يَحْفَظْ ، والتواتُرُ قَطْعِيٌّ فلا يُعارَضُ بالظنِّي " ، ثم بعد دفاعه عن أشخاص من قرأوا بها يرد على بعض طعونهم فيقول : " وأمَّا اختلافُ القراءةِ مع اتحادِ القصةِ فلا يَضُرُّ ذلك ، عَبَّر عنها تارةً بالقريةِ خاصةً ، وتارةً بالمصرِ الجامعِ للقرى كلِّها ، الشاملِ هو لها . وأمَّا تفسيرُ ابنِ عباس رضي الله عنهما فلا ينافي ذلك ؛ لأنَّه عَبَّر عنها بما كَثُر فيها " ، ثم يعود إلى تأكيد عدالة وأمانة هؤلاء القرّاء فيقول : " ومَنْ رأى ما ذكرتُه من مناقبِ هؤلاء الأئمةِ في شَرْحِ (حرز الأماني)[2] اطَّرَحَ ما طُعِنَ به

(١) انظر : الدر المصون ٥٤٨/٨ ، ٥٤٩ .

(٢) يقصد : شرحه للشاطبية المسماة (حرز الأماني ووجه التهاني) للقاسم بن فيره ، المتوفى سنة (٥٩٠هـ) وقد سمى السمين شرحه هذا (العقد النضيد في شرح القصيد) ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٤ قراءات) .. انظر : كشف الظنون =

عليهم ، وعَرَفَ قَدْرهم ومكانتَهم " .

تعقيب : رحم الله شيخنا السمين ، وجزاه خير الجزاء في دفاعه عن هذه القراءة المتواترة – وكفى بذلك حُجّة – التي قرأ بها أربعة من أئمة القرّاء العشرة : ابن عامر ، وابن كثير ، ونافع ، وأبو جعفر ، وهم من هم في الثقة والعدل ، والضبط والإتقان ، وكفى أن كُلّ واحد منهم كان إمامًا في القراءة لأهل بلدته ، فابن عامر إمام أهل الشام ، وابن كثير إمام أهل مكّة المكرّمة ، ونافع إمام أهل المدينة المنوّرة[1] ، وكذا أبو جعفر .. ورحم الله أبا حيان[2] حيث قال عن الإمام ابن عامر : " وأما ابن عامر فهو إمام أهل الشام ، وهو عربي قُحّ ، قد سبق اللحن ، أخذ عن عثمان ، وعن أبي الدرداء وغيرهما " ، ويقول عن ابن كثير[3] : " وأما ابن كثير ، فقرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة ، كمجاهد وغيره ، وقد قرأ عليه إمام البصرة : أبو عمرو بن

= ١/٦٤٦ – ٦٤٨ ، وعمدة الحفاظ للسمين ٢/٢٧ ، ٢٨ – رسالة ماجستير بكلّيّة اللغة العربيّة بالقاهرة تحت رقم (٩٦٢) – إعداد مُحمّد عزت ، والقسم الأول من هذا البحث ص١٨ (مؤلفات السمين) ، وقد أطلت في ذلك لإيضاح ما وقع فيه أ.د/ أحمد الخراط محقق (الدر المصون) حيث علّق على قول السمين السابق (شرح حرز الأماني) بقوله : " شرح حرز الأماني لأبي شامة (إبراز المعاني) ص٦ ، ٢٤ ، وحرز الأماني هي المعروفة بالشاطبية " ، فـ إبراز المعاني لأبي شامة من شروحها ، ولكن السمين يقصد شرحه هو ، المسمى بـ (العقد النضيد) وقد أشار إليه بضع مرّات في الدر المصون – من ذلك : ٥/٦٣٧ ، ٦/١٤٤ ، ٢٥٨ ، ٤٦٦ .

(١) انظر : الإتحاف ٢/٣١٩ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٨/١٨٦ .

(٣) المصدر السابق .

العلاء " ، ويقول عن الإمام نافع[1] : " أما نافع ، فقرأ على سبعين من التابعين ، وهم عرب فصحاء ، ثم هي قراءة أهل المدينة قاطبة " ، ثم يختم كلامه عنهم وعن القراءة بقوله : " فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة : الحرمان : مكة ، والمدينة ، والشام " .

هذا من جهة من قرأ بها من القرّاء ، أما من جهة القراءة نفسها وزعمهم أو ظنّهم أن القرّاء الذين قرأوا بها قد أخذوها من خط المصاحف دون أفواه الرجال والتلقّي عن الشيوخ ، فهذا خطأ فادح ، ووهم فاحش وقع فيه الزمخشري ومن تمذهب بمذهبه ، ورحم الله أبا حيان[2] حيث قال في معرض ردّه على الزمخشري : " وهذه نزعة اعتزالية يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية " ، وقال[3] أيضًا : " وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظنّ بالقرّاء ولا يجوز لهم " ، ويقول ابن الجزري[4] رحمه الله : " فَإِنَّ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ أَئِمَّةَ الْقِرَاءَةِ يَنْقُلُونَ حُرُوفَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَلاَ بَصِيرَةٍ ، وَلاَ تَوْقِيفٍ ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِمْ مَا هُمْ مِنْهُ مُبَرَّأُونَ ، وَعَنْهُ مُنَزَّهُونَ " ، فضلاً عن أن خط المصحف توقيفي[5] ، وهو أحد شروط القراءة الصحيحة المتواترة (أن توافق أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً) ، يضاف إلى ذلك الشرط : صحة السند

---

(١) انظر : البحر المحيط ٨/١٨٦ .
(٢) انظر : البحر ٨/١٨٧ .
(٣) انظر : البحر ٥/١٥ .
(٤) انظر : النشر ٢/٢١٤ .
(٥) انظر : الضبط المصحفي – نشأته وتطوّره – د/ عبد التواب الأكرت ص٥٨ ، ٥٩ .

والتواتر ، وموافقة العربيّة ولو بوجه ما[١] .

وأما إنكارهم لما ذكره أبو عبيد من الفرق بين ﴿لَيْكَةَ﴾ و﴿الْأَيْكَةِ﴾ ، وأن الأولى : اسم للقرية خاصة ، والثّانية : اسم للبلاد كلّها ، فغير مسلم ؛ لأن أبا عبيد من اللغويّين الثّقات[٢] ، ومن حفظ حُجّة على من لم يحفظ ، فلا يرد قوله بمجرد الظن ، وقد رأى ذلك بنفسه في بعض التفاسير – كما قالوا في الفرق بين (بكّة) و(مكّة)[٣] : إن (بكّة) موضع البيت الحرام ، و(مكّة) سائر ما حوله – ومنهم الزجاج أحد المعترضين[٤] ، وقيل : (بكّة) المسجد ، و(مكّة) الحرم كله تدخل فيه البيوت[٥] .

وهؤلاء المنكرون لم يحيطوا علمًا بلغة العرب الواسعة التي ما جاءنا منها إلاّ قليل – كما قال أبو عمرو بن العلاء[٦] : " ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعر كثير " – ، ويؤكّد كلام أبي عبيد في الفرق بينهما ما قاله الجوهري

---

(١) راجع : النشر ١/٩ ، والإتقان ١/٢١٠ – ٢١٥ ، والإتحاف ١/٧٠ ، وغيث النفع ص١٧ ، ١٨ .

(٢) انظر : تاريخ العلماء النحويّين للقاضي التنوخي ص١٩٧– ٢٠٠ – تح/ د/ عبد الفتاح الحلو – ط/ جامعة الإمام بالسعودية – سنة ١٩٨١م ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ سورة آل عمران – الآية ٩٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ١/٤٤٥ .

(٥) انظر : الجامع للقرطبي ٤/١٣٨ .

(٦) انظر : الخصائص ١/٣٨٦ ، والمزهر ١/٢٤٩ ، والاقتراح ص١٢٠ .

في (الصحاح)(١) – وهو من اللغويّين الثّقات – : " من قرأ : ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ﴾ فهي الغيضة ، ومن قرأ : ﴿لَيْكَةَ﴾ فهي اسم القرية ، ويقال : هما مثل بكة ومكة " .

وأما إنكارهم كلمة ﴿لَيْكَةَ﴾ وأنها اسم لا يعرف ، ومادة (ل ي ك) مهملة في لغة العرب فيردّ عليه بما سبق في الفرق بين ﴿لَيْكَةَ﴾ و﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ الذي ذكره أبو عبيد ، وكون هذه المادة مفقودة في لسان العرب لا يسلم ؛ لاتساع لغة العرب وعدم الإحاطة بها ، وإن صحّ كانت الكلمة أعجميّة ، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب ، ويكون قد اجتمع على منع صرفها : العلمية والعجمة والتأنيث(٢) .

يؤكّد ذلك أن جميع من ذكروا هذه القراءة – ومنهم هؤلاء المنكرون – قد رأوها في هذا الموضع وفي موضع سُورَةُ صٓ بغير ألف وصل ولا همزة بعد اللام هكذا : ﴿لَيْكَةَ﴾ ، ومنهم من رآها في المصحف الإمام (مصحف سيدنا عثمان ﷺ) كأبي عبيد حيث قال(٣) : " ورأيتها في الإمام (مصحف عثمان) في الحِجْر ، وقٓ : ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ ، وفي الشُّعَرَاءِ ، وصٓ : ﴿لَيْكَةَ﴾ ، واجتمعت مصاحف الأمصار كلها بعدُ على ذلك ولم تختلف " .

---

(١) انظر : الصحاح (أ ي ك) ، ولسان العرب .
(٢) انظر : البحر ١٨٦/٨ .
(٣) انظر : إبراز المعاني ص٦٢١ ، والبحر ١٨٥/٨ .

وأما قولهم : كان الواجب قراءتها بالألف واللام هنا وفـــي ﴿ صٓ ﴾ كما قُرئت بذلك في ﴿ الحِجْرِ ﴾ ، و﴿ قٓ ﴾ ، فلا أدري على أي أساس حكموا بهذا الوجوب في المواضع الأربعة ؟! ويزداد عجبي مـــنهم إذا كانــت القراءة قد تحقّقت فيها الشروط الثلاثة التي وضعها علمـــاء القـــراءات لصحة القراءة بها ، وهي : صحة السند ، وموافقة أحـــد المـــصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً ، وموافقة العربيّة ولو بوجه ، فكيف بعـــد ذلـــك يطلب منهم هـــؤلاء المنكرون عـــدم القراءة بها في هذين الموضـــعين ﴿ لَيْكَةَ ﴾ ويقرأون ﴿ ٱلْأَيْكَةِ ﴾ في المواضع الأربعة كي يرضى عنهم هؤلاء المنكرون ، ويقبلوا منهم القراءة ؟!

أعتقد أنّه لا يمكن لأحد أن يقول ذلك إلاّ إذا كان يزعم أن هـــؤلاء القرّاء يقرأون بالهوى والرأي ، وحاشا لهم ذلك ، فهـــم لا يقـــرأون إلاّ بالرواية والمشافهة والأثر والسُّنّة ، ولا يحيدون عن ذلك قِيـــد أنملـــة . يقول الإمام نافع[(١)] رحمه الله : " لَوْلاَ أَنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَقْرَأَ إلاَّ بِمَا قَـــرَأْتُ ، لَقَرَأْتُ حَرْفَ كَذَا : كَذَا ، وَحَرْفَ كَذَا : كَذَا " ، وذلك لأن القراءة سُـــنّة يأخذها الآخر عن الأوّل[(٢)] .

وأما زعمهم بأن أصل ﴿ لَيْكَةَ ﴾ هو ﴿ ٱلْأَيْكَةَ ﴾ خُفِّفت بحـــذف الهمزة ثم نقلت حركتها إلى اللام قبلها ، ثم الاستغناء عن ألف الوصل ، فقول بلا دليل ، لا سند له عندهم إلاّ محاولة ردّ قراءة نافع ومن معه :

---

(١) انظر : النشر ١/١٧ .
(٢) المصدر السابق .

﴿لَيْكَةَ﴾ وتمحل وجه ما لها ، مع أنها قراءة متواترة لا ينبغي ردّها ، أو الطعن فيها ؛ لأنه يجر إلى منزلق مهلك . يقول أبو حيان[1] في معرض دفاعه عن قراءة نافع ومن معه : ﴿لَيْكَةَ﴾ : " وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ، ويُقرّب إنكارها من الردّة ، والعياذ بالله " .

وبعد ؛ فقد ثبت – ولله الحمد – أن قراءة نافع ومن معه : ﴿لَيْكَةَ﴾ متواترة في أعلى درجات التواتر ، لتوافر شروط القراءة الصحيحة فيها ، فيجب قبولها ، والتسليم بها ، ولا يلتفت إلى قول من أنكرها ، أو طعن في قرّائها ممّن ذكرهم السمين ، أو ممّن لم يذكرهم ، ورحم الله أحمد البنا الدمياطي[2] الذي أنهى دفاعه عن هذه القراءة بقوله : " وقد أطبق أئمة أهل الأداء أن القرّاء إنما يتبعون ما ثبت في النقل والرواية ، فنسأل الله حسن الظن بأئمة الهدى خصوصًا ، وغيرهم عمومًا " .

****

(١) انظر : البحر ١٨٦/٨ .
(٢) انظر : الإتحاف ٣١٩/٢ .

﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْ فِي ءَايَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾
(سُورَةُ سَبَإٍ الآيَةُ ٥)

من النعت الحقيقي :

القراءة : قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم : ﴿أَلِيمٌ﴾ – بالرفع – هنا وفي سُورَةِ الجَاثِيَةِ[١] ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم : ﴿أَلِيمٍ﴾ – بالجر –[٢] .

المعترض : وجّه السمين[٣] رحمه الله القراءتين : فالرفع على أنّه نعت لـ ﴿عَذَابٌ﴾ ، والخفض على أنّه نعت لـ ﴿رِّجْزٍ﴾ ، ثم استدرك قائلاً[٤] : " إلاّ أن مكيًّا[٥] ضعّفَ قراءةَ الرفعِ واستبعدها ، قال : لأنَّ الرِّجْزَ هو العذابُ ، فيصير التقديرُ : عذابٌ أليمٌ مِنْ عذابٍ ، وهذا معنى غيرُ متمكِّنٍ . قال : والاختيارُ : خفضُ ﴿أَلِيمٍ﴾ ؛ لأنه أصحُّ في التقدير والمعنى ؛ إذ تقديرُه : لهم عذابٌ مِنْ عذابٍ أليم ، أي : [من][٦]

(١) سورة الجاثية – الآية ١١ : ﴿هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ .
(٢) انظر : السبعة ص٥٢٦ ، ومعاني القراءات ص٣٨٩ ، والحُجَّة للفارسي ٦/٦ ، ٧ ، وحُجَّة أبي زرعة ص٥٨٢ ، ٥٨٣ ، والكشف لمكي ٢/٢٠١ ، ٢٠٢ ، وإبراز المعاني ص٦٥١ ، والبحر ٥٢٠/٨ ، والدر المصون ١٥٢/٩ ، والنشر ٣٤٩/٢ ، وغيث النفع ص٣٢٦ ، والإتحاف ٣٨١/٢ ، والوافي ص٢٤٣ .
(٣) انظر : الدر المصون ١٥١/٩ ، ١٥٢ .
(٤) المصدر السابق ١٥٢/٩ .
(٥) انظر : الكشف لمكي ٢٠١/٢ ، ٢٠٢ .
(٦) زيادة عن الكشف لمكي ٢٠٢/٢ ؛ لسقوطها من الدر .

هذا الصنفُ مِنْ أصنافِ العذابِ ؛ لأنَّ العذابَ بعضُه آلمُ مِنْ بعض " [وأيضًا فعليه الجماعة][1] .

تعقيب : أرى – والله أعلم – أن مكيًا قد استقى اعتراضه هذا من كلام أبي عليّ الفارسي في (الحُجّة)[2] حيث قال الفارسي : " الرجز : العذاب ، بدلالة قوله سبحانه : ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾[3] ، وقوله : ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[4] ، وإذا كان الرجز : العذاب ، جاز أن يوصف به في نحو قوله : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[5] " ، ثم شرع في توضيح ذلك ، وأن الصفة قد تجري على المضاف مرّة ، وعلى المضاف إليه أخرى ، وذكر شواهد لذلك من القرآن الكريم ، ثم قال : " والجر في ﴿أَلِيمٍ﴾ أبين ؛ لأنه إذا كان عذابٌ من عذابٍ أليم ، كان العذاب الأوّل أليمًا ، وإذا أجريت الـ ﴿أَلِيمٌ﴾ على الـ ﴿عَذَابٌ﴾ كان المعنى : عذابٌ أليم من عذابٍ ، فالأوّل أكثر فائدة " .

فمكي بن أبي طالب بنى إنكاره واستبعاده لقراءة الرّفع على هذا الملحظ الذي ذكره أبو علي الفارسي ، واختار قراءة الجر لذلك ؛ ولأنها

---

(١) تكملة عن الكشف لمكي ٢/٢٠٢ لم يذكرها السمين .
(٢) انظر : الحُجّة للفارسي ٦/٦ ، ٧ .
(٣) سورة الأعراف – جزء من الآية ١٣٤ .
(٤) سورة البقرة – جزء من الآية ٥٩ .
(٥) سورة آل عمران – جزء من الآية ١٧٧ .

عنيها أكثر القرّاء ، وتبعه الشيخ مُحمّد الصادق قمحاوي[1] .

دفاع السمين : دافع السمين[2] ﷺ عن قراءة ابن كثير بالرفع ضد مكي قائلاً : " قلت : وقد أُجيبَ عَمَّا قاله مكيٌّ بأنَّ الرِّجْزَ مُطلق العــذاب ، فكأنه قيل لهم : هذا الصنفُ من العذابِ من جنسِ العذاب . وكأن أبــا البقاءِ[3] لَحَظَ هذا المعنى حيث قال : وبالرفعِ صفةً لــــ ﴿عَذَابٌ﴾ ، والرِّجْزُ : مُطْلَقُ العذابِ " .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجزاء في ردّه على مكــي المعترض على قراءة ابن كثير ببيانه هذا الملحظ الدقيق الذي استقاه من كلام أبي البقاء العكبري ، فضلاً عن كون هذه القراءة متــواترة ، ولا يمكن لأحد أن يردّها لأي سبب من الأسباب ، أو يضعفها ويرجّح عليها القراءة الأخرى ، ورحم الله أبا حيان[4] حيث بيّن خطأ هذا الاتّجــاه ، حيث قال : " وهذا الترجيح الذي يذكره المفــسرون والنحويــون بــين القراءتين لا ينبغي ؛ لأن هذه القراءات كلُّها صحيحة ، ومروية ، ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكل منها وجه ظاهر حــسن فــي العربيــة " ، فالقراءة سُنّة متّبعة يأخذها الآخر عن الأوّل بالسند الصحيح[5] عن سيدنا رسول الله ﷺ ، ولذلك كان كثير من أئمة القرّاء كنافع وأبــي عمــرو

---

(١) انظر : طلائع البشر في توجيه القراءات العشر ص٢٢٠ .
(٢) انظر : الدر المصون ٩/١٥٢ .
(٣) انظر : التبيان للعكبري ٢/١٠٦٣ .
(٤) انظر : البحر المحيط ٢/٥٨٨ .
(٥) انظر : النشر ١/١٧ .

يقول : " لَوْلاَ أَنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَقْرَأَ إلاَّ بِمَا قَرَأْتُ ، لَقَرَأْتُ حَرْفَ كَـذَا : كَذَا ، وَحَرْفَ كَذَا : كَذَا "[1] ، يؤكّد ذلك ما توصل إليه أحد الباحثين المعاصرين[2] بعد دراسة وبحث حيث قال : " إن القـرّاء لا يمثلـون بيئاتهم اللهجية تمامًا ؛ لأن القراءة – كما قلنا – تقوم علـى الروايـة ، وأصدق مَثَل على ذلك : ابن كثير ، قارئ مكّة " ، حيث لم يُرو عنـه تسهيل الهمزة ، بل قرأها بالتحقيق ، مع أن التحقيق يناسب البيئة البدويّة لا الحضريّة التي كان يعيش فيها ابن كثير[3] .

ومما يزيد دفاع السمين قوّة إلى قوّته ، ويضعف ما ذهب إليه مكي أن العلاّمة الفراء[4] – وهو من هو في اللغة تمكّنًا وتبحّرًا – قال عـن القراءتين بالرفع والجر : " وكُلٌّ صواب " ، ووافقه في ذلك الزجاج[5] ، وابن عطية[6] .

****

(١) انظر : النشر لابن الجزري ١/١٧ .
(٢) انظر : اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة – د/ عبد الراجحي ص٢٠٤ (الخاتمة) .
(٣) المصدر السابق ص٩٩ " بتصرّف " .
(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٥١ .
(٥) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤/٢٤١ .
(٦) انظر : المحرر الوجيز ٤/٤٠٥ .

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ (سُورَةُ النُّورِ الآيَةُ ٥٧)

(حسب) ونصبها المفعولين :

القراءة : قرأ حمزة وابن عامر : ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ ﴾ – بياء الغيبة – وقرأ الباقون : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾ – بتاء الخطاب –[(١)] .

المعترض : ذكر السمين أن قراءة حمزة وابن عامر قراءة حسنة واضحة ، وذكر بعض الأوجه لتخريجها ، ثم قال[(٢)] : " خلافا لمن لحّن هذه القراءة كأبي حاتم[(٣)] ، وأبي جعفر[(٤)] ، والفراء[(٥)] " .

قال النحاس[(٦)] : " ما عَلِمْتُ أحدًا مِنْ أهلِ العربيّة بَصْريًّا ولا كوفيًّا إلاَّ وهو يُلَحِّنُ قراءةَ حمزةَ ، فمنهم مَنْ يقولُ : هي لحنٌ لأنه لم يأتِ إلاَّ بمفعولٍ واحدٍ لـ ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ " .

وقال الفراء[(٧)] : " هو ضعيف " ، وأجازه على حذف المفعول الثّاني ، التقدير : لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين " .

---

(١) انظر : السبعة ص٣٠٧ ، ومعاني القراءات ص٢٠٠ ، ٢٠١ ، والحُجّة للفارسي ٣٣٢/٥ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥٠٥ ، والكشف لمكي ١٤٢/٢ ، ١٤٣ ، والدر المصون ٤٣٥/٨ ، والنشر ٣٣٣/٢ ، والإتحاف ٣٠٢/٢ ، والوافي ص١٩٣ .
(٢) انظر : الدر المصون ٤٣٥/٨ ، ٤٣٦ .
(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠١/٣ ، والجامع للقرطبي ٣٠١/١٢ ، والبحر ٦٦/٨ .
(٤) يقصد أبا جعفر النحاس في إعراب القرآن ١٠١/٣ .
(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٠١/٣ .
(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠١/٣ .
(٧) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٢ .

ثم يبيّن السمين سبب ضعنهم فيها فيقول[1] : " قلت : وسببُ تَلْحينِهم هذه القراءةَ أنهم اعتقدوا أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فاعلٌ ، ولم يكُنْ فـي اللفـظِ إلاَّ مفعولٌ واحدٌ وهو ﴿مُعۡجِزِينَ﴾ ، فلذلك قالوا ما قالوا " .

دفاع السمين : دافع السمين ﷺ عن قراءة حمزة وابن عامر بأنها حسنة واضحة ، وذكر لها عدة أوجه[2] :

أحدها : أنَّ الفاعلَ فيها مضمرٌ يعودُ علـى ما دلَّ عليه السياق ، أي : لا يحسبن حاسب ، أو أحد ، أو يعود على الرسول ﷺ لتقدم ذكره في قوله تعالى : ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[3] .

الثاني : أنَّ المفعولَ الأولَ محذوفٌ تقديرُه : لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفسَهم مُعْجزين .

الثالث : أنَّ المفعولَيْنِ همـا قولُـه : ﴿مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ ، والمعنى : لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أحدًا يُعْجِـزُ اللهَ فـي الأرض حتَّـى يَطْمَعوا هم في مثلِ ذلك .

تعقيب : جزى الله شيخنا السمين خير الجـزاء ، حيـث وضـح للمعترضين مـا خفي عليهم من توجيه هـذه القراءة حين اعتقـدوا أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فاعل ، ولا يوجد لـ (حسب) – التي تحتاج إلى مفعولين – إلاَّ مفعول واحد هو ﴿مُعۡجِزِينَ﴾ فبيّن لهم الأوجه التي تجوز فـي

---

(١) انظر : الدر المصون ٨/٤٣٦ .
(٢) المصدر السابق ٨/٤٣٥ – ٤٣٧ .
(٣) سورة النور – جزء من الآية ٥٦ .

إعراب الآية وتجعل (حسب) قد استوفت مفعوليها ، وبعض هذه الأوجه حسنة قال الزمخشري[1] عن الوجه الثّالث : " وهذا معنى قوي جيّد " ، وهذه التخريجات لم ينفرد بها السمين رحمه الله بل تبع فيها كثيرًا من العلماء السابقين الذين وجهوا هذه القراءة كالزجاج ، والفارسي ، وأبي زرعة ، ومكي بن أبي طالب ، والرازي ، والقرطبي ، وأبي حيان[2] . ولذا كان النحاس رحمه الله مبالغًا حين قال[3] : " ما عَلِمْتُ أحدًا مِنْ أهلِ العربيّة بَصْرِيًّا ولا كوفيًّا إلاّ وهو يُلَحِّنُ قراءةَ حمزةَ " ، فهو يجزم بإجماع البصريّين والكوفيّين على تلحين قراءة حمزة وابن عامر ، وهذا غير صحيح ؛ فإن أبا إسحاق الزجاج – وهو من الذين غلبت عليهم النزعة البصريّة – قد وجه هذه القراءة بالتوجيه الثّاني[4] السابق ذكره في توجيهات السمين ، وقبله الأخفش الأصغر ذكر – فيما نسب إليه النحاس[5] نفسه – توجيهًا لهذه القراءة هو أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في موضع نصب ، وهو المفعول الأوّل ، و﴿مُعۡجِزِينَ﴾ هو المفعول الثّاني ، والفاعل محذوف تقديره : الكافر ، ويكون المعنى : لا يحسبن الكافر الذين كفروا معجزين في الأرض ، وهو قريب مما ذكره السمين

(١) انظر : الكشاف ٨٢/٣ .
(٢) راجع : معاني القرآن للزجاج ٥٢/٤ ، والحُجّة للفارسي ٣٣٢/٥ ، وحُجّة أبي زرعة ص٥٠٥ ، والكشف لمكي ١٤٣/٢ ، ومفاتيح الغيب للرازي ٦٢٧/١١ ، والجامع للقرطبي ٣٠١/١٢ ، والبحر ١٦٦/٨ .
(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠١/٣ .
(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ٥٢/٤ .
(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠١/٣ ، والجامع للقرطبي ٣٠١/١٢ ، والأخفش الأصغر – د/ مُحمّد حسين ص٢٧٠ .

عند توجيهه للقراءة بالتوجيه الأوّل ، ويكاد يكون هو ، اللهم إلاّ هنا عند الأخفش الأصغر : الفاعل يعود على (الكافر) ، وفيما سبق يعود على (أحد) ، أو (حاسب) ، أو على الرسول ﷺ ، كما أن الفراء[1] ذكر فيها توجيهين سكت عن أحدهما ، وهو التوجيه الأوّل الذي ذكره السمين ، وضعف الثّاني وهو أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فاعلاً ، و﴿مُعۡجِزِينَ﴾ هو المفعول الأوّل ، و﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ هو المفعول الثّاني . ولله دَرّ العلاّمة الألوسي حيث قال[2] : " وأيًّا ما كان فالقراءة المذكورة صحيحة ، وإن اختلفت مراتب تخريجاتها قوّة وضعفًا ، ومن ذلك يعلم ما في قول النحاس ... من قلة الوقوف ، ومزيد الهذيان ، والجسارة على الطعن في متواتر من القرآن . ولعَمري لو كانت القراءة بالرأي لكان اللائق بمن خفي عليه وجه قراءة حمزة ألا يتكلّم بمثل هذا الكلام ، ويتّهم نفسه ، ويحجم عن الطعن في ذلك الإمام " .

****

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٩ .
(٢) انظر : تفسير الألوسي ١٨/٢٠٩ .

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (سُورَةِ الزُّمَرِ الآيَةُ ٩)

مجيء الهمزة للنداء :

القراءة : قرأ ابن كثير ، ونافع ، وحمزة : ﴿أَمَنْ﴾ – بتخفيف الميم – ، وقرأ الباقون : عاصم ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، والكسائي : ﴿ أَمَّنْ ﴾ – بتشديد الميم –[1] .

المعترض : ذكر السمين[2] رحمه الله أن أبا حاتم والأخفش ضعفا قراءة التخفيف ، وتجرّأ على قارئها ، حيث يقول بعد أن ذكر تضعيف بعض العلماء لأحد تخريجاتها : " وقد تَجَرَّأ على قارئ هذه القراءة أبو حاتم والأخفش " .

تعقيب : في توجيه قراءة التخفيف وجهان :

أولهما : أن الهمزة للاستفهام دخلت على ﴿مَنْ﴾ بمعنى (الذي) ، والاستفهام المراد به هنا التقرير ، ومقابله محذوف تقديره : أَمَنْ هو قانت كمن جعل لله – تعالى – أندادًا ؟ أو أَمَنْ هو قانت كغيره ؟ أو

(١) انظر : السبعة ص٥٦١ ، ومعاني القراءات ص٤٢٠ ، ٤٢١ ، والحُجّة للفارسي ٩٢/٦ ، ٩٣ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦٢٠ ، ٦٢١ ، والكشف لمكي ٢٣٧/٢ ، وإبراز المعاني ص٦٦٩ ، والدر المصون ٤١٤/٩ ، ٤١٥ ، والنشر ٣٦٢/٢ ، والإتحاف ٤٢٨/٢ ، وغيث النفع ص٣٣٨ ، والوافي ص٢٤٩ ، وطلائع البشر ص٢٣٤ .
(٢) انظر : الدر المصون ٤١٥/٢ .

التقدير : أهذا القانت خير أم الكافر ؟ المخاطب بقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾[(١)] ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[(٢)] ، فحذف خبر المبتدأ ، أو ما يعادل المستفهم عنه .

والثّاني : أن تكون الهمزة للنداء ، و﴿ مَنْ ﴾ منادى ، ويكون هذا المنادى سيدنا رسول الله ﷺ ، وهو المأمور بقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[(٣)] ، ويكون التقدير : يا من هو قانت قل : كيت وكيت ، أو يا من هو قانت إنك من أصحاب الجنة[(٤)] .

هذا ، وقد ضعف التوجيه الثّاني ، وأنها على النداء ، أبو علي الفارسي حيث قال[(٥)] : " فأما من خفّف وقال : ﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾[(٦)] فالمعنى : أمن هو قانت كمن هو بخلاف هذا الوصف ؟ ولا وجه للنداء هنا ؛ لأن هذا موضع معادلة ، فليس النداء مما يقع في هذا الموضع ، إنما يقع في نحو هذا الموضع الجُمَل التي تكون إخبارًا ، وليس النداء كذلك " ، وضعفه أبو حيان[(٧)] بأن هذا القول أجنبي مما قبله ومما بعده ،

---

(١) سورة الزمر – جزء من الآية ٨ .
(٢) سورة الزمر – جزء من الآية ٩ .
(٣) نفس السورة والآية .
(٤) بتصرّف يسير من الدر المصون ٩/٤١٤ ، ٤١٥ .. وراجع : توجيهها في : معاني القراءات ص٤٢٠ ، ٤٢١ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦٢٠ ، ٦٢١ ، والكشف ٢/٢٣٧ ، والجامع ١٥/٢٣٨ ، ٢٣٩ ، والبحر ٩/١٨٨ ، ١٨٩ ، وفتح القدير ٤/٦٣٦ .
(٥) انظر : الحُجّة ٦/٩٢ .
(٦) سورة الزمر – جزء من الآية ٩ .
(٧) انظر : البحر ٩/١٨٩ .

وكذا السمين الحلبي[1] ضعفه قائلاً : " وفيه بُعْدٌ ، ولم يَقَعْ في القــرآن نداءٌ بغير (يا) حتَّى يُحْمَلَ هذا عليه " .

أما من جهة القراءة نفسها فقد نُسب إلى الأخفــش ، وأبـــي حــاتم السجستاني[2] أنهما ضعفا هذه القراءة ، وتجرّأ على قارئهــا ، يقــول الفارسي[3] : " وقال أبو الحسن في قراءة من قــرأ ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾[4] – بالتخفيف – : ذا ضعيف ؛ لأن الاستفهام إنما يبتدأ مــا بعــده ، ولا يحمل على ما قبل الاستفهام ، وذا الكلام ليس قبله شيء يُحمل عليه إلاّ في المعنى " ، وقال النحاس[5] : " وحكى أبو حاتم عن الأخفش قــال : من قرأ في الزُّمَر : ﴿أَمَنْ هُوَ﴾[6] – بالتخفيف – فقراءته ضــعيفة ؛ لأنه استفهام ليس معه خبر " .

فالأخفش وأبو حاتم ضعّفا القراءة نفسها ؛ لأن الهمزة للاســتفهام ، والاستفهام لا معنى له هنا ، وليس معه خبر ، وكأني بهمــا ينكــران الوجه الثّاني تمامًا ، وهو كونها للنداء ! والفارســي ، وأبــو حيــان ، والسمين يضعفون وجه النداء ؛ لكونه لا وجه له هنا ، أو لأنه أجنبـــي

---

(١) انظر : الدر المصون ٩/٤١٥ .

(٢) ممّن نسب إليهما ذلك : الفارسي في الحُجّة ٦/٩٣ " للأخفش " ، والنحاس في إعراب القرآن ٤/٥ " للأخفش وأبي حاتم " ، وابن عطية في المحرر ٤/٥٢٢ ، وأبو حيــان في البحر ٩/١٨٩ ، والسمين في الدر المصون ٩/٤١٥ ، والشوكاني في فتح القدير ٤/٦٣٦ كلهم للأخفش وأبي حاتم ، ولم أهتد إليه بمعاني القرآن للأخفش .

(٣) انظر : الحُجّة للفارسي ٦/٩٣ .

(٤) سورة الزمر – جزء من الآية ٩ .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤/٥ .

(٦) سورة الزمر – جزء من الآية ٩ .

مما قبله ومما بعده ، أو أنّه لم يقع في القرآن الكريم نداء بغير (يا) حتّى يحمل عليه هذا !

دفاع السمين : لم يدافع السمين ﷺ كعادته عن قراءة التخفيف ، إنما ذكر لها توجيهين – كما سبق – :

أحدهما : أن تكون الهمزة للاستفهام المراد به التقرير – وهو الذي ارتضاه – .

والثاني : أن تكون الهمزة للنداء – وقد استبعد هذا الوجه تبعًا لمن سبقه كالفارسي وأبي حيان –(1) .

تعقيب : أقول – مستعينًا بحول الله وقوّته – : أما تضعيف الفارسي ، وأبو حيان ، والسمين الحلبي ، للوجه الثّاني في تخريج قراءة التخفيف ، واستبعاد أن تكون الهمزة للنداء ، فليس بسديد ؛ لمجيء الهمزة للنداء في شواهد شعريّة وردت عن العرب منها قوله الشاعر :

أَزَيْدُ أَخا وَرْقاءَ إِنْ كُنتَ ثائِرًا ∴ فقدْ عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ فخاصِمِ(2)

وقول الآخر :

أَبَنِي لُبَيْنِي لَسْتُمُ بِيَدٍ ∴ إلاّ يدًا ليستْ لَها عَضُدُ(3)

---

(1) راجع ما نقلته عنهما في (التعقيب) السابق .

(2) من الطويل ، وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل ، ورد في : الكتاب ٢/١٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٤ ، واللسان (ح ن أ) ، والمساعد ٢/٤٨١ ، والدر المصون ٩/٤١٥ ، ومعجم شواهد العربيّة ص٣٦٥ .

(3) من الكامل لأوس بن حجر في ديوانه ص٢١ ، ونسب لطرفة وهو في ديوانه مفردًا ص٥٨ . والبيت في : الكتاب ٢/٣١٧ ، ومعاني الفراء ٢/٤١٦ ، والمقتضب ٤/٤٢١ ، وإعراب =

ويكفي أن الفراء[1] قد قال عن هذا الوجه : " وهو وجه حسن ، العرب تدعو بـ (ألف) كما يدعون بـ (يا) فيقولون : يا زيدُ أقبل ، وأزيدُ أقبل " ، ثم ذكر البيت السابق :

أبَنِي لُبَيْنِي لَسْتُمُ بِيَدٍ ∴ إلاّ يدًا ليستْ لها عضدُ

وبيتًا آخر هو :

أضمرُ بنَ ضمرةَ ماذا ذكَرْ ∴ تَ مِن صِرْمَةٍ أُخِذتْ بالمُرار[2]

ثم قال : " وهو كثير في الشعر ، فيكون المعنى مردودًا بالدعاء كالمنسُوق ؛ لأنه ذكر الناسيَ الكافر ، ثم قَصّ قصّة الصالح بالنداء ، كما تقول في الكلام : فلان لا يصلّي ولا يَصُوم ، فيا من يصلّي ويصوم أبشر ، فهذا هو مَعناه ، والله أعلَم " ، وتبعه في ذلك النحاس[3] ، وردّ على من قال : " لأنه استفهام ليس معه خبر " ، بقوله : " هذا لا يلزم ، وقد أجمعوا جميعًا على أن قرأوا : ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[4] وهو مثله " ، ثم بيّن رأيه في الوجهين السابقين فقال : " وفي القراءة بالتخفيف وجهان حسنان في العربية ... " ،

= القرآن للنحاس ٤/٥ ، ومعاني القراءات ص٤٢١ ، وحُجّة أبي زرعة ص٦٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٠ ، والجامع ١٥/٢٣٨ ، واللسان (خ ب ل) ، ومعجم شواهد العربيّة ص١٠٧

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٤١٦ .

(٢) من المتقارب ، ولم أهتد لقائله ، ولم أقف عليه في غير (معاني القرآن للفراء) فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤/٥ .

(٤) سورة الزمر – جزء من الآية ٢٢ .

ووافقهما أيضًا أبو منصور الأزهري[1] ، والإمام أبو زرعة[2] ، ومكي ابن أبي طالب[3] وقال : " والقراءتان متقاربتان حسنتان " ، والإمام القرطبي[4] ، والإمام الشوكاني[5] .

يضاف إلى ما سبق ما تعورف عليه بين العلماء من أن القراءة الصحيحة المتواترة أقوى شاهد ، فهي لا تحتاج إلى شاهد ، وإلا تسلسل[6] .

ولذا كان ابن هشام[7] رحمه الله معتدلاً حين قال : " ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) ، ويقربه سلامته من دعوى المجاز ؛ إذ لا يكون الاستفهام منه – تعالى – على حقيقته ، ومن دعوى كثرة الحذف ؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمَنْ هو قانت خير أم هذا الكافر ؟ أي المخاطب بقوله – تعالى – : ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾[8] ، فحُذف شيئان : معادل الهمزة والخبر " .

وأما تضعيف الأخفش وأبي حاتم للقراءة نفسها ، والجراءة على قرائها فيرد عليه بقول العلاّمة أبي حيان[9] : " ولا التفات لتضعيف

(١) انظر : معاني القراءات ص٤٢٠ ، ٤٢١ .
(٢) انظر : حُجّة القراءات لأبي زرعة ص٦٢١ .
(٣) انظر : الكشف لمكي ٢/٢٣٧ .
(٤) انظر : الجامع ١٥/٢٣٨ .
(٥) انظر : فتح القدير ٤/٦٣٦ .
(٦) انظر : غيث النفع ص٧٩ ، والقراءات واللهجات ص١٧٦ .
(٧) انظر : المغني ص١٨ ، والقراءات في المغني ص١٩ ، ٢٠ .
(٨) سورة الزمر – جزء من الآية ٨ .
(٩) انظر : البحر ٩/١٨٩ .

الأخفش وأبي حاتم هذه القراءة " ، وما ذلك إلاّ لأنها قـراءة صـحيحة متواترة ، ثبت لها أركان القراءة الصحيحة المتواترة مـن : صـحة السند ، وموافقة أحد المصاحف العثمانيّة ، وموافقة أحد وجوه العربيّة ، ورحم الله الإمام الشوكاني حيث عقّب على من أنكرها أو طعـن فـي قرّائها بقوله(١) : " ولا وجه لذلك ؛ فإنه إذا ثبتت الرواية بطلت الدراية " ، وجزى الله العلاّمة ابن الجزري خير الجزاء حين قرّر(٢) : " فَكَمْ مِـنْ قِرَاءَةٍ أَنْكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ - أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ - وَلَمْ يُعْتَبَرْ إِنْكَـارُهُمْ ، بَلْ أَجْمَعَ الأَئِمَّةُ الْمُقْتَدَى بِهِمْ مِنَ السَّلَفِ عَلَى قَبُولِهَا " .

****

(١) انظر : فتح القدير ٤/٦٣٦ .
(٢) انظر : النشر ١/١٠ ، والقراءات واللهجات ص١٦٣ .

﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُۖ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ (سُورَةُ النُّورِ الآيَة ٤٣)

مجيء الباء حرف صلة (زائدة) للتوكيد :

القراءة : قرأ أبو جعفر المدني : ﴿يُذۡهِبُ﴾ – بضم الياء وكسر الهاء – ، والباقون : ﴿يَذۡهَبُ﴾ – بفتح الياء والهاء –(١) .

المعترض : ذكر السمين أن الأخفش وأبا حاتم قد خطّآ قراءة أبي جعفر وقالاَ : " لأنَّ البـاءَ تُعاقِبُ الهمزة "(٢) ، وكلام العرب : ذهبت به ، وأذهبته(٣) ، وأبو حاتم في ذلك تابع لأستاذه الأخفش في جعلها لحنًا وخطأ يقول : دُخل بالمدخل ، ولا يجيز ههنا : أُدخل ؛ لأن الباء تعاقب الهمزة(٤) ، أي : إن الفعل إذا كان رباعيًا كما في قراءة أبي جعفر فلا يحتاج إلى الباء ؛ لأنه يتعدى بغير حرف .

دفاع السمين : دافع السمين رحمه الله عن قراءة أبي جعفر ، وردّ على الأخفش وأبي حاتم قائلاً(٥) : " وليس رَدُّهما بصواب ؛ لأنها تتخرَّج

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٩٩ ، والمحتسب ٢/١١٤ ، ١١٥ ، والكشاف ٣/٧٩ ، والمحرر الوجيز ٤/١٩٠ ، والجامع للقرطبي ١٢/٢٩٠ ، والبحر ٨/٥٨ ، والدر المصون ٨/٤٢٤ ، والنشر ٢/٣٣٢ ، والإتحاف ٢/٣٠٠ .
(٢) انظر : الدر المصون ٨/٤٢٤ .
(٣) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤/٥٠ .
(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/٩٩ .
(٥) انظر : الدر المصون ٨/٤٢٤ .

على ما خُرِّج ما قُرِئ به في المتواتر : ﴿تُنبِتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾(١) عن أنَّ الباء مزيدةٌ ، أو أنَّ المفعولَ محذوفٌ ، والباءُ بمعنى (مِنْ) تقديرُه : يُذْهِبُ النُّورَ من الأبْصارِ كقولِه :

.... ∴ شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ(٢)

تعقيب : دفاع السمين ﷺ قائم على أن الباء صلة زائدة لتوكيد معنى التعدي ، ونظيرها قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾(٣) وقراءة ابن كثير وأبي عمرو : ﴿تُنۡبِتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾(٤) – بضم التاء وكسر الباء – ، وقول الشاعر :

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثمَّ تَرَفَّعَتْ ∴ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٥)

---

(١) سورة المؤمنون – جزء من الآية ٢٠ .. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو – بضم التاء وكسر الباء من ﴿ تُنبِتُ ﴾ – .. وانظر : السبعة لابن مجاهد ص٤٤٥ ، ومعاني القراءات للأزهري ص٣٢٢ ، وحجّة أبي زرعة ص٤٨٤ ، ٤٨٥ ، والكشف لمكي ١٢٧/٢ ، وإبراز المعاني ص٦٠٨ .

(٢) عجز بيت من الكامل نسب لجميل ، ولم أجده بديوانه ، وصدره :

فَلَثَمْتُ فاها آخِذًا بِقُرُونِها ∴ ....

ونُسب لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ص٨٣ – نشر دار صادر – بيروت .

والشاهد فيه : مجيء الباء بمعنى (من) ، أراد : شرب المنزوف من برد ماء الحشرج . والحشرج : ماء تنشفه الأرض من الرمل .

والبيت في : اللسان (ح ش ر ج) ، (ل ث م) ، وجواهر الأدب ص٤٢ ، والبحر ٥٨/٨ ، والجنى الداني ص٤٤ ، والمغني ص١٤٣ ، والهمع ١٥٩/٤ ، والدرر اللوامع ٣٣/٢ ، ومعجم شواهد العربيّة ص٧٩ .

(٣) سورة البقرة – جزء من الآية ١٩٥ .

(٤) سورة المؤمنون – جزء من الآية ٢٠ .. وراجع تعليقي عليها في حاشية (١) .

(٥) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ٥١/١ ، وشرح أشعار الهذليين =

أي : شربن ماء البحر - بزيادة الباء على أحد التخريجات القريبة[1] - ، وتكون ﴿ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ مفعولاً به ، والفاعل يعود على ﴿سَنَا بَرۡقِهِۦ﴾[2] .

أو أن الباء أصليّة ليست بزائدة ، لكنها بمعنى (من) ، ومفعول ﴿يُذۡهِبُ﴾ محذوف تقديره : يُذهب النورَ من الأبصار ، كقول الشاعر :

.... ∴ شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ

وزاد ابن جني رحمه الله وجهًا ثالثًا[3] وهو أن يكون ضمن ﴿يُذۡهِبُ﴾ معنى (يَلْوى) أو (يستأثر) فيتعدى حينئذ بالباء ، كأنه قال : يكاد سنا برقه يَلْوى بالأبصار ، أو يستأثر بالأبصار .

واختار أبو جعفر النحاس وجهًا جديدًا[4] بعيدًا عن القول بزيادة الباء ، حكاه عليّ بن سليمان (الأخفش الأصغر) عن مُحمّد بن يزيد (المبرد) قال : " تكون الباء متعلّقة بالمصدر ؛ إذ كان الفعل دالاًّ عليه ومأخوذًا منه ، فعلى هذا يكون التقدير : يُذْهِب ذهابه بالأبصار ، أو

= للسكري ١/١٢٩ .
والبيت في : المحتسب ٢/١١٤ ، والخصائص ٢/٨٧ ، ورصف المباني ص١٥١ ، وجواهر الأدب ص٤٢ ، والجنى الداني ص٤٣ ، والمغني ص١٤٢ ، ١٥١ ، ٤٤١ ، والهمع ٤/١٥٩ ، وشرح الأشموني ٢/٢٠٥ ، ٢٢١ ، والدرر اللوامع ٢/٣٣ ، ٨٣ .

(١) انظر : المحتسب ٢/١١٤ ، ١١٥ ، والخزانة ٧/٩٨ ، ٩٩ .

(٢) انظر : طلائع البشر في توجيه القراءات العشر للشيخ مُحمّد الصادق قمحاوي ص١٩١ .

(٣) انظر : المحتسب ٢/١١٥ .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٥١٤ .

يُذْهِب بِذهابه ، وكذا أُدخل بالمُدخل السجنُ الدارُ ، جائز على هذا ، كأنه قال : أُدخل السجنُ دخولاً بزيد .

وجزى الله العلاّمة أبا حيان خير الجزاء حين دافع عن أبي جعفر قائلاً[١] : " لأنه لم يكن ليقرأ إلاّ بما روي ، " والقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ لا مجال فيها للرأي والقياس " ، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة ﷺ أُبيّ وغيره ، ولم ينفرد بها أبو جعفر ، بل قرأه شيبة كذلك " .

وبذلك يكون ما ارتكن إليه الأخفش وأبو حاتم في تضعيفهما لقراءة أبي جعفرٍ من جهة العربيّة لا صحّة له ؛ لوجود أربعة أوجه لهذه القراءة في لغة العرب الواسعة ، لا وجهًا واحدًا ، ورحم الله (المهدوي) حين قال – فيما رواه عنه ابن هشام الأنصاري[٢] – : " لم يوجد في القرآن الكريم حرف واحد إلاّ وله وجه صحيح في العربيّة " .

****

(١) انظر : البحر المحيط ٥٨/٨ .
(٢) انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ص٥٢ .

الخاتمة

أسس ثابتة وأقوال معتمدة

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام . والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير الأنام سيّدنا **مُحمّد** بن عبد الله ﷺ ، وعلى آله ، وأصحابه الكرام ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم البعث والقيام .

وبعد ؛ فهذه بعض النتائج والفوائد التي ظهرت لي بعد معاودة الصحبة لشيخنا السمين رحمه الله في (دفاعه عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة) ومن نحا نحوهم من اللغويّين ، والمفسّرين ، والقرّاء ، وذلك في النصف الثّاني من القرآن الكريم ، الذي تضمنه الجزء الثّاني من هذا البحث .

وهذه النتائج ، وتلك الفوائد ، مكمّلة للنتائج التي ذكرتها في خاتمة الجزء الأوّل من هذا البحث ، الذي تضمّن النصف الأوّل من القرآن الكريم .

أولاً : علم القراءات القرآنيّة بحْرٌ ، غَوْرُه بعيد ، وأمواجه متلاطمة ، وشواطئه بعيدة ، ولا عجب ، فهو متّصل بالكتاب المعجز ، الذي لا يخلق على كثرة الردّ ، ولا تنقضي عجائبه : القرآن الكريم . فعلى الباحث اللغوي – فضلاً عن غيره – أن يقف على شاطئه ، مكتفيًا باصطياد بعض اللآلئ والدرر ، وعليه بالتأنّي التام في بحثه ، لئلا تزل قدماه فيغرق .

ثانيًا : إحسان الظن بالنحاة ، واللغويّين ، ونحوهم ، ممّن طعنوا في بعض القراءات المتواترة ، وبيان أن سبب ذلك لديهم : خفاء بعض توجيهاتها النحويّة ، أو اللهجيّة عليهم ، وهم لم يحيطوا علمًا بلغة

العرب الواسعة ، وكان الأجدر بهم ألاّ يفعلوا ذلك .

أو أن سبب ذلك مردّه : إلى مخالفة بعض هذه القراءات المتواترة لما قعدوه من قواعد تعصّبوا لها ، وكان الأحرى بهم أن يستدركوا على هذه القواعد ، ويجعلوها أكثر مرونة ، بحيث تتّسع لهذه القراءات المتواترة .

أو أن علّة ذلك : خفاء بعض الضوابط والأسس التي قامت عليها القراءات المتواترة لدى بعض النحاة واللغويّين ، حتّى ظنّ بعضهم أنها من اجتهاد القرّاء ، واختياراتهم ، وليست موقوفة على النقل(١) . وزعم بعضهم أنها راجعة إلى اختلاف رسم المصاحف(٢) .

ثالثًا : من الطريف أن الإمام الكسائي – أحد القرّاء السبعة ، وأحد أعلام نحاة الكوفة – وهو ممّن اعتُرض على بعض قراءاته – نُسب إليه أنّه اعترض على بعض قراءات إخوانه من السبعة ، كاعتراضه على قراءة ابن عامر ، وعاصم ، ونافع – بالإظهار – في : ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾(٣) .

وكذا اعتراض أبي بكر (شعبة بن عياش) – أحد راويي الإمام عاصم بن أبي النجود – على قراءة شيخه عاصم ، وأبي عمرو ، وحمزة – بالهمز – في : ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌۢ﴾(٤) .

---

(١) راجع : البحر المحيط ١٨٥/٨ ، ١٨٦ .
(٢) كالزمخشري في الكشاف ٤٢/٢ .. وراجع رد ابن المنير عليه في الانتصاف ٤١/٢ ، ٤٢ (بهامش الكشاف) .
(٣) سورة المجادلة – جزء من الآية ١ .
(٤) سورة البلد – الآية ٢٠ .

رابعًا : وجدت أن من أكثر اللغويّين جرأة وجسارة على القراءات المتواترة ، وطعنًا فيها ، وتلحينًا لها : أبو حاتم السجستاني ، يؤكّد ذلك قول أبي حيان في (البحر ٩/٤٣٩ ، ٤٤٠) : " وكان أبو حاتم يطعن في بعض القرآن بما لا علم له به جسارة منه ، عفا الله عنه " ، ولذا قال فيه تلميذه المبرد : " كان أبو حاتم دونَ أصحابِه في النحوِ ، لم يَلْحَقْ بهم ، إلاَّ أنه إذا خَرَجَ مِنْ بلدِهم لم يَلْقَ أَعْلَمَ منه "[(١)] .

خامسًا : من أكثر المستشرقين طعنًا في القراءات ، وغمزًا لها ، وتعصبًا ضد الإسلام وأهله المستشرق (آرثر جيفري) في مقدمته لكتاب (المصاحف) لابن أبي داود ، والمستشرق (جولد زيهير) في كتابه (تاريخ مذاهب التفسير الإسلامي)[(٢)] .

هذا ، وقد رأيت أنّه من تمام الفائدة أن أذكر بعض الأسس الثّابتة ، والأقوال المعتمدة لدى علماء القراءات ، ومن نحا نحوهم من النحاة والمفسرين ، سواء أكانوا من القدماء أم من المحدثين .

---

(١) راجع : إعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٢ ، والبحر المحيط ٨/١٨٦ ، والدر المصون ٨/٦٠٥ .

(٢) راجع : الدفاع عن القرآن ضد النحويّين والمستشرقين – د/ أحمد مكي الأنصاري ص٦٣ حاشية (٣) ، والفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي – أ.د/ مُحمّد البهي ص٤٢٢ ، ٤٢٣ – نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ، والقرآن والقراءات والأحرف السبعة – أ.د/ عبد الغفور محمود ١/٦ – نشر دار السلام بالقاهرة .
وقد ردّ عليهم ، ودحض مفترياتهم كثير من العلماء ، مثل : أ.د/ عبد الغفور محمود في كتابه السابق ، وأ.د/ مُحمّد حسن جبل في كتابيه : (دفاع عن القرآن الكريم) ، و(وثاقة نقل النص القرآني الكريم) .

أسس ثابتة وأقوال معتمدة(*)

- يقول **أبو عمرو بن العلاء** : " ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلاّ أقلُّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعر كثير "(١) .
- ويقول أيضًا : " لَوْلاَ أَنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَقْرَأَ إلاَّ بِمَا قَرَأْتُ ، لَقَرَأْتُ حَرْفَ كَذَا : كَذَا ، وَحَرْفَ كَذَا : كَذَا "(٢) .
- يقول **سيبويه** : " القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة "(٣) .
- يقول **الفراء** : " والكتاب – يعني : القرآن الكريم – أعرب وأقوى في الحُجّة من الشعر "(٤) .
- يقول **الزجاج** : " ويجوز فيها أوجه لم يُقرأ بها ... ولكن القراءة سُنّة ، لا يقرأ إلاّ بما قرأت به القرّاء "(٥) .

ويقول أيضًا : " والأجود اتباع القرّاء ، ولزوم الرواية ، فإن القراءة سُنّة ، وكلما كثرت الرواية في الحرف ، وكثرت به القراءة

(*) استقيت هذه الأقوال ، وتلك الأسس ، من أمهات المصادر التي اطلعت عليها في أثناء تأليف هذا البحث ، وأفدت مما كتبه السابقون عليّ من العلماء المحدثين ، وبخاصة الأستاذ/ عبد الوهاب حمودة ﷺ في كتابه (القراءات واللهجات) ص١٥٠ – ١٨١ ، وأ.د/ أحمد مكي الأنصاري ﷺ في كتابه (الدفاع عن القرآن ضد النحويّين والمستشرقين – القسم الأول) .
وقد رتّبت هذه الأقوال تدريبًا زمنيًا ، على حسب وفاة قائليها .
(١) انظر : الخصائص ٣٨٦/١ ، والمزهر ٢٤٩/١ ، والاقتراح ص١٢٠ .
(٢) انظر : السبعة لابن مجاهد ص٨٢ ، والنشر لابن الجزري ١٧/١ .
(٣) انظر : الكتاب ١٤٨/١ – تح/ هارون .
(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١٤/١ .
(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤٢/٢ – تح/ د/ عبد الجليل شلبي .

فهو المتبع . وما جاز في العربيّة ، ولم يقرأ به قارئ فلا تقرأن به ، فإن القراءة به بدعة "[1] .

- يقول **أبو جعفر النحاس** : " السلامة عند أهل الدين – إذا صحت القراءتان – ألا يقال : إحداهما أجود ؛ لأنهما جميعًا عن النّبيّ ﷺ ، فيأثم من قال ذلك ، وكان رؤساء الصحابة ﷺ ينكرون مثل هذا "[2] .

- يقول الإمام **أبو عمرو الداني** : وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لاَ تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الأَفْشَى فِي اللُّغَةِ ، وَالأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، بَلْ عَلَى الأَثْبَتِ فِي الأَثَرِ وَالأَصَحِّ فِي النَّقْلِ . وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلاَ فُشُوُّ لُغَةٍ ؛ لأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا "[3] .

- يقول **ابن القشيري** : " ما ثبت بالاستفاضة والتواتر أن النّبيّ ﷺ قرأه ، فلابد من جوازه . ولا يجوز أن يقال : إنه لحن . ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه ، وإن كان هو فصيحا "[4] .

ويقول أيضًا ردًّا على بعض الطاعنين : " ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القرّاء ثبتت عن النّبيّ ﷺ تواترًا يعرفه أهل الصنعة . وإذا ثبت شيء عن النّبيّ ﷺ فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النّبيّ ﷺ واستقبح ما قرأ به ، وهذا

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٨ .
(٢) انظر : الإتقان للسيوطي ١/٢٢٩ – تح/ أ. مُحمّد أبو الفضل .
(٣) انظر : النشر لابن الجزري ١/١٠ ، ١١ .
(٤) انظر : إبراز المعاني لأبي شامة ص٦٥٧ ، والجامع للقرطبي ١٤/٣٥٩ ، والبحر المحيط ٩/٤٢ ، والإتحاف للبنا ٢/٣٩٤ .

مقام محذور ، لا تقلد فيه أئمة اللغة والنحو ، ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح ، وإن كان غيره أفصح منه ، فإنّا لا ندعي أن كُلّ القراءات على أرفع الدرجات في الفصاحة "(١) .

- يقول الإمام **الفخر الرازي** (عند الآية ١٥٦ من سورة آل عمران) : " ... وذلك لأنّا إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول ، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم كان ذلك أولى ... وكثيرا أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته ، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى "(٢) .

- يقول **ابن يعيش** ، عند دفاعه عن قراءة الإمام حمزة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾(٣) وردّه على المبرد : " وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ؛ لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة ، مع أنّه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة ، كابن مسعود ، وابن عباس رضي الله عنهما ، والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد . وإذا صحّت الرواية

---

(١) انظر : إبراز المعاني ص٤١٢ .
(٢) انظر : مفاتيح الغيب للفخر الرازي ٤/٥١٧ .
(٣) سورة النساء – جزء من الآية ١ .

لم يكن سبيل إلى ردّها "[1] .

- يقول **ابن المُنيّر الإسكندري** ، عند دفاعه عن قراءة ابن عامر ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[2] ضد الزمخشري : " ... فهذا معتقد أهل الحق في جميع وجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلاً ، عن أفصح من نطق بالضاد ﷺ ، فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري ، ولا بقول أمثاله ، ممّن لحن قراءة ابن عامر ... " إلى أن يقول : " وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربيّة ، بل تصحيح قواعد العربيّة بالقراءة "[3] .

- يقول **أبو حيان الأندلسي** ، عند دفاعه عن قراءة الإدغام في ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[4] ضد ابن عطية الأندلسي : " ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريّين ، ولا على ما اختاروه ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه "[5] .

ويقول أيضًا ، عند توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾[6] ، رادًا على من رجح بعض القراءات المتواترة على بعضها : " وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣ .
(٢) سورة الأنعام – جزء من الآية ١٣٧ .
(٣) انظر : الانتصاف لابن المنير ٤٢/٢ (بهامش الكشاف) .
(٤) سورة البقرة – جزء من الآية ١٨٥ .
(٥) انظر : البحر المحيط ١٩٥/٢ ، بعناية/ عرفات حسونة وآخرين .
(٦) سورة البقرة – جزء من الآية ٢٤٩ .

والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربيّة ، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة "[1] .

ويقول أيضًا ، عند دفاعه عن قراءة البزي ﴿وَلَا تَّيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾[2] – بتشديد التاء – ضد سيبويه ، وابن عصفور : " وقراءة البزي ثابتة تلقتها الأُمّة بالقبول ، وليس العلم محصورًا ولا مقصورًا على ما نقله وقاله البصريون ، فلا تنظر إلى قولهم : إن هذا لا يجوز "[3] .

ويقول أيضًا ، عند دفاعه عن قراءة الإمام نافع ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰئِشَ﴾[4] – بالهمز – ضد بعض النحاة : " ولسنا متعبّدين بأقوال نحاة البصرة ... " إلى أن يقول : " وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظنّ بالقرّاء ولا يجوز لهم "[5] .

ويقول أيضًا ، عند دفاعه عن قراءة نافع ، وابن عامر ، وابن كثير ، وأبي جعفر المدني ﴿أَصْحَٰبُ لَيْكَةَ﴾[6] ضد بعض النحويّين : " وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ، ويقرب إنكارها من

(١) انظر : البحر المحيط ٢/٥٨٨ .
(٢) سورة البقرة – جزء من الآية ٢٦٧ .
(٣) انظر : البحر المحيط ٢/٦٧٩ .
(٤) سورة الأعراف – جزء من الآية ١٠ .
(٥) انظر : البحر المحيط ٥/١٥ .
(٦) سورة الشعراء – جزء من الآية ١٧٦ .

الردّة ، والعياذ بالله ... " إلى أن يقول : " فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة : الحَرَمان : مكة والمدينة ، والشام "(١) .

ويقول أيضًا ، عند دفاعه عن قراءة الإمام الكسائي ﴿إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾(٢) – بإدغام الفاء في الباء – ضد أبي عليّ والزمخشري : " والقراءة سُنّة متبعة ، ويوجد فيها الفصيح والأفصح ، وكل ذلك من تيسيره – تعالى – القرآن للذكر ، فلا التفات لقول أبي علي ، ولا الزمخشري "(٣) .

- يقول **السمين الحلبي** ، عند توجيهه للقراءات الواردة في *قوله تعالى* : ﴿قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ﴾(٤) : " وهذا الذي ينبغي أن يفعله الإنسانُ في القرآن ، وهو أن يَذْكر لكلِّ قراءةٍ توجيهًا من غير تعرُّضٍ لتضعيفِ القراءة الأخرى كما فعل بعضهم "(٥) .

ويقول أيضًا ، عند دفاعه عن قراءة الإمام حمزة ﴿وَعَبُدَ ٱلطَّٰغُوتِ﴾(٦) ضد الفراء ، والزجاج ، وأبي عبيد ، ونصير الرازي : " وإذا تواتر الشيء قرآنًا فلا التفاتَ إلى مُنْكرِه لأنه خَفِيَ عنه ما وَضَح لغيره "(٧) .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٨/١٨٦ .
(٢) سورة سبأ – جزء من الآية ٩ .
(٣) انظر : البحر المحيط ٨/٥٢٣ .
(٤) سورة البقرة – جزء من الآية ٢١٩ .
(٥) انظر : الدر المصون ٢/٤٠٨ ، وراجعه أيضًا في ٤/٥٦٣ .
(٦) سورة المائدة – جزء من الآية ٦٠ .
(٧) انظر : الدر المصون ٤/٣٢٩ .

- ويقول **بدر الدين الدماميني** ، عند دفاعه عن قراءة ابن عامر ، وأبي بكر ، عن عاصم ﴿ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] ضد من طعن عليها كالزجاج والفارسي : " ونقول : هذه القراءة تدل على جواز هذا الإدغام ، فإن العربيّة تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته ، وقول من يقول : مثله لم يجئ عن العرب ، مشيرًا إلى أنّه أحاط بجميع كلام العرب ، وفيه تحجير واسع . وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يُعتمد عليه ؛ لجهله ، أو عدم عدالته ، أو لجهالة علمه وعدالته ، ويترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره ، عمّن ثبتت عصمته عن الغلط ، وهو رسول الله ﷺ أفصح العرب ، مع قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[2] ؟! "[3] .

ويقول أيضًا ، عقيب ما سبق :

" فإن قلت : القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الأداء ، وأما [ما] هو من قبيل الأداء كالمد ، والإمالة ، وتخفيف الهمزة ، والإدغام ، والإخفاء ، فغير متواتر ؛ كما ذكره ابن الحاجب في (أصوله) وذكره غيره .

قلت : نعم ، لكن لا يكون نقل القرّاء هذه الأشياء أقل من نقل ناقلي العربيّة ، والأشعار ، والأقوال . فكيف يُطعن فيما نقله القرّاء

---

(١) سورة الأنبياء – جزء من الآية ٨٨ .
(٢) سورة الحجر – الآية ٩ .
(٣) انظر : تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني ٢/٧٨٩ – رسالة (دكتوراه) بكليّة اللغة العربيّة بالقاهرة – تح/ د/ عبد الجواد حسين عبد الرحمن .

الثِّقات ، بأنه لم يجئ مثله ؟! ومن أين عرف أنّه لم يجئ مثله ؟! ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه ، فقبول هذا أولى "[1] .

- يقول **ابن الجزري** : " فَكَمْ مِنْ قِرَاءَةٍ أَنْكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يُعْتَبَرْ إِنْكَارُهُمْ ، بَلْ أَجْمَعَ الأَئِمَّةُ الْمُقْتَدَى بِهِمْ مِنَ السَّلَفِ عَلَى قَبُولِهَا كَإِسْكَانِ ﴿بَارِئْكُمْ﴾ ، وَ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ ، وَنَحْوِهِ "[2] .

ويقول أيضًا : " وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَتِ الْقِرَاءَةُ بِالْقِيَاسِ الْمُطْلَقِ ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْقِرَاءَةِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ ، وَلاَ رُكْنٌ وَثِيقٌ فِي الأَدَاءِ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، كَمَا رُوِّينَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنهما ، مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَعَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعَامِرٍ الشَّعْبِيِّ ، مِنَ التَّابِعَيْنَ أَنَّهُمْ قَالُوا : الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ يَأْخُذُهَا الآخِرُ عَنِ الأَوَّلِ ، فَاقْرَأُوا كَمَا عُلِّمْتُمُوهُ ، وَلِذَلِكَ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ ، وَأَبِي عَمْرٍو ، يَقُولُ : لَوْلاَ أَنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَقْرَأَ إِلاَّ بِمَا قَرَأْتُ ، لَقَرَأْتُ حَرْفَ كَذَا : كَذَا وَحَرْفَ كَذَا : كَذَا "[3] .

ويقول أيضًا ، في معرض دفاعه عن القرّاء ورواتهم : " فَإِنَّ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ أَئِمَّةَ الْقِرَاءَةِ يَنْقُلُونَ حُرُوفَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَلاَ بَصِيرَةٍ ، وَلاَ تَوْقِيفٍ ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِمْ مَا هُمْ مِنْهُ مُبَرَّأُونَ ،

---

(١) انظر : تحفة الغريب للدماميني ٧٨٩/٢ – تح/ د/ عبد الجواد حسين .
(٢) انظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٠/١ – بمراجعة الشيخ الضباع .
(٣) انظر : النشر لابن الجزري ١٧/١ .

وَعَنْهُ مُنَزَّهُونَ "[1] .

- قال **الشيخ الشهاب** : " كلام الله مما يُقاس عليه ، لا مما يقاس على غيره ، فالقراءة المتواترة لا تدفع ببعض المذاهب النحويّة "[2] .

- يقول **الشيخ أحمد البنا الدمياطي** : " وقد أطبق أئمة أهل الأداء أن القرّاء إنما يتبعون ما ثبت في النقل والرواية ، فنسأل الله حسن الظن بأئمة الهدى خصوصًا وغيرهم عمومًا "[3] .

- يقول **الشيخ علي النوري الصفاقسي** : " إن هذه قراءة صحيحة متواترة ، فهي أقوى شاهد ، فلا تحتاج إلى شاهد ، وإلاّ تسلسل "[4] .

ويقول أيضًا – فيما نقله بتصرّف عن ابن الحاجب – : " إذا اختلفت النحويّون والقرّاء ، كان المصير إلى القرّاء أولى ؛ لأنهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته عن الغلط ، ولأن القراءة ثبتت تواترًا ، وما نقله النحويّون فآحاد ، ثم لو سُلّم أن ذلك ليس بمتواتر ، فالقرّاء أعدل ، وأكثر ، فالرجوع إليهم أولى ، وأيضًا فلا ينعقد إجماع النحويّين بدونهم ؛ لأنهم شاركوهم في نقل اللغة ، وكثير منهم من النحويّين "[5] .

---

(١) انظر : النشر ٢/٢١٤ .
(٢) انظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١/٢٧٣ .
(٣) انظر : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا ٢/٣١٩ – تح/ د/ شعبان إسماعيل .
(٤) انظر : غيث النفع في القراءات السبع – للشيخ علي النوري ص٧٩ (بهامش سراج القارئ لابن القاصح) – ط/ مصطفى الحلبي .
(٥) انظر : غيث النفع للشيخ على النوري ص١٥٢ .. وراجع – إن شئت – الإتحاف للبنا ١/١٢٧ حيث نقل كلام ابن الحاجب بنصه وفصه .

- يقول **الشيخ سليمان الجمل** – نقلاً عن الجَعْبَري ، من علماء القراءات – : " اعلم أن موافقة العربيّة إنما هي شرط لصحة القراءة ، إذا كانت بطريق الآحاد ، وأما إذا ثبتت متواترة فيستشهد بها ، لا لها "(١) .

ويقول أيضًا ، عند قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾(٢) : " فالأيد ، مصدر ، لكن يُكتب في المصحف بياءين بعد الهمزة وقبل الدال ، كما نبّه عليه الخطيب ، ورسم المصحف سُنّة متّبعة ، وإن لم يعلم له وجه . انتهى شيخنا "(٣) .

- يقول **الأستاذ/ عبد الوهاب حمودة** رحمه الله : " ليختلف الكوفيّون والبصريّون ما شاء لهم الاختلاف ، ولكن لا يصح الحكم على قراءة بالشذوذ ، مع صحة سندها ، وموافقتها لرسم مصحف من المصاحف العثمانيّة ، لمجرّد عدم موافقة البصريّين للكوفيّين في هذا التقدير أو ذاك ، أو لمخالفة تخريج الكوفيّين لمذهب البصريّين . بل الواجب أن يصحح الكوفيّون والبصريّون قواعدهم ، وأن يجعلوها مرنة ، بحيث تقبل القراءات ، وعليهم أن يتخذوا من القراءات الصحيحة شاهدًا على تعديل قواعدهم وتصحيحها ، وهم يعلمون أن أبا عمرو بن العلاء يقول : ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلُّه ، ولو جاءكم

---

(١) انظر : حاشية الجمل على تفسير الجلالين ١٥/١ – ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة .
(٢) سورة الذاريات – الآية ٤٧ .
(٣) انظر : حاشية الجمل على تفسير الجلالين ٢٠٨/٤ .

وافرًا لجاءكم علمٌ وشعر كثير "[1] .

ويقول أيضًا : " ... فإن للقرآن أسلوبًا من النحو ينبغي أن يُقاس عليه ، ولا يُقاس هو على غيره ، وذلك إذا صح سند القراءة ، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانيّة ، فليصحح النحاة قواعدهم ، وليصوغوها كما صاغها القرآن الكريم ؛ فإنه النص الوحيد ، المقطوع بصحته ، المتواتر في روايته ؛ فإن في صحة القياس على ما ترد به القراءات الصحيحة مخالفًا لما اشتهر في كلام العرب ، زيادة في أساليب القول ، وفتحًا لطرق يزداد بها بيان اللغة ، سَعة على سَعته "[2] .

- يقول أ.د/ **عبد الغفور محمود جعفر** ﷺ : " ومن أنكر قراءة أنكرها لأنها لم تثبت عنده ، وعندي أن الأقرب أنّه أنكر توجيهها ، ويترتب عليه التوقف في قبولها حتّى يدري تأويلها ، لئلا يكون راويًا بدون فقه ، أو يترتب عليه القبول المستتر حتّى يفقهها ، أو يترتب عليه انطواء القلب على قبولها ، ومعرفة توجيه آخر يراه عارفه سليمًا ، ولم تشأ الظروف إظهاره وقت إنكار القراءة ، أو إنكار توجيهها المشار إليه ، وقد يقرب أيضًا أن يكون من أنكر هو الذي لم يفهم ، ثم إذا فهم رجع عن الإنكار . وكلامنا يخص الإنكار الذي توجه إلى

(١) انظر : القراءات واللهجات للأستاذ/ عبد الوهاب حمودة ص١٣٩ – ط/ أولى – سنة ١٩٤٨م .
(٢) انظر : القراءات واللهجات ص١٤٨ ، ١٤٩ .

وجه معمول به اليوم ، ويخص من المنكرين مَن كان من السادة ، أما غيرهم فما أكثر ترهاتهم بغير علم ، وبسطحيّة ، وسفسطة ، نعوذ بالله منهم ، ومن شياطينهم ، وحَمَى الله القراءات بالإقبال من المسلمين يروون ويدرون ، ويغارون ، فيبذلون كُلَّ التقديرات لها بالتعليم من الصغر ، وغرس القيم ، وغير ذلك "[١] .

ويقول أيضًا : " وللمستشرقين منهج في غاية الفساد – فأعجب لعقول تهش له ! – وللمسلمين منهج يقطع أنفاس المستشرقين ، فهم يحيدون عنه إبقاء على أنفسهم "[٢] .

ولذا يوصي بـ : " إشاعة الاحتكام إلى منهج المسلمين ، وأنه طبق على القراءات بأدق ما يمكن ، وبتكرير رفض منهج المستشرقين ، وتزييفه ، وإصمام الأذنين دون نتائجه "[٣] .

– يقول أ.د/ **عبده الراجحي** ﷺ : " إن القـرّاء لا يمثلون بيئاتهم اللهجيّة تمامًا ؛ لأن القراءة – كما قلنا – تقوم على الرواية ، وأصدق مثل على ذلك ابن كثير قارئ مكّة " حيث " لم يُرو عنه شيء من التسهيل في هذه القراءات كُلّها "[٤] .

---

(١) انظر : القرآن والقراءات والأحرف السبعة – أ.د/ عبد الغفور محمود ٨٣٣/٢ – نشر دار السلام بالقاهرة – ط/ أولى – سنة ٢٠٠٨م .
(٢) انظر : القرآن والقراءات والأحرف السبعة ٨٧١/٢ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) انظر : اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة – أ.د/ عبده الراجحي ص٩٩ (النص الثّاني) ، وص٢٠٤ (النص الأوّل) – نشر دار المعارف بمصر – سنة ١٩٦٩م .

وأختم هذه الأقوال بفائدتين :

الفائدة الأولى : (في الفرق بين القراءة ، والرواية ، والطريق ، والوجه) :

اصطلح علماء القراءات على أن الخلاف إذا كان لأحد الأئمة السبعة ، أو العشرة ، أو نحوهم ، واتفقت عليه الطرق ، والروايات **فهو قراءة** ، وإن كان للراوي عن الشيخ **فهو رواية** ، وإن كان لمن بعد الراوي فنازلاً **فهو طريق** . وما كان على غير هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه ، **فهو وجه** .

مثال ذلك : إثبات البسملة بين السورتين ، فإنه يقال فيه : هو قراءة الإمام ابن كثير ومن معه ، ورواية قالون عن الإمام نافع ، وطريق الأصبهاني عن ورش .

ومثال الوجه : الأوجه الثلاثة الواقعة في الوقف على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ، فإنه يجوز فيها لجميع القرّاء : الإشباع ، والتوسط ، والقصر . أما الإشباع ؛ فلاجتماع الساكنين ، وأما التوسط ؛ فلاجتماع الساكنين ، مع كونه عارضًا ، وأما القصر ؛ فلعدم الاعتداد بذلك ؛ لكونه عارضًا .

ويقاس على ذلك جميع ما يماثله ، على أن اصطلاح علماء الفن على إطلاق : قراءة ، ورواية ، وطريق ، لم يتمسّكوا به دائمًا في الإطلاق[1] .

---

(١) راجع : القراءات واللهجات – أ/ عبد الوهاب حمودة ص١٥٩ ، ١٦٠ ، والقرآن والقراءات والأحرف السبعة – أ.د/ عبد الغفور محمود ١٨٣/٢ (نقلاً عن : نور اليقين في السند وتحمل كتاب الله المبين ص٦١ ، ٦٢) .

الفائدة الثّانية : (في الفرق بين أبي عبيدة وأبي عبيد) :

لأن هذين العالمين اللغويين قد نُسب إليهما تخطئة بعض القراءات المتواترة – كما مرّ في البحث – وقد حدث خلط بينهما في بعض المصادر ، عن طريق السهو ، أو الخطأ الطباعي ، مما يلبس على القارئ ، ويوقعه في الغلط ، فهاك تعريفًا موجزًا بكل واحد منهما :

أبو عبيدة : مَعْمَر بن المثنى ، البصري ، النحوي ، من علماء الحديث ، والأدب ، واللغة ، وهو أستاذ أبي عبيد . من مؤلّفاته : المجاز في غريب القرآن ، والأمثال في غريب الحديث ، وما تلحن فيه العامة ، توفي سنة (٢١٠هـ)[(١)] .

وقال عنه السمين : " كان ضعيفًا في النحو "[(٢)] .

أبو عبيد : القاسم بن سلاّم ، البغدادي ، من كبار علماء الحديث ، والفقه ، والأدب ، والقراءات ، وهو تلميذ أبي عبيدة . من مصنفاته : الغريب المصنف ، وغريب القرآن ، وغريب الحديث ، توفي سنة (٢٢٤هـ)[(٣)] .

وهذا آخر ما فتح الله به عليّ من (الفوائد) المكمّلة لهذا الكتاب ، آملا النفع به ، والإفادة منه ، داعيًا المولى ﷻ أن يجعله في موازين

---

(١) انظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢/٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا ٢/٤٦٦ .

(٢) راجع : الدر المصون ٤/٦٩٤ ، ٥/٥٦٠ ، وسبقه في وصفه بذلك أبو حيان في البحر المحيط ٧/٦٠١ .

(٣) انظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٥٣ ، ٢٥٤ ، وهدية العارفين ١/٨٢٥ .

حسناتي يوم القيامة ، وأن يكفيني بما شاء ، وكيف شاء حسد الحاسدين ، وحقد الحاقدين ، وشر المؤذين ، وكيد الكائدين ، ومكر الماكرين ، وأن يرد كيدهم إلى نحورهم ، ويحيق بهم سيء مكرهم ، جزاء وفاقًا ؛ إنّه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وصلى الله على سيدنا **مُحمّد** ، وعلى آله ، وصحبه وسلّم .

وكان الفراغ – ولله الحمد – من تأليف (الجزء الثّاني) من كتاب (دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة) بمدينة القاهرة الجديدة ، في صباح يوم الأربعاء ، لست بقين من شهر ربيع الأوّل ، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة الشريفة ، الموافق للعاشر من شهر مارس لعام ألفين وعشرة من الميلاد .

وكتبه

الأستاذ الدكتور

حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل

اغفر اللّهمّ له ، ولوالديه

وللمسلمين ، والمسلمات

المصادر و المراجع (*)

١ - إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، لأبي شامة الدمشقي ، تح/ الشيخ إبراهيم عطوة ، ط/ مصطفى الحلبي بمصر ، سنة ١٩٧٨م .

٢ - أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة ، تأليف أ.د/ أحمد مكي الأنصاري ، نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة ، سنة ١٩٦٤م .

٣ - أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربيّة ، تأليف أ.د/ مُحمّد عبد الخالق عضيمة ﷺ ، نشر مكتبة الرشد بالرياض ، السعودية ، ط/ أولى ، سنة ١٤٠٥هـ .

٤ - إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام بشرح توضيح المقام في وقف حمزة وهشام ، للشيخ مُحمّد أحمد الشهير بالمتولي ، تعليق وتصحيح الشيخ السادات السيّد منصور ، نشر المكتبة الأزهريّة للتراث بالقاهرة ، سنة ٢٠٠٣م .

٥ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للشيخ أحمد البنّا الدمياطي ، تح/ أ.د/ شعبان إسماعيل ، نشر عالم الكتب ببيروت ، ومكتبة الكليات الأزهريّة بالقاهرة – ط/ أولى ،

(*) لم أعتد في الترتيب بـ (ال) .

سنة ١٩٨٧م .
٦ - الإتقان في علوم القرآن ، للعلاّمة السيوطي ، تح/ أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر دار التراث بالقاهرة ، دون تاريخ .
٧ - أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي ، تأليف أ.د/ عبد الكريم مُحمّد بكار ، نشر دار القلم بدمشق ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٠م .
٨ - الأخفش الأصغر : أبو الحسن عليّ بن سليمان – حياته وجهوده ، تأليف أ.د/ مُحمّد حسين المحرصاوي ، مطبعة الجريسي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ٢٠٠٣م .
٩ - الإدغام بين النحويّين والقرّاء ، تأليف أ.د/ عبد المعطي جاب الله سالم ، التركي للطباعة بطنطا بمصر ، سنة ١٩٩٢م .
١٠ - ارتشاف الضرَب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسيّ ، تح/ أستاذنا أ.د/ مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٤م .
١١ - الأشباه والنظائر في النحو ، للإمام السيوطي ، تح/ أ.د/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسّسة الرسالة ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٥م .
١٢ - الأصوات اللغوية ، تأليف أ.د/ إبراهيم أنيس ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، سنة ٢٠٠٧م .
١٣ - الأصول في النحو ، لابن السراج ، تح/ د/ عبد الحسين

الفتلي ، مؤسّسة الرسالة ببيروت ، ط/ ثالثة ، سنة ١٩٩٦م .

١٤ - إعراب الفعل ، تأليف أستاذنا أ.د/ إبراهيم حسن إبراهيم ، ط/ سنة ١٩٨٤م .

١٥ - إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ، تح/ د/ عبد الرحمن العثيمين ، نشر الخانجي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٢م .

١٦ - إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تح/ أ/ مُحمّد السيّد عزوز ، عالم الكتب ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٦م .

١٧ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تح/ أ/ عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ٢٠٠١م .

١٨ - الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ببيروت ، ط/ سادسة ، سنة ١٩٨٤م .

١٩ - إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، تأليف أ/ مُحمّد راغب الطباخ ، تصحيح/ أ/ مُحمّد كمال ، دار القلم العربي بحلب بسوريا ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٨٩م .

٢٠ - الاقتراح في علم أصول النحو ، للإمام السيوطي ، تح/ د/ حمدي عبد الفتّاح ، مطبعة الجريسي بالقاهرة ، ط/ ثانية ، سنة ٢٠٠١م .

٢١ - الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تح/ د/ عبد المجيد قطامش ، نشر جامعة أُمّ القرى بمكة المكرمة ،

سنة ١٤٠٣هـ .

٢٢ - أمالي ابن الحاجب ، تح/ د/ فخر صالح سليمان ، نشر دار الجيل ببيروت ، ودار عمار بالأردن ، سنة ١٩٨٩م .

٢٣ - أمالي ابن الشجري ، تح/ د/ محمود الطناحي رحمه الله ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٢م .

٢٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريّين والكوفيّين ، لأبي البركات الأنباري .

وبالهامش : الانتصاف من الإنصاف ، للشيخ مُحمّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجاريّة بمصر ، دون تاريخ .

٢٥ - أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري .

وبالهامش : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، للشيخ مُحمّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ببيروت ، دون تاريخ .

٢٦ - البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسيّ ، تح/ أ/ عرفات حسّونة وآخرين ، دار الفكر ببيروت ، سنة ١٩٩٢م .

٢٧ - البديع في علم العربيّة ، لمجد الدين ابن الأثير الجزري ، تح/ د/ فتحي أحمد عليّ الدين ، نشر جامعة أُمّ القرى بمكة المكرمة ، ط/ أولى ، سنة ١٤٢٠هـ .

٢٨ - البسيط ، للواحدي (من سورة يونس إلى الحجر) ، دراسة وتحقيق د/ إبراهيم حامد الإسنوي ، رسالة دكتوراه بكلية

اللغة العربيّة بالقاهرة ، تحت رقم (٢٦٧٥) .

٢٩ - بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة ، للإمام السيوطي ، تح/ أ/ مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٧٩م .

٣٠ - البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تح/ د/ طه عبد الحميد - نشر الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٠م .

٣١ - تاريخ الأدب العربي ، لـ (كارل بروكلمان) - النسخة المترجمة إلى العربيّة (القسم السادس) ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٥م .

٣٢ - تاريخ العلماء النحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم ، للقاضي أبي المحاسن المفضل بن مُحمّد بن مسعر التنوخي ، تح/ د/ عبد الفتاح الحلو ، مطبوعات جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، سنة ١٤٠١هـ .

٣٣ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة الدينوري ، تح/ الشيخ السيد صقر ، دار التراث بالقاهرة ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٧٣م .

٣٤ - التبصرة والتذكرة ، لابن إسحاق الصيمري ، تح/ د/ فتحي أحمد مصطفى ، نشر جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٢م .

٣٥ - التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تح/ أ/ عليّ

مُحمّد البجاوي ، نشر سنة ١٩٧٦م ، دون اسم المطبعة .

٣٦ - التبيان في تصريف الأسماء ، تأليف أ.د/ أحمد حسن كحيل ﷺ ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط/ رابعة ، سنة ١٩٧٠م .

٣٧ - التجريد لبغية المريد في القراءات السبع ، للإمام ابن الفحام ، تح/ د/ مُحمّد عيد ، طبع دار مندي الزناتي بطنطا بمصر ، سنة ٢٠٠٦م .

٣٨ - التجويد والأصوات ، تأليف أ.د/ إبراهيم نجا ﷺ ، طبع ونشر دار الحديث بالقاهرة ، سنة ٢٠٠٨م .

٣٩ - تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني (الجزء الثاني) – رسالة (دكتوراه) بمكتبة كُلّيَة اللغة العربيّة بالقاهرة – تحت رقم (٢٠٥٦) ، تح/ د/ عبد الجواد حسين البابا .

٤٠ - التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ/ خالد الأزهري ، تح/ أ.د/ عبد الفتّاح بحيري إبراهيم ، نشر الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة ، ط/ أولى – سنة ١٩٩٢م .

٤١ - تصريف الأسماء ، للأستاذ/ الشيخ مُحمّد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك بالقاهرة ، ط/ خامسة ، سنة ١٩٥٥م .

٤٢ - تفسير الألوسي المسمى (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) ، لشهاب الدين محمود الألوسي البغدادي ، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت ، دون تاريخ .

٤٣ - تفسير الشوكاني المسمى (فتح القدير الجامع بين فني الرواية

والدراية من علم التفسير) ، تـح/ أ/ سـيد إبـراهيم ، دار الحديث بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٣م .

٤٤ - تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن الكـريم) ، دار إحياء التراث العربي ببيروت ، دون تاريخ .

٤٥ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، طبـع حيـدرآباد بالهند ، سنة ١٣٢٧هـ .

٤٦ - التوجيهات النحويّة والصرفيّة لقـراءة ابـن أبـي إسـحاق الحضرمي ، تأليف أ.د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، مطبعة الجريسي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ٢٠٠٣م .

٤٧ - توضيح نهج العرب في التصغير والنسب ، تأليف أ.د/ عبد العظيم فتحي خليل الشاعر ، مطبعة الجريسي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ٢٠٠٩م .

٤٨ - التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو عثمان بن سـعيد الداني ، ط/ إستانبول ، سنة ١٩٣٠م .

٤٩ - جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي ، تح/ أ/ عبـد السلام هارون ﷺ ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/ خامسة ، دون تاريخ .

٥٠ - الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تح/ د/ فخـر الدين قباوة ، وأ/ محمد نديم فاضل ، دار الكتـب العلميـة ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٢م .

٥١ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلي ، تح/ أ.د/ حامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٨٤م .

٥٢ - حاشية ابن جماعة على شرح الشافية ، للجاربردي ، نشر عالم الكتب ببيروت ، ط/ ثالثة ، سنة ١٩٨٤م .

٥٣ - حاشية ابن المنيّر على الكشاف المسماة (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) ، مطبوعة بهامش (الكشاف) ، دار المعرفة ببيروت ، دون تاريخ .

٥٤ - حاشية الجمل على تفسير الجلالين ، المسماة (الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجلالين الدقائق الخفية) ، للشيخ سليمان بن عمر العجيلي الشهيل بالجمل ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

٥٥ - حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) ، نشر المكتبة الإسلاميّة بديار بكر بتركيا ، دون تاريخ .

٥٦ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، مطبوعة بهامش (شرح الأشموني على الألفية) ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

٥٧ - حاشية يس العليمي على التصريح ، مطبوعة بهامش (التصريح) ، للشيخ خالد ، ط/ عيسى الحلبي بمصر ،

دون تاريخ .

٥٨ - حُجّة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن مُحمّد بن زنجلة ، تح/ أ/ سعيد الأفغاني ، مؤسّسة الرسالة ببيروت ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٧٩م .

٥٩ - الحُجّة للقرّاء السبعة ، لأبي عليّ الفارسي ، تح/ أ/ بدر الدين قهوجي ، وأ/ بشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٩٣م .

٦٠ - حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للإمام السيوطي ، تح/ أ/ مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٦٧م .

٦١ - خِزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب ، للعلاّمة/ عبد القادر ابن عمر البغدادي ، تح/ أ/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٨٤م .

٦٢ - الخصائص ، لأبي الفتح بن جنّي ، تح/ أ/ الشيخ محمد عليّ النجّار ، نشر الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، ط/ ثالثة ، سنة ١٩٨٦م .

٦٣ - الخلاصة الألفيّة في النحو والصرف ، لابن مالك - ط/ مُحمّد علي صبيح بالقاهرة ، دون تاريخ .

٦٤ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف أ.د/ مُحمّد عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، نشر دار الحديث بالقاهرة ، دون تاريخ .

٦٥ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي ، بعناية أ/ أحمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٩م .

٦٦ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تح/ أ/ مُحمّد سيد جاد الحق ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٦٦م .

٦٧ - الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تح/ د/ أحمد الخرّاط ، دار القلم بدمشق ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٦م .

٦٨ - دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر ، تأليف د/ لبيب السعيد ، دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٧٨م .

٦٩ - دفاع عن القرآن الكريم (أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربيّة) ، تأليف أ.د/ مُحمّد حسن جبل ، طبع البربري للطباعة بطنطا بمصر ، سنة ٢٠٠٠م .

٧٠ - الدفاع عن القرآن ضد النحويّين والمستشرقين (القسم الأوّل) ، تأليف أ.د/ أحمد مكي الأنصاري ، نشر دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧٣م .

٧١ - دفع المطاعن عن قراءات ابن عامر ، تأليف أ.د/ سامي عبد الفتاح هلال ، ط/ سنة ٢٠٠١م .

٧٢ - دواوين الشعراء العشرة (من امرئ القيس إلى عبيد بن الأبرص) ، صنعة مُحمّد فوزي حمزة ، نشر مكتبة الآداب

بالقاهرة ، سنة ٢٠٠٧م .

٧٣ - ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد السكري ، تح/ الشيخ مُحمّد حسن آل ياسين ، بيروت ، سنة ١٩٨٢م .

٧٤ - ديوان أبي الطيب المتنبي ، تعليق وتصحيح أ.د/ عبد الوهاب عزام ، دار الزهراء للطباعة والنشر ببيروت ، سنة ١٩٧٨م .

٧٥ - ديوان الأعشى الكبير ، تح/ د/ مُحمّد مُحمّد حسين ، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ببيروت ، دون تاريخ .

٧٦ - ديوان امرئ القيس ، تح/ أ/ مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٢م .

٧٧ - ديوان أوس بن حجر ، تح/ د/ مُحمّد يوسف نجم ، دار صادر ببيروت ، سنة ١٩٦٠م .

٧٨ - ديوان جرير بن عطية الخطفي ، تح/ أ/ كرم البستاني ، دار صادر ببيروت ، سنة ١٩٦٤م .

٧٩ - ديوان ذي الرُّمة ، نشر المكتب الإسلامي ببيروت ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٦٤م .

٨٠ - ديوان طرفة ، بشرح الشيخ أحمد الشنقيطي ، سنة ١٩٠٩م

٨١ - ديوان عبيد بن الأبرص ، دار صادر ببيروت ، سنة ١٩٦٤م .

٨٢ - ديوان العجاج ، برواية الأصمعي وشرحه ، تح/ د/ عِزَّة حسن ، مكتبة دار الشرق ببيروت ، دون تاريخ .

٨٣ - ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تح/ أ/ الشيخ مُحمّد محيي الدين

عبد الحميد ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٦٠م[١] .. ونسخة ثانية ، نشر دار صادر ببيروت ، سنة ١٩٩٢م .

٨٤ - ديوان عمرو بن قميئة ، تح/ أ/ حسن الصيرفي ، دار الكتاب العربي ، سنة ١٩٧١م .

٨٥ - ديوان الفرزدق ، تح/ أ/ كرم البستاني ، دار صادر ببيروت ، دون تاريخ .

٨٦ - ديوان الهذليّين ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ، سنة ١٩٦٥م .

٨٧ - رسالة الملائكة ، لأبي العلاء المعري ، تح/ أ/ مُحمّد سليم الجندي ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ببيروت ، دون تاريخ .

٨٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تح/ د/ أحمد الخراط ، مطبوعات المجمع اللغوي بدمشق ، دون تاريخ .

٨٩ - السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تح/ أ.د/ شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط/ ثالثة ، دون تاريخ .

٩٠ - سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي في شرح الشاطبية ، لابن القاصح ، ط/ مصطفى الحلبي بمصر ، ط/

(١) هي التي اعتمدت عليها في الجزء الأوّل ، وطبعة دار صادر في الجزء الثّاني .

ثالثة ، سنة ١٩٥٤م .

٩١ - سيبويه والفراء وموقفهما من القراءات ، تأليف أ.د/ عبد العزيز علي صالح رضوان ، دار الطباعة المُحمّديّة بالقاهرة ، سنة ١٩٨٢م .

٩٢ - سيبويه والقراءات - دراسة تحليليّة معياريّة ، تأليف أ.د/ أحمد مكي الأنصاري ، نشر دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٧٢م .

٩٣ - شَذَرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، دار الفكر ببيروت ، دون تاريخ .

٩٤ - شرح أشعار الهذليّين ، للسكري ، تح/ أ/ أحمد عبد الستار فراج ، مراجعة الشيخ محمود شاكر ، نسخة مصوّرة عن طبعة مكتبة دار العروبة بالقاهرة ، دون تاريخ .

٩٥ - شرح الألفية ، لابن الناظم ، تح/ د/ عبد الحميد السّيّد ، دار الجيل ببيروت ، دون تاريخ .

٩٦ - شرح الألفيّة ، للأشموني ، وبهامشه (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

٩٧ - شرح الألفية ، للسيوطي ، تح/ أ/ عليّ سعيد الشنيوي ، منشورات كُلّيّة الدعوة الإسلاميّة بطرابلس بليبيا ، سنة ١٤٠٣ من وفاة الرسول سيدنا **مُحمّد** ﷺ .

٩٨ - شرح الألفيّة ، للمرادي ، تح/ أ.د/ عبد الرحمن عليّ سليمان ،

مكتبة الكلّيّات الأزهريّة بالقاهرة ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٧٩م .

٩٩ - شرح التسهيل ، لابن مالك ، تح/ د/ عبد الرحمن السيّد ، ود/ محمد بدوي المختون ، دار هجر بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٠م .

١٠٠ - شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف الإشبيلي ، تح/ د/ سلوى مُحمّد عرب ، نشر جامعة أُمّ القرى بمكة المكرمة ، ط/ أولى ، سنة ١٤١٩هـ .

١٠١ - شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تح/ د/ صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية ببغداد ، سنة ١٤٠٠هـ .

١٠٢ - شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، تح/ أ/ أحمد أمين ، وأ/ عبد السلام هارون ، دار الجيل ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩١م .

١٠٣ - شرح الشافية ، للرضي ، تح/ الشيخ مُحمّد نور الحسن وآخرين ، دار الفكر العربي ، ط/ أولى ، سنة ١٩٧٥م .

١٠٤ - شرح شواهد شرح الشافية ، للعلاّمة/ عبد القادر بن عمر البغدادي ، تح/ الشيخ مُحمّد نور الحسن وآخرين ، دار الفكر العربي ، سنة ١٩٧٥م .

١٠٥ - شرح الكافية ، للرضي ، تح/ أ.د/ يوسف عمر ، منشورات جامعة قار يونس بليبيا ، سنة ١٩٧٨م .

١٠٦ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تح/ أ.د/ عبد المنعم هريدي ، نشر جامعة أُمّ القرى بمكة المكرمة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٢م .

١٠٧ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٠٨ - شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق أ/ عادل سليمان ، نشر الهيئة المصرية العامة ، سنة ١٩٧٠م .

١٠٩ - شعر الراعي النميري ، دراسة وتحقيق د/ نوري القيسي ، وهلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، سنة ١٩٨٠م .

١١٠ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينوري ، تح/ أ/ أحمد مُحمّد شاكر ، نشر دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٦٦م .

١١١ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تح/ أ/ مُحمّد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ببيروت ، ط/ ثالثة ، سنة ١٩٨٣م .

١١٢ - صحيح الإمام البخاري ، تح/ د/ مصطفى ديب ألبغا - دار ابن كثير ، ودار اليمامة بدمشق وبيروت ، ط/ ثالثة ، سنة ١٩٨٧م .

١١٣ - الضبط المصحفي - نشأته وتطوّره ، تأليف د/ عبد التواب مرسي الأكرت ، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ٢٠٠٨م .

١١٤ - طبقات الشافعية ، للإسنوي ، تح/ أ/ عبد الله الجبوري ، بغداد ، سنة ١٩٩١م .

١١٥ - طبقات المفسرين ، للحافظ شمس الدين الداودي ، تح/ أ/ عليّ مُحمّد عمر ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٧٢م .

١١٦ - طلائع البشر في توجيه القراءات العشر ، تأليف الشيخ مُحمّد الصادق قمحاوي ، مطبعة النصر بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٧٨م .

١١٧ - العروة الوثقى بين القراءات واللهجات ، تأليف أ.د/ مُحمّد عبد الحفيظ العريان ، دار الطباعة المُحمّديّة بالقاهرة ، ط/ ثانية ، سنة ٢٠٠٤م .

١١٨ - عصمة الرسل عليهم السلام ، للأستاذ/ مُحمّد بيومي الغريب ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٦م .

١١٩ - عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ ، للسمين الحلبي ، أربع رسائل ماجستير بكلية اللغة العربيّة بالقاهرة :

أ - الجزء الأوّل : من باب الهمزة إلى نهاية باب التاء ، إعداد/ مُحمّد مُحمّد حسن البقري ، تحت رقم (١٤٨٨) .

ب - الجزء الثاني : من باب الخاء إلى نهاية باب الشين ، إعداد/ مُحمّد عزت القناوي ، تحت رقم (٩٦٢) .

ج - الجزء الثالث : من باب الصاد إلى نهاية باب القاف ،

إعداد/ عبد الحكيم حسين عبد الرحمن ، تحت رقم (١١٨٧) .
د - الجزء الرابع : من باب الكاف إلى آخر حروف الهجاء ، إعداد/ مُحمّد عبد الغني عشماوي ، تحت رقم (١٧٠١) .
١٢٠ - غاية النهاية في طبقات القرّاء ، لشمس الدين بن الجزري ، بعناية (برجستراسر) ، نشر الخانجي بالقاهرة ، سنة ١٩٣٢م .
١٢١ - غيث النفع في القراءات السبع ، للصفاقسي ، مطبوع بهامش (سراج القارئ) لابن القاصح ، ط/ مصطفى الحلبي بمصر ، ط/ ثالثة ، سنة ١٩٥٤م .
١٢٢ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، بعناية أ/ مُحمّد فؤاد عبد الباقي وآخرين ، دار المعرفة ببيروت ، دون تاريخ .
١٢٣ - الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ، تأليف أ.د/ مُحمّد البهي ﷺ ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ، ط/ ثانية ، سنة ٢٠٠٧م .
١٢٤ - قراءة أبي عبد الرحمن السلمي - دراسة لغوية في ضوء علم اللغة الحديث ، تأليف د/ عبد التواب مرسي الأكرت ، مطبعة الجريسي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ٢٠٠٦م .
١٢٥ - قراءة الأعمش المسمى (التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش) ، تأليف أ.د/ سمير أحمد عبد الجواد ﷺ ، مطبعة

الحسين الإسلاميّة بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩١م .

١٢٦ - قراءة الحسن البصري ﷺ المسمى (الأثر النحوي والصرفي لقراءة الحسن البصري) ، تأليف أ.د/ خالد عبد الحميد أبو جندية ، دار الطباعة المُحمّديّة بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٣م .

١٢٧ - قراءة عبد الله بن مسعود ﷺ - مكانتها . مصادرها . إحصاؤها ، تأليف أ.د/ مُحمّد أحمد خاطر ، نشر دار الاعتصام بالقاهرة ، سنة ١٩٩٠م .

١٢٨ - قراءة مجاهد بن جبر المكي - جمعًا وتوثيقًا وتوجيهًا وإحصاء ، تأليف أ.د/ علي إبراهيم مُحمّد ، طبع دار الهاني للطباعة بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ٢٠٠٦م .

١٢٩ - القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ، تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي ، مطبوعات مجمع البحوث الإسلاميّة بالقاهرة ، سنة ١٩٧٢م .

١٣٠ - القراءات القرآنيّة - أنواعها وألقابها وآثارها في العلوم الشرعيّة والعربيّة ودفع شبهات ، تأليف أ.د/ عبد الغفور محمود مصطفى ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٨م .

١٣١ - القراءات القرآنيّة عند أبي العلاء المعري ، تأليف أ.د/ عبد الوهاب ربيع محمود ﷺ ، مطبعة الجريسي بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٤م .

١٣٢ – القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغة الحديث ، تـأليف أ.د/ عبد الصبور شاهين ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٣٣ – القراءات القرآنيّة وأثرها في علوم العربيّة ، تأليف د/ مُحمّد سالم محيسن رحمه الله ، دار الجيل ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٨م .

١٣٤ – القراءات القرآنيّة وتوجيهها في (مغني اللبيب) ، تـأليف د/ إبراهيم السّيّد بدوي ، مطبعة المتحدين بالزقازيق ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٨م .

١٣٥ – القراءات واللهجات ، تأليف أ/ عبد الوهاب حمودة رحمه الله مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٤٨م .

١٣٦ – القرآن والقراءات والأحرف السبعة – الحقيقة والعلاقة والنقل ، تأليف أ.د/ عبد الغفور محمود جعفر رحمه الله ، ط/ أولى سنة ١٩٩٦م[١] .. ونسخة ثانية ، نشر دار السلام بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ٢٠٠٨م .

١٣٧ – الكامل ، لأبي العباس المبرد ، تح/ د/ مُحمّد الدالي ، مؤسّسة الرسالة ببيروت ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٩٣م .

١٣٨ – الكتاب ، لسيبويه ، تح/ أ/ عبد السلام هارون رحمه الله ، نشر

(١) وهي التي رجعت إليها في الجزء الأوّل ، أما طبعة دار السلام فقد رجعت إليها في الجزء الثاني .

الخانجي بمصر ، ودار الرفاعي بالرياض ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٨٢م .

١٣٩ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، ط/ إستانبول ، سنة ١٩٥٥م ، نشر مكتبة المثنى ببغداد .

١٤٠ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي ابن أبي طالب القيسي ، تح/ د/ محيي الدين رمضان ، مطبوعات المجمع اللغوي بدمشق ، سنة ١٩٧٤م .

١٤١ – الكشاف للزمخشري ، دار المعرفة ببيروت ، دون تاريخ .

١٤٢ – لسان العرب ، لابن منظور المصري ، دار المعارف بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٤٣ – لغة تميم – دراسة تاريخيّة وصفيّة ، تأليف د/ ضاحي عبد الباقي ، نشر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ، سنة ٢٠٠٦م .

١٤٤ – اللهجات العربيّة في التراث ، تأليف أ.د/ أحمد علم الدين الجندي ، نشر الدار العربيّة للكتاب بطرابلس ليبيا ، سنة ١٩٨٣م .

١٤٥ – اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة ، تأليف د/ عبده الراجحي ، نشر دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٩م .

١٤٦ – اللهجات في (الكتاب) لسيبويه – أصواتًا وبنية ، تأليف صالحة راشد آل غنيم ، نشر جامعة أُمّ القرى بمكة المكرّمة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٥م .

١٤٧ – ما فُهم على غير وجهه من كتاب سيبويه ، تأليف أستاذنا

أ.د/ صبحي عبد الحميد مُحمّد عبد الكريم ، دار الطباعة المُحمّديّة بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٦م .

١٤٨ - مجالس ثعلب ، تح/ أ/ عبد السلام هارون ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/ ثانية ، دون تاريخ .

١٤٩ - مجمع الأمثال ، للميداني ، تح/ أ/ مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٥٠ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح بن جني ، تح/ أ/ عليّ النجدي ناصف وآخرين ، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة بالقاهرة ، سنة ١٩٩٤م .

١٥١ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تح/ أ/ عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٣م .

١٥٢ - مختار الصحاح ، للرازي ، دار الجيل ببيروت ، سنة ١٩٨٧م .

١٥٣ - مختصر في شواذ القراءات من كتاب (البديع) ، لابن خالويه ، بعناية (برجستراسر) ، مكتبة المتنبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٥٤ - المدارس النحويّة ، أ.د/ شوقي ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/ رابعة ، سنة ١٩٨٣م .

١٥٥ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للإمام السيوطي ، شرح وتعليق الأساتذة/ مُحمّد أحمد جاد المولى ، ومُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، وعليّ مُحمّد البجاوي ، نشر المكتبة

العصريّة بصيدا وبيروت ، سنة ١٩٨٧م .
١٥٦ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تح/ د/ مُحمّد كامل بركات ، نشر جامعة الملك عبد العزيز بجدة بالسعودية ، سنة ١٩٨٠م .
١٥٧ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبالهامش (منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) ، المكتب الإسلامي ، دون تاريخ .
١٥٨ - مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تح/ د/ حاتم صالح الضامن ، مؤسّسة الرسالة ببيروت ، ط/ ثالثة ، سنة ١٩٨٧م .
١٥٩ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف الشيخ أحمد الفيومي ، تح/ أستاذنا أ.د/ عبد العظيم الشناوي ﷺ ، دار المعارف بالقاهرة ، دون تاريخ .
١٦٠ - معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، تح/ الشيخ أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٩م .
١٦١ - معاني القرآن للأخفش ، تح/ د/ عبد الأمير الورد ، عالم الكتب ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٥م .
١٦٢ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تح/ أ.د/ عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٨م .
١٦٣ - معاني القرآن للفراء ، تح/ أ/ الشيخ مُحمّد عليّ النجار

وآخرين ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط/ ثانية ، سنة ١٩٨٠م .

١٦٤ - معجم شواهد العربيّة ، أ/ عبد السلام هارون ، نشر الخانجي بمصر ، ط/ أولى ، سنة ١٩٧٢م .

١٦٥ - معجم المؤلفين - تراجم مصنفي الكتب العربيّة ، تـأليف أ/ عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربـيّ ببيـروت ، دون تاريخ .

١٦٦ - المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة ، تأليف د/ إميـل بديع يعقوب ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٦م .

١٦٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تح/ د/ مازن المبارك ، وأ/ مُحمّد عليّ حمد الله ، دار الفكر ببيروت ، ط/ سادسة ، سنة ١٩٨٥م .

١٦٨ - المفصل في علم العربيّة ، للإمام الزمخـشري ، نـشر دار الجيل ببيروت ، ط/ ثانية ، دون تاريخ .

١٦٩ - المقاصد ، للعيني ، بهامش (شرح الأشموني) ، ط/ عيـسى الحلبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٧٠ - المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تـح/ أ.د/ مُحمّـد عبـد الخالق عضيمة ، نشر المجلس الأعلى للـشئون الإسـلاميّة بالقاهرة ، سنة ١٣٩٩هـ .

١٧١ - المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي ، تح/ أ/ أحمد عبد الستار ، وأ/ عبد الله الجبوري ، بغداد ، ط/ أولى ، سنة ١٩٧١م .

١٧٢ - الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تح/ د/ فخر الدين قباوة ، نشر دار المعارف ببيروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٧م .

١٧٣ - مناهل العرفان في علوم القرآن ، للشيخ مُحمّد عبد العظيم الزرقاني ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٧٤ - المنصف – شرح تصريف المازني ، لأبي الفتح بن جني ، تح/ أ/ إبراهيم مصطفى ، وأ/ عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية بمصر ، ط/ أولى ، سنة ١٩٥٤م .

١٧٥ - من لغات العرب – لغة هذيل ، تأليف أ.د/ عبد الجواد الطيب رحمه الله ، دون تاريخ أو اسم مطبعة .

١٧٦ - من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ، تأليف د/ أحمد إبراهيم سيد أحمد ، دار الطباعة المُحمّديّة بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ١٩٨٨م .

١٧٧ - من نحاة البصرة : قطرب ، تأليف أ.د/ مُحمّد مُحمّد سعيد ، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربيّة بالقاهرة ، العدد الثاني ، سنة ١٩٨٤م .

١٧٨ - المنهج الصرفي في الإبدال والإعلال والتعويض والتقاء الساكنين والإدغام ، تأليف أستاذنا أ.د/ إبراهيم عبد الرازق

البسيوني ﷺ ، مؤسسة الرسالة بالقاهرة ، سنة ١٩٧٨م .

١٧٩ - النحو وشواهده الشعرية في معاني القرآن للفراء ، تأليف أ.د/ مبروك عطية أبو زيد ، مطبعة التركي بطنطا ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٦م .

١٨٠ - النحو والصرف بين التّميميّين والحجازيّين ، تأليف د/ الشريف البركاتي ، المكتبة الفيصليّة بمكة المكرّمة ، سنة ١٩٨٤م .

١٨١ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ مُحمّد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك بالقاهرة ، ط/ رابعة ، سنة ١٩٥٤م .

١٨٢ - النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين بن الجزري ، تح/ الشيخ عليّ الضباع ، دار الكتب العلمية ببيروت ، دون تاريخ .

١٨٣ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير الجزري ، تح/ أ/ محمود الطناحي ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٨٤ - هدية العارفين - أسماء المؤلّفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، ط/ إستانبول ، سنة ١٩٥١م ، نشر مكتبة المثنى ببغداد .

١٨٥ - الهمزة - دراسة صوتية تاريخية ، تأليف د/ صلاح الدين صالح حسنين ، بحث منشور بمجلة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة بالرياض ، العدد التاسع ، المحرم ١٤١٤هـ/يوليو ١٩٩٣م .

١٨٦ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تح/ أ.د/

عبـــد العالم سالم مكرم ، مؤسّسة الرســـالة ببيـــروت ، ط/ أولى ، سنة ١٩٩٢م .

١٨٧ - الوافي في شرح الشاطبية ، للشيخ عبد الفتاح القاضي ، ط/ خاصة بالمعاهد الأزهرية ، سنة ١٩٧٧م .

١٨٨ - وثاقة نقل النص القرآني من رســـول الله ﷺ إلـــى أمتـــه ، تأليف أ.د/ مُحمّد حسن جبل ، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة ، ط/ أولى ، سنة ٢٠١٠م .

١٨٩ - الوقف بين النحويّين والقرّاء ، تأليف أ.د/ عبد المعطي جاب الله سالم ، مطبعة التركي بطنطا مصر ، سنة ١٩٩٢م .

الفهارس الفنّيّة

وتشمل :

١ – فهرس الآيات المعترض على قراءات فيها

٢ – فهرس الأشعار والأرجاز

٣ – فهرس الموضوعات

فهرس الآيات المعترض على قراءات فيها

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَكَذَٰلِكَ (نُـجِي) ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	٨٨	الأنبياء	١٢٠
﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ (عَوْرَٰتِ) ٱلنِّسَآءِ ﴾	٣١	النور	٧٣
﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ (يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ) ﴾	٤٣	النور	١٧٣
﴿ (لَا تَحْسَبَنَّ) ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	٥٧	النور	١٦٢
﴿ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾	٦٢	النور	٥٤
﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ (يَقْتُرُواْ) وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾	٦٧	الفرقان	١٢٩
﴿ فَلَمَّا (تَرَٰٓءَا) ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾	٦١	الشعراء	٨٣
﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ (لْـَٔيْكَةِ) ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	١٧٦	الشعراء	١٤٧
﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ (ٱلْخَبْءَ) فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	٢٥	النمل	٩١
﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن (سَاقَيْهَا) ﴾	٤٤	النمل	٣٢

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ (تَعْتَدُّونَهَا)﴾	٤٩	الأحزاب	٤٥
﴿وَالَّذِينَ سَعَوْ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ (أَلِيمٌ)﴾	٥	سبأ	١٥٨
﴿إِنْ نَشَأْ (نَخْسِفْ بِهِمُ) الْأَرْضَ﴾	٩	سبأ	٥٨
﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ (مِنْسَأَتَهُ)﴾	١٤	سبأ	٢٠
﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ (وَمَكْرَ السَّيِّئِ)﴾	٤٣	فاطر	١٠٥
﴿وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ (لَيْكَةِ) أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾(١)	١٣	ص	١٤٧
﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا (بِالسُّوقِ) وَالْأَعْنَاقِ﴾(٢)	٣٣	ص	٢٩
﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا (يَرْضَهُ لَكُمْ)﴾	٧	الزمر	٩٥
﴿(أَمَنْ) هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾	٩	الزمر	١٦٦
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ (أَلِيمٌ)﴾(٣)	١١	الجاثية	١٥٨

(١) عند سورة الشعراء – الآية ١٧٦ .
(٢) عند سورة سبأ – الآية ٤٤ .
(٣) عند سورة سبأ – الآية ٥ .

الآيــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ (كُرْهًا) وَوَضَعَتْهُ (كُرْهًا) ﴾	١٥	الأحقاف	٧٦
﴿ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ (عَلَىٰ سُوقِهِۦ) ﴾[1]	٢٩	الفتح	٣٢
﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ (عَادًا ٱلْأُولَىٰ) ﴾	٥٠	النجم	٦٣
﴿ وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ (مُّسْتَقِرٌّ) ﴾	٣	القمر	١٣٧
﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ بَطَآئِنُهَا مِنْ (إِسْتَبْرَقٍ) ﴾	٥٤	الرحمن	١٦
﴿ (قَدْ سَمِعَ) ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾	١	المجادلة	٤١
﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ (كِتَٰبِيَهْ) ﴿١٩﴾ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ (حِسَابِيَهْ) ﴾	١٩ ، ٢٠	الحاقة	٩٨
﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾	٢٨ ، ٢٩	الحاقة	٩٨
﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى (ٱلْمَعَارِجِ ﴿٣﴾ تَعْرُجُ) ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾	٣ ، ٤	المعارج	٥٠

(١) عند سورة سبأ – الآية ٤٤ .

(١) عند سورة الحاقة – الآية ١٩ .
(٢) عند سورة البلد – الآية ٢٠ .

فهرس الأشعار والأرجاز

فِهْرِسُ المَوْضُوعَات

صدر من سلسلة (فتح الفتاح) للدكتور/ حمدي عبد الفتاح

١ - الشواهد الشعرية في (حياة الحيوان للدَّميري) - نُشر بحولية كُلّيّة اللغة العربيّة بالقاهرة - سنة ١٩٩٣م .

٢ - شَذَرات الذهب في نحو العرب - سنة ١٩٩٥م .

٣ - الوقوف اللازمة في القرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب - ط/ أولى سنة ١٩٩٦م ، وط/ ثانية سنة ٢٠١٠م .

٤ - البَلَطِيّ النحوي وقصيدته (الجِرْباوية) - سنة ١٩٩٦م .

٥ - الدُّرر في إعراب أوائل السور للسُّجاعي - دراسة وتحقيق - سنة ١٩٩٧م .

٦ - تأملات في سورة الحشر - سنة ١٩٩٨م .

٧ - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي - تحقيق وتعليق - ط/ أولى سنة ١٩٩٩م ، وط/ ثانية سنة ٢٠٠١م ، وط/ ثالثة سنة ٢٠٠٧م ، وط/ رابعة سنة ٢٠١٠م .

٨ - قراءة أبي السَّمّال العَدَوي - جمعًا وتوثيقًا وتوجيهًا - سنة ٢٠٠٠م .

٩ - الشرح الكبير على أبيات السُّجاعي في (ولاسيّما) للشيخ مُحمّد الأمير الكبير - دراسة وتحقيق - سنة ٢٠٠١م .

١٠ - خلاصة الأقوال في تصريف الأفعال - سنة ٢٠٠٢م .

١١ - من التناوب بين المصدر والمشتقات في القرآن الكريم -

سنة ٢٠٠٢م .

١٢ - الضّعفُ اللُّغوي – أسبابه ومظاهره وعلاجه – سنة ٢٠٠٢م

١٣ - اعتراضات السُّهَيْلي على النحويّين – سنة ٢٠٠٢م .

١٤ - التوجيهات النحويّة والصّرفيّة لقراءة ابن أبي إسحاق الحضرمي – سنة ٢٠٠٣م .

١٥ - دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة (الجزء الأوّل) – ط/ أولى سنة ٢٠٠٣م ، وط/ ثانية سنة ٢٠٠٨م .

١٦ - الفوائد المحررة في شرح مسوغات الابتداء بالنكرة للإمام إسماعيل الجراحي العجلوني – دراسة وتحقيق – ط/ أولى سنة ٢٠٠٤م ، وط/ ثانية سنة ٢٠١٠م .

١٧ - النعت المؤكّد في القرآن الكريم – دراسة قرآنيّة – سنة ٢٠٠٤م .

١٨ - التوجيهات النّحويّة والصّرفيّة لقراءة الجحدري – سنة ٢٠٠٥م .

١٩ - اختيارات أبي عليّ الشلوبين في شرح المقدّمة الجزولية الكبير – عرض وتحليل ومناقشة – سنة ٢٠٠٦م .

٢٠ - من الإعجاز اللغوي في سورة القصص – سنة ٢٠٠٨م .

٢١ - دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة (الجزء الثاني) – سنة ٢٠١٠م .

رقم الإيداع

٢٠١٠/١٥٦٩٤



للكمبيوتر . الطباعة . التصوير
ت: ٢٣٨٠٢٥٥٦ / ٢٥٩٠٩٠٥٠ القاهرة
محمول: ٠١٠٦٥٣٥٥٢٥ / ٠١٠٧٥٦٧٦٦٧


Bibliotheca Alexandrina
09443406